مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية ـ شمس

Human Rights & Democracy Media Centre

"SHAMS"

قراءات شبابية: التنمية المجتمعية والحكم الصالح

تحرير: الدكتور عمر رحال

تيسير محيسن
الدكتور عبد القادر حماد
الدكتور علي الخشيبان
الدكتور عمر رحال

الدكتور محمد أبو ملوح
الدكتورة مجدة إمام
الدكتور محمد أبو غزلة
لينـا موسـى

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية ـ شمـــس
Human Rights & Democracy Media Centre
"SHAMS"

قراءات شبابية:

التنمية المجتمعية والحكم الصالح

Youth،Community Development & good Governance

تحرير: الدكتور عمر رحال

تيسير محيسن | الدكتور عبد القادر حماد | الدكتور علي الخشيبان | الدكتور عمر رحال
الدكتور محمد أبو ملوح | الدكتورة مجدة إمام | الدكتور محمد أبو غزلة | لينا موسى

قراءات شبابية: التنمية المجتمعية والحكم الصالح
الطبعة الأولى شباط ٢٠١٠
تحرير الدكتور: عمر رحال
التصميم: عاصف سمحان
الطباعة: شركة الحسن للطباعة والنشر - ٢٩٠٠٦٧٠

إصدار: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية - شمس

ما يرد في هذا الكتاب من آراء يعبر عن رأي المؤلفين، ولا يعكس بالضرورة موقف مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية - شمس

المحتويات

المقدمة 4

التنمية المجتمعية ماذا فقدت في مسيرتها: 7

الدكتور: علي الخشيبان

التنمية البشرية ودور التربية والشباب فيها: 12

الدكتور: محمد أبو ملوح

الشباب والمؤسسات الشبابية : 22

الدكتور: عمر رحال

نحو حركة خطة وطنية للعمل مع الشباب لتعزيز الثقافة المدنية

«استراتيجيات التنمية الشبابية في فلسطين»: 79

تيسير محيسن

الشباب والعمل الطوعي في المؤسسات الأهلية الفلسطينية: 95

الدكتور:عبد القادر حماد

نحو مشاركة فاعلة للشباب في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية: 120

لينا موسى

الشباب وتفعيل الحكم الصالح : 130

الدكتور: محمد أبو غزلة

ملخص تنفيذي لتطوير سياسات تمكين الشباب في البلدان العربية: 148

الجامعة العربية

هجرة الشباب الدولية والتنمية الفرص والتحديات : 177

الدكتورة: مجدة إمام

المقدمة

تحتل التنميةُ الشبابية المجتمعية مركزاً متقدماً من حيث أهميتها، ليس على الصعيد الفلسطيني فحسب، بل على المستوى الدولي أيضاً، لارتفاع نسبة الشباب مقارنة بعدد السكان، وأيضاً لما للشباب من أهمية كبيرة في عملية التغيير المجتمعي، إلى جانب دورهم الكبير في تشكيل وصياغة المستقبل، ومن هنا فإن الشباب يحظون باهتمام خاص على مستوى الحكومات والمؤسسات على السواء، من خلال السياسات والبرامج والأنشطة.

لذا، فإن تشجيع وتقوية الشباب والراشدين للعمل بفاعلية وبشكل متساوٍ لإحداث تغيير إيجابي في مجتمعاتهم، يأتي من خلال عملية مستمرة يشارك فيها الشبابُ في بناء وتعزيز مهاراتهم وسلوكياتهم، ومعارفهم، وتجاربهم، ليكونوا مؤهلين وجاهزين للمستقبل. ويتأتى ذلك من خلال توفير الدعم والفرص والخدمات لإيجاد علاقات صحية مع الشباب، توفر دعماً معنوياً ونفسياً مستمراً، وتوجههم وتساعدهم وتمكنهم من الحصول على الفرص والخدمات المتوفرة بشكل دائم، لأخذ دورهم في التعبير والمشاركة والتعلم وأخذ القرارات وتقوية وتطوير مهاراتهم.

وبالتالي، يجب النظرُ إلى الفئات الشابة كشركاء متساوين، ويجب التعاملُ معهم كموارد قيمة في تحديد القضايا المهمة وإيجاد الحلول، وتكمن أهمية ذلك في إشراك الشباب في عملية التحول الديمقراطي، وفي كيفية تفعيل دورهم في إرساء مبادئ الحكم الصالح، حيث يعتبر الحكمُ الصالح من أهم العوامل للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية. وهو بمعناه البسيط إنشاء مؤسسات – سياسية وقضائية وإدارية – تؤدي عملَها بكفاءة وتخضع للمساءلة، ويعتبرها المواطنون مؤسساتٍ شرعيةً يمكنهم من خلالها المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما يعتبرونها مؤسساتٍ تعمل على تمكينهم. وينطوي الحكم الصالح أيضاً على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بوجه عام.

وبهذا المعنى، فإن التنمية المجتمعية من منظور محلي يجب أن تستند في المقام الأول إلى التصور الوطني لماهية هذه التنمية، آخذةً بعين الاعتبار الأوضاع غير المستقرة، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الخاص بالشعب الفلسطيني، وكذلك التركيز على مقومات الصمود، وأيضاً شمولية الإطار التنموي متضمناً مهمات البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والوطني. مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات المختلفة للشعب الفلسطيني.

من هنا، لا تتحقق التنمية المجتمعية إلا بوضع برامج متكاملة للتنمية بمفهومها الشامل، وهي بحاجة إلى تضافر جهود المنظمات والمؤسسات الأهلية إلى جانب جهود السلطة بهذا المجال، على أن يكون الهدفُ من تلك البرامج التوافق بين القدرة المحدودة للمجتمع وتوفير بيئة ملائمة من خلال الاستخدام الأمثل لقدرة المجتمع. وعليه، يمكن القول إن تنمية المجتمع في فلسطين تعني أول ما

تعنيه التنميةَ المستدامة والمتواصلة، بالإضافة إلى شموليتها وعدم تركيزها على جانب من جوانب التنمية دون الآخر.

إن تمكين الشباب من استعمال قدراتهم وتطوير منهجية تفكيرهم، من خلال بناء قدراتهم وامتلاك الخبرة والمنهجية، يمكن أن يشكل أحد أهم روافد التنمية الشبابية المجتمعية، وليس أدل على ذلك من العمل التطوعي، حيث يلعب دوراً مهماً في التنمية المجتمعية، وهو بهذا المعنى يحظى بأهمية خاصة، وذلك لدوره في التنمية، إلى جانب ما يعنيه من قيم وروابط اجتماعية إيجابية، وتكمن أهميتُه ودوره ليس على صعيد الفرد فحسب، وإنما على مستوى المجتمع ككل، وما يعنيه من رفع للمستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين الأحوال المعيشية للفئات المحرومة، ومحافظته على القيم الإنسانية، وبالتالي فهو تجسيد لمبدأ التكافل الاجتماعي، واستثمار حقيقي لأوقات الفراغ.

لذلك، لا بد من تعزيز وتطوير آليات التشبيك والتنسيق، وإعادة ترتيب الأوضاع بين المؤسسات الشبابية أو العاملة مع الشباب، للوصول إلى مصالح مشتركة بعيدة المدى، من خلال بناء تحالفات بين جميع الشركاء للعمل المشترك بكل تفاصيله، من حيث البرامج والأهداف والعمل والمهام والآليات والخطط والمتابعة والإشراف والرقابة والتقييم.

أخيراً، فإن مركز حقوق الإنسان والديمقراطية «**شمس**» يسعى بكل السبل المتاحة لتقديم موضوعات جديدة حول الشباب. ومن هنا، فإن هذه الدراسة، على أهميتها، تعتبر أوليةً للحديث بشكل شمولي وتفصيلي حول قضايا الشباب، في البحث والاستقصاء، وهذه دعوة لكل الباحثين والنشطاء الشباب لتسخير إمكانياتهم وقدراتهم في القضايا الشبابية، وتناول موضوعات لم تُبحث من قبل، ليس بغرض رفد المكتبة المحلية بمراجع ومصادر جديدة فحسب، بل من أجل مساعدة صانع القرار والمؤسسات الشبابية أو العاملة مع الشباب في وضع الخطط والبرامج، بالتعاون مع الشباب أنفسهم للوصول إلى الأهداف المرجوة، وفي مقدمتها الارتقاء بالشباب وبالعمل الشبابي.

التنمية المجتمعية ماذا فقدت في مسيرتها . . . . !

الدكتور: علي الخشيبان - السعودية

التنمية المجتمعية ماذا فقدت في مسيرتها . . . . !*

الإصلاح الاجتماعي، المسؤولية الاجتماعية، الضغط الاجتماعي، التحجر الاجتماعي، التقدم الاجتماعي، التدابير الاجتماعية، التخطيط الاجتماعي، المشكلات الاجتماعية إلى آخر السلسلة من القضايا ذات العلاقة بالمجتمع وبنائه ككيان مكون من مجموعة من البشر تحكمهم علاقات فكرية وثقافية واقتصادية وسياسية أنتجت مجتمعهم.

جميع المصطلحات التي تُربط في نهايتها بكلمة اجتماعي هي مصطلحات يخافها الكثيرُ لارتباطها بمفاهيم وأدوات متداخلة في كثير منها مع السياسة والمجتمع والثقافة السائدة، حيث شكّل الخوفُ غير المبرر من هذه المصطلحات أزمةً كبرى في فهم المجتمع وأنساقه ونظمه وتأثيراته على المنتج النهائي للمجتمع، ألا وهو الفرد، وهو ما ساهم في غياب الاجتماعيين عن المشاركة في صناعة الاتجاهات التنموية للمجتمع.

على سبيل المثال، ولتوضيح بعض مفاهيم تلك المصطلحات، يرى علماءُ الاجتماع أن الإصلاح الاجتماعي «هو القضاء على المساوئ التي تنشأ عن خلل وظائف النسق الاجتماعي»، كما يؤكدون أن التحجر الاجتماعي هو « تجمد التقاليد والعادات الاجتماعية وغيرها من أنماط السلوك، بحيث تقاوم التغيير رغم كونها لم تعد تصلح لمواجهة الحاجات الاجتماعية التي وجدت من أجلها». ويقول علماء الاجتماع إن الضغط الاجتماعي «هو جهود موجهة نحو الأفراد والجماعات لتعديل سلوكها للوصول إلى بعض الأهداف المحددة»، أما المسؤولية الاجتماعية فهي فلسفة متبادلة بين الأفراد والجماعات وبين المجتمعات المحلية والمجتمع العام.

المجتمع هو أكبر مشهد أمامَنا يمكن أن نفهمَ منه ماذا يجري حولَنا وكيف يقيّم أفرادُ ذلك المجتمع علاقاتهم، وعندما يغيب علماءُ الاجتماع والمهتمون بالشأن الاجتماعي عن التخطيط للمجتمع فإن النتائج كلها سواء كانت خططاً تنموية أو إستراتيجيات اقتصادية سوف تولد بدون عضو رئيس فيها وهو المجتمع، أو بمعنى آخر سوف تولد معاقة.

الخطط التنموية أو الإستراتيجيات التي تولد معاقةً بنقص في بُعدها الاجتماعي سوف تعاني في تطبيقاتها وتحقيق أهدافها على المستوى الاجتماعي، فقد عانت مجتمعاتُنا كثيراً من فقدان العالم الاجتماعي والمفكر الاجتماعي والمستشار الاجتماعي والمخطط الاجتماعي في صناعة التنمية والخطط والإستراتيجيات.

---

* الدكتور: علي الخشيبان – السعودية

إن سيطرةَ الاقتصاديين والبيروقراطيين على صناعة القرار الاجتماعي والتخطيط التنموي أنتجت لنا نتائجَ غير متوقعة، فالاقتصاديون يرون أن الإنسان منتجٌ يماثل السلع، ويعتقد الكثير منهم أنه يمكن التحكمُ به كسلعة قابلة للتداول، وهكذا حكمهم على المجتمع، أما البيروقراطيون فيرون أن الإنسان هو مجرد مطبق للأنظمة والقوانين الإدارية التي تقوم على تحفيز قدراته الجسدية وخصوصاً (الفكرية) منها نحو مزيدٍ من الإنتاج التنظيمي بعيداً عن المفهوم الاجتماعي.

إن ما يفعله الاقتصاديون والبيروقراطيون في المجتمع ينقصه البعدُ الاجتماعي، حتى أصبح مصطلحاً اجتماعياً مرتبطاً بشكل دائم بالمساعدات الخيرية أو الفقر أو أعمال الخير المختلفة، بينما الحقيقةُ أن البعد الاجتماعي هو الأساس الذي يقوم عليه كل ما يأتي بعده من مظاهر التنمية أو التخطيط.

المجتمع هو البيئة التي يجب أن نصنعها بكل اقتدار من أجل هذا الإنسان، ففيها يتم التحكمُ بعلاقاته مع كل ما يحيط به سواء كان مادياً أو معنوياً، وفي المجتمع يعبر الإنسانُ عن إنسانيته من خلال تواجده في أسرة وبيئة قيمية وتقاليد وعادات تضمن له القدرةَ على تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنظيمية والبيروقراطية لمجتمعه. الاقتصاديون والبيروقراطيون يعتقدون أنه يمكن إنتاجُ المجتمع كثقافة وقيم ويمكن التحكم بها من خلال المنظومة الاقتصادية وحدها، ولكن الحقيقة غير ذلك. المجتمع كثقافة لا يمكن إنتاجُه من خلال منظومة اقتصادية أو بيروقراطية أو أفكار وأيديولوجيات.

المجتمع هو الميزان الحقيقي لنجاح كل هؤلاء، والدليل على ذلك هذا السؤال الذي يقول: لماذا لا تنجح الخطط والإستراتيجيات والأنظمة التي نجلبها من أفضل الدول المتقدمة في تحويل مجتمعاتنا العربية إلى مجتمعات متقدمة...؟ الجواب يكمن في قضيتين: الأولى، أننا نفصل خططاً وإستراتيجيات دون أن ندركَ بشكل واضح حجمَ المجتمع الذي سوف يرتديها، والثانية، غيابُ دور المفكرين الاجتماعيين والمهتمين بالمجتمع عن صناعة القرار وعضوية المجالس الحيوية سواء كانت اقتصادية أو بيروقراطية أو إدارية أو تقنية.

كل ذلك هو نتيجة طبيعية لرؤيتنا للإنسان وكأنه كتلة أيديولوجية فكرية متمحورة حول ماذا يعتقد وكيف يطبق، بينما الإنسانُ كيان شامل يصل بعده في الحياة إلى كل شيء. لأننا نغيب عن معرفة من هو المجتمعُ وكيف يفكر وإلى أي اتجاه إنساني نريده أن يتجه فلا بد أن نعود من جديد لمقدمة هذا المقال لنعرف ما هو المقصود بالإصلاح الاجتماعي، وما هو التقدم الاجتماعي وما هي المسؤولية الاجتماعية .....الخ.

إننا نرمي صلاح المجتمع على منظومة القيم الدينية ومنظومة القيم القبلية ومنظومة القيم العشائرية ومنظومة القيم الأسرية، وكل هذه المنظومات ورثناها دون تجديد، والسبب ليس عدم رغبتنا في

تجديدها ولكن السبب هو إبعاد الاجتماعي كمفكر وعالم ومستشار وباحث عن منهجية فهم معايير تطور المجتمع وتحوله. تقدم المجتمع وتطورُه وتنميتُه في مجتمعاتنا وخصوصاً العربية منها مصطلحٌ خالٍ من بُعده الاجتماعي.

أحد الأسباب الرئيسة لعدم التوافق الذي نراه بين منظومة التنمية بجميع جوانبها (الاقتصادية والإدارية) وبين الفرد في المجتمع، سببها أن الفرد كمتغير اجتماعي لا يربط في علاقة التنمية إلا من خلال كونه رقماً من حيث التوظيفُ أو السكن أو التعليم، حيث يغيب دورُه الإنساني كمتحكم بالثقافة والأفكار والأيديولوجيات وصانعٍ للتحرك الاجتماعي.

هناك فرقٌ كبير بين خطط التنمية والاستراتيجيات على الورق وفي الإعلام وبين وجودها في تعاملات الأفراد، حيث لا توجد صيغ مشتركة للاتجاهات العامة للمجتمع، فكل بيئة أو منظومة قيم من تلك المشار إليها تتعاكس في كثير من الأحيان مع بعضها ومع التحولات الاجتماعية.

إن الأزمةَ في تحديد منظومة مشتركة للمجتمع تتطلب أن تتوافق مع متطلبات التنمية والتخطيط وفهماً للمجتمع والأفراد، وذلك يتحقق بالاستعانة الدائمة بالبحث الاجتماعي والعلماء الاجتماعيين والمستشارين، لأن الأفراد يصعب عليهم الالتزام بالواجبات العامة كما يقول أحد المختصين، بينما يسهل عليهم الالتزام بالواجبات الخاصة التي تأتي بشكل طبيعي وتلقائي.

في مجتمعاتنا، نعاني من ربط عمليات الإصلاح بمنظومة القيم سواء الدينية أو القبلية أو الأسرية، ونجعل وجودها في المجتمع كفيلاً بصياغة المجتمع ليتوافق مع التحولات الاجتماعية والتغيرات التي يفرضها الواقع، والحقيقة أن ذلك خطأ فادح، بل هو السبب في صدامنا الدائم بين التقليدي والحداثي في تغيير المجتمع.

التنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية هما الكنز المفقود في تحول المجتمعات نحو التطور، لأن فيهما فقط القدرة على تحقيق توافق الفرد بين ما هو اجتماعي وبين ما هو غير ذلك.

قد يكون من الأنسب لمجتمعنا إطلاقُ مشروع للتنمية المجتمعية، وذلك لتحقيق الاكتشاف والتعرف على الثقافة بجميع مكوناته التراثية والدينية والقبلية والأسرية. الخ وتحليلها ومن ثم معرفة كيف يمكن تحويلُها وقيادتها نحو التقدم الاجتماعي.

إن غياب الاجتماعيين عن مجتمعهم والتخطيط له مفارقة كبيرة وتراجع كبير عن إلحاق المجتمع بآلية ومنهجية التقدم المتوقعة، لقد تركنا المجتمعَ بتقليديته الكبيرة في منظومة القيم لديه دون مساس أو مناقشة، على اعتبار أن ذلك خصوصية، بينما ذهبنا بكل ما أوتينا لجلب خطط وإستراتيجيات

وأنظمة كلفت الكثير، ومع ذلك نصرخ في كل مكان عن الأسباب في عدم فاعلية خططنا ولماذا لا تغير في المجتمع كما نتوقع.

التنمية البشرية ودور التربية والشباب فيها

الدكتور: محمد أبو ملوح - فلسطين

التنمية البشرية ودور التربية والشباب فيها *

مقدمة

من مأثورات المهاتما غاندي "إنني لا أريد أن ترتفع الجدرانُ من كل جانب حول بيتي، ولا أن يُحكم إغلاق نوافذي، إنني أريد أن تهبَّ ثقافةُ كل أرضٍ حول بيتي بأقصى قدْر من الحرية، لكنني أرفضُ أن تقتلعني ريحُ أيٍّ منها من جذوري".

في العقد الأخير من القرن الماضي تنامى الوعيُ بقيمة الإنسان هدفاً ووسيلةً في منظومة التنمية الشاملة، وبناءً على ذلك كثُرت الدراساتُ والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل مكوناتها وأبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية، والتنمية الاجتماعية، وتكوين رأس المال البشري، أو رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة. وتستند قيمةُ الإنسان في ذاته وبذاته إلى منطلقات قررتها الدياناتُ السماوية التي تنص على كرامة الإنسان والذي جعله الله خليفةً في أرضه ليعمرها بالخير والصلاح. لقد ترسخ الاقتناع بأن المحور الرئيس في عملية التنمية هو الإنسان.

التنمية البشرية: فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره، وخاصة منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دوراً بارزاً في نشر وترسيخ هذا المصطلح.

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداةُ وغاية التنمية، حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلةً لضمان الرفاه للسكان، وما التنميةُ البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهرَ عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس.

إن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميات. والتنميةُ البشرية هي عمليةٌ أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي، وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زماناً وعبر المواقع الجغرافية والبيئية على هذا الكوكب.

والتنمية البشرية المركبة تستدعي النظر إلى الإنسان هدفاً في حد ذاته حين تتضمن كينونته والوفاء بحاجته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة. إن الإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها.

إن هدف التنمية يعنى تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته

---

* الدكتور: محمد أبو ملوح – فلسطين

الاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية. إن مفهوم التنمية البشرية مركب يشمل مجموعةً من المكونات والمضامين تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه جملةٌ من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعة وأهمها: عوامل الإنتاج، السياسة الاقتصادية والمالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد أداةً للتقدم والتنمية.

وهكذا يمكن القولُ إن للتنمية البشرية بعدين، أولهما يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية، الروحية . . . .

أما البعدُ الثاني فهو أن التنمية البشرية عمليةٌ تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس.

دور التربية في التنمية البشرية

يقول الدكتور/ محمد الرشيد: "وراء كل أمة عظيمة . . . تربية عظيمة":

يُعتبر قطاعُ التعليم من أكبر قطاعات الخدمات التي تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة في وزارة التربية والتعليم العالي، حيث بلغ عدد الأطفال الذين يجلسون على مقاعد الدراسة بما في ذلك رياض الأطفال مليون طالب وطالبة ونسبتهم حوالي 35% من مجموع السكان. ولقد سارت الوزارةُ في خطى حثيثة لتطوير التعليم وإعادة بناء ما أحدثته سلطات الاحتلال من تخلف ودمار في حقل التربية والتعليم، فقامت بإعداد الخطة الوطنية الخمسية لتطوير التعليم.

لقد سعت المناهجُ الفلسطينية الجديدة التي كانت من أول اهتمامات الوزارة على التركيز على أنها جزء لا يتجزأ من العملية التنموية، بحيث تكون الموضوعات المطروحة تحتوي على مادة عصرية ملمة بكل التطورات التكنولوجية والحياتية الحديثة، ولتمكن الإنسان الفلسطيني من التعامل البناء مع متطلبات العصر. كما حملت المناهجُ الفلسطينية التي ما زالت تجد طريقها إلى النور رسالةً في أن تحيي وتعزز روح الخلق والإبداع لدى الطلبة الفلسطينيين، ومعالجة القضايا المعاصرة بشكل يعزز المساواة بين الرجل والمرأة، والاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة، ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة، وتكريس روح المواطَنة ونبذ التعصب والقبلية والتفرقة والتمييز العنصري.

مكونات دليل التنمية البشرية (برنامج دراسات التنمية/ جامعة بيرزيت إبريل/ 2000) .

يتكون دليلُ التنمية البشرية، كما يطرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من ثلاثة مكونات أساسية وهي: طول العمر (مقاساً بتوقع العمر عند الولادة)، والمعرفة (مقاساً بنسبة معرفة القراءة والكتابة عند الكبار، ومتوسط سنوات الدراسة) ومستوى المعيشة (مقاساً بالقدرة الشرائية بالاستناد إلى معدل الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد)» .

وحيث إن التربيةَ لها دورٌ أساسي في عملية التنمية البشرية، فلا بد من إتاحة الفرصة أمام كل إنسان لتنمية قدراته التربوية، ومن أهم الشروط الضرورية لإتاحة حق الإنسان في الثقافة والتعليم:

1 . حق التعليم للجميع لأنه من حقوق الإنسان الأساسية في الحياة، وإتاحة الفرصة لكل فرد في تنمية طاقاته من خلال مؤسسات الثقافة والتعليم .

2 . إشاعة الحرية في المؤسسات الثقافية والتعليمية وترسيخ أسس الحوار الديمقراطي، ضماناً لرفع الكفاءة في العمل وتجديده وتطويره .

3 . القضاء على الأمية، لأن الأمية تعتبر عائقاً من عوائق التنمية والتجديد، فهي ميدانٌ للتفكير المتعصب والخرافي والسلطوي .

4 . التأكيد على سنوات التعليم الأساسي للجميع والتوسع والتنوع في مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي والعالي لمواجهة مطالب سوق العمل .

5 . التركيز على مبدأ التعليم المستمر مدى الحياة والإعداد للتعلم الذاتي، ما يساعد الإنسانَ على التكيف مع واقعه، حيث يصبح فاعلاً لا مجرد تابع أو مستقبِل فقط .

6 . ترسيخ المساواة والتقدير لكل فروع المعرفة الإنسانية وخبراتها سواء كان عملاً ذهنياً، عملياً، تنظيمياً، فنياً، إنتاجياً، تعليمياً أو جمالياً .

7 . التقدير المتكافئ لمختلف الأنشطة المجتمعية وتكاملها، لأن الإنسان كائن مركب من طاقات مختلفة : بدنية، عقلية، اجتماعية، روحية، وجدانية. وتنمية هذه الطاقات يتطلب الوفاءَ باحتياجاتها البيولوجية والجسمية والمعنوية . وواقع تعليمنا يركز على الإنسان الجزئي عن طريق تلقين وحشو الأذهان بالمعلومات .

عقبات توظيف التربية في التنمية البشرية : ويمكن تلخيصها فيما يلي :

1 . التعليم البنكي الذي يرتكز على إيداع المعلومات في ذاكرة الطلاب ليستردها كما هي في الامتحانات، دون التركيز على تنمية أنماط مختلفة من التفكير تساعد على تفتح المواهب والقدرات الخاصة وتحقيق الذات . لا شك أن تفجير الطاقات الذهنية يُعتبر من ضرورات التنمية البشرية .

2 . إشكالية التوظيف الاجتماعي لإسهامات التعليم والثقافة وعلاقتها بالتجديد في مسيرة التنمية البشرية . والمشكلة تتراوح بين استخدام السلطة السياسية للإسهامات التربوية كقنوات للمحافظة أو عوامل للتجديد .

3 . إغراق التعليم في اللفظية بعيداً عن تطبيقاته في الحياة العامة والخاصة للمتعلمين، وبذا يصبح التعليم بلا معنى، ويزول مع امتداد الفترة الزمنية أو حتى بعد استظهاره للامتحانات .

4 . التنافس بين الهدف الاقتصادي والاجتماعي للتربية ولمن تكون الأولوية وأين تقع مراكزُ الثقل في عمليات التعليم والتعلم .

5 . تعدد مؤسسات التعليم والثقافة، الرسمية والخاصة، والقلق حول دور التعليم والثقافة في توثيق أواصر التماسك الاجتماعي .

6 . الاضطراب بين القيم الفردية والفئوية من ناحية والقيم المجتمعية العامة من ناحية أخرى . ولقد غدا جمع الثروة بأي أسلوب وبأقصر الطرق دافعاً ملحاً للأمن والأمان، وأبرز صورها «الدروس الخصوصية» الذي بدت تتفشى في مجتمعنا .

7 . عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين هي من أكبر إشكاليات التنمية البشرية وبروز الثقافة الذكورية الأبوية واعتبارها ظاهرةً مقنعة في كثير من السياسات والممارسات والرؤى الفكرية وفرص الحياة العملية .

الشباب والتنمية البشرية

إن فترة الشباب هي أغلى فترة في حياة الإنسان، وهم أغلى ثروة وقيمة في حياة المجتمع ولهم المكانة الكبرى في حياة الأمة . إن أهمية الشباب في الحاضر والمستقبل نابعةٌ من أهميته على الدوام لما له من أثر في حياة الإنسان، فهو القوة والحيوية والحماسة .

تطلعات الشباب

إن أبسط مطالب الشاب أن يحيا حياةً كريمة وآمنة، بحيث يجد سبل العيش الكريم، وأن يجد المناخَ الآمن لإقامة حياة أسرية كخلية أساسية في بناء المجتمع من أجل تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية المرموقة. ويرى (الجوير، 1994) أن أهم حاجات الشباب هي :

1. الحاجة إلى الشعور بالأمان.
2. الحاجة للتعبير الابتكاري.
3. الحاجة إلى الانتماء.
4. الحاجة إلى المنافسة.
5. الحاجة إلى خدمة الآخرين.
6. الحاجة إلى الحرية والنشاط.
7. الحاجة إلى الشعور بالأهمية.
8. الحاجة إلى ممارسة خبرات جديدة والشعور بالمخاطرة.

دور الشباب في التنمية : يمكن تلخيصها فيما يلي :

1. المشاركة في تحديد احتياجات المجتمع المختلفة وإعداد الخطط اللازمة تبعاً لقدراته.
2. المشاركة الفعلية في بناء أمن المجتمع واستقراره من خلال المؤسسات المختلفة.
3. إسهام الشباب في الخدمات الاجتماعية والتطوعية.
4. المشاركة في البرامج التعليمية التربوية مثل محو الأمية، ودورات التثقيف والتوعية. . . الخ.
5. الإسهام في ترسيخ الحضارة والتراث الشعبي والوطني.
6. توصيل ونقل خبرات وعلوم ومعارف وثقافات الشعوب الأخرى وانتقاء الأفضل والصالح لخدمة المجتمع.
7. المشاركة في حماية أمن وسيادة الوطن.

آليات مشاركة الشباب في النشاطات التنموية

تناولت الصفحات السابقة مشاركة الشباب في النشاطات التنموية وأهمية مشاركتهم، ولكن لا بد من وجود آليات لتحقيق المشاركة الفاعلة على الصعيد المجتمعي ويمكن إجمال آليات مشاركة الشباب في التنمية بالتالي :

- وجود مؤسسات وقوانين يستطيع الشباب أن يمارس من خلالها حقوقه وحرياته وأن تسمح له أن يقدم ويعطي ويشترك مع غيره بكل ما يستطيع من فكر وعمل وإبداع[1] .
-
- إيجاد المناخ الديمقراطي والذي يعني الاشتراك وممارسة حق الاختيار والانتخاب والتغيير، من خلال كفالته للحق في المشاركة في إدارة شؤون البلاد .
- وجود آليات الحوار والنقاش ومدى اطلاع الشباب على المعلومات وحريتهم في الوصول إلى تلك المعلومات .
- إشراك المؤسسات الشبابية في عملية التنمية .
- أن يتسم عمل المؤسسات سواء أكانت حكومية أو غير حكومية بالشفافية والمساءلة .
- أن تعكس عملية التنمية احتياجات وحاجات الشباب وأولوياتهم .
- واقعية العملية التنموية والابتعاد عن الخيال، والقدرة على تنفيذها، أي التطبيق العملي لها .
- أن تستهدف البرامج جميع قطاعات المجتمع من أطفال، نساء، شباب، كبار سن وذوي احتياجات خاصة .
- العمل على إزالة كل المعيقات التي تحول دون مشاركة الشباب سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها من المعيقات .
- العمل على برامج وأنشطة تبين أهمية المشاركة سواء أكانت برامج تمكين وبناء قدرات أو أنها تأخذ الصفة التوعوية ليس فقط في البرامج غير المنهجية وإنما في المنهاج المدرسي واعتباره قيمة مجتمعية إيجابية .
- إشراك الشباب في عملية تحديد الأولويات والاحتياجات (وضع الخطط وتنفيذها والإشراف والرقابة، التقييم) على أن يتضمن ذلك اختيار ما يتلاءم مع طبيعة المجتمع .
- تشجيع المبادرات التنموية الشبابية، من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية .

- وضوح البرامج التنموية وإيضاح مزاياها والتدرج في تنفيذها، الاتصال والتواصل مع الشباب

١ . إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، (القاهرة : مركز ابن خلدون ودار الأمين، ١٩٩٧)، ص ١٥٠ .

والإعلان عن البرامج وشرحها لهم وتبيان الأسباب التي حدت بالمؤسسة سواء الرسمية أو الأهلية للعمل في هذا المجال.

- أن تكون هناك مردودات ملموسة، والعمل قدر المستطاع على البرامج التي تكون لها آثار سريعة على المجتمع المحلي.
- التأكيد على أن التنمية عملية مستمرة وشاملة كآلية من آليات التغيير باعتبارها عملية اجتماعية متكاملة.
- إيجاد الدعم الحكومي للمشروعات الشبابية التنموية .
- التنسيق والتشبيك والتكاملية بين جميع المؤسسات التي تعمل في موضوعات التنمية .

في مقابل الآليات والأفكار أعلاه حول تطوير آليات المشاركة في مشروعات التنمية، فإن هناك معيقات للمشاركة ينطلق منها الفرد، سواء أكانت معيقات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو إدارية، لذا من الواجب بل من الضروري تجاوزها باعتبارها عقبة حقيقية ليس أمام المشاركة بل أمام عملية التنمية برمتها.

التنمية البشرية في المجتمع الفلسطيني

إن التنميةَ البشرية للإنسان الفلسطيني طغت عليها القضايا السياسية التي تسعى لتحرير الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. إن تقارير المنظمات الدولية، ومنظمة اليونسكو، والصحة العالمية، و"الاونروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كلها تُجمع على الأحوال المعيشية المتدنية التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال الذي يعد من أبشع صور الاحتلال التي عرفتها البشرية. إن هناك العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية والمنظمات الإنسانية التي تدين انتهاكَ إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني وتندد بجرائم الاغتيال، والطرد والحصار وهدم البيوت والمؤسسات الاقتصادية، والاعتقال، والعقاب الجماعي، وحصار المدن الفلسطينية . . . الخ. ومع ذلك فقد مرت التنميةُ في فلسطين بعدة مراحل كما يراها (لبد، 2001):

1. مرحلة ما قبل اتفاق أوسلو: شكلت التجربةُ الفلسطينية تحت الاحتلال تجربة فريدة، ففي بداية الثمانينات ظهر شعار «التنمية من أجل الصمود» حيث لعبت مبادرات الأحزاب السياسية والاتحادات والجمعيات والمعاهدات الذاتية دوراً أساسياً في بناء المؤسسات الوطنية. وذلك من أجل الصمود، والتنمية المقاومة، والاقتصاد المنزلي، والعمل التطوعي والتنمية المحلية. وكانت هناك المبادرات التنموية الخارجية عبر نشاطاتها المتعددة والتي اعتمدت في تحويلها على مصادر حكومية أو

غير حكومية وكانت مدفوعة للعمل في فلسطين بدوافع إنسانية، عقائدية . . . . الخ.

2. ما بعد اتفاقية أوسلو: بإشراف البروفيسور يوسف الصايغ ومجموعة من الأكاديميين والمؤسسات الفلسطينية (1993) تم وضع خطة إنمائية طموحة بهدف إعادة بناء المجتمع الفلسطيني وتصحيح التشوهات التي سببها الاحتلال. وخلق فرص عمل وتطوير البنية التحتية وتشجيع قطاع التصدير والإسكان، وتنمية الموارد البشرية وتحسين الأوضاع الاجتماعية، إلا أن تطبيق هذا البرنامج اصطدم بعقبة التمويل، وبعد ذلك كانت هناك خطط تنموية أخرى ركزت على التنمية الاقتصادية والريفية، تطوير المؤسسات المختلفة، تنمية الموارد البشرية، تحسين الأوضاع الاجتماعية وترسيخ مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن اصطدمت تلك الخططُ بالممارسات اليومية للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة التي انعكست آثارُها السلبية بشكل مباشر على المجتمع الفلسطيني من كافة النواحي.

3. انتفاضة الأقصى: تعجز الأرقامُ عن تحديد ما ألحق ببنية المجتمع الفلسطيني المؤسساتية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية من دمار نتيجة السياسة المنهجية التي يمارسها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، لقد دمر ما تحقق من تنمية بشرية خلال السنوات السبع الماضية، ومما لا شك فيه أن آثار هذا الدمار ستؤثر على خطط التنمية البشرية المستقبلية. إن تدني مستوى المعيشة نتيجةَ الحصار وتقطيع أواصر الوطن إلى «كانتونات» وانخفاض الدخل لأدنى مستوى والتراجع الملموس في الخدمات وخاصة الصحية منها، والقهر النفسي والإذلال الذي يتعرض له المواطنُ الفلسطيني ستؤثر سلباً على خطط التنمية البشرية التي نطمح لها. إن تحقيق تنمية بشرية حقيقية في فلسطين يتطلب العمل بشكل حاسم لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على إمكانيات الشعب الفلسطيني وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية التي تتمتع بكامل السيادة.

المراجع

1. سراج ،إسماعيل الدين و يوسف محسن(1997) ،الفقر والأزمة الاقتصادية، القاهرة: مركز ابن خلدون ودار الأمين- القاهرة.

2. تقرير التنمية البشرية- فلسطين 1999/ 1998-إبريل (2000) برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت -فلسطين.

3. عمار، حامد (1999) دراسات في التربية والثقافة (7) وفي التنمية البشرية وتعليم المستقبل- عربية للطباعة والنشر- القاهرة.

4. عمار، حامد (1998) دراسات في التربية والثقافة (6) وفي التنمية البشرية وتعليم المستقبل- عربية للطباعة والنشر- القاهرة.

5. لبد، عماد (2001) التنمية الاقتصادية في فلسطين- رؤية العدد 11 الهيئة العامة للاستعلامات- غزة- فلسطين.

6. وزارة التربية والتعليم (2002)- الخطة الوطنية للتعليم للجميع، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي- غزة- فلسطين.

الشباب والمؤسسات الشبابية

الدكتور: عمر رحال - فلسطين

قائمة المحتويات

المقدمة

الفصل الأول: واقع الشباب في المؤسسات الشبابية
المبحث الأول: العضوية والأهداف
أولاً: المؤسسات الشبابية
ثانياً: واقع الشباب في المؤسسات الشبابية: أرقام ومعطيات
ثالثاً: عضوية الشباب في المؤسسات الشبابية
رابعاً: أهداف المؤسسات الشبابية
المبحث الثاني: المشاركة الداخلية للشباب في المؤسسات الشبابية
أولاً: مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية
ثانياً: مشاركة الشباب في الاجتماعات واتخاذ القرار
ثالثاً: آليات تعزيز دور الشباب في اتخاذ القرارات والتأثير عليها
المبحث الثالث: عضوية الشباب في المؤسسات الشبابية
أولاً: آليات زيادة عضوية الشباب في المؤسسات الشبابية
ثانياً: برامج وأنشطة المؤسسات تجاه الشباب

الفصل الثاني: رؤية نحو المستقبل
المبحث الأول: تمكين الشباب
أولاً: اتجاهات حول تمكين الشباب
1. المدرسة المثالية
2. المدرسة النفعية
3. المدرسة النخبوية
ثانياً: مقترحات في تمكين الشباب

المبحث الثاني: الجدل في الأسبقية بين البرامج التوعوية التثقيفية، والتمكين وبناء القدرات الشبابية

أولاً: الثقافة الديمقراطية للشباب في فلسطين
ثانياً: برامج مقترحة: برامج وأنشطة مستقبلية لتطوير عمل المؤسسات تجاه الشباب
المبحث الثالث: هل من خطوة أخرى إلى الأمام ؟
أولاً: توصيات عامة
ثانياً: أسئلة مشروعة وإجابات منتظرة

خاتمة

قائمة المراجع

الشباب والمؤسسات الشبابية*

المقدمة

تعتبر المؤسسات الشبابية من أهم الجماعات المؤسسية التي ترعى وتؤثر في الشباب، حيث إن المؤسسات الشبابية تهدف في المقام الأول إلى العناية بالشباب وتنمية قدراتهم وتمكينهم، وذلك من خلال تنظيم الفعاليات المختلفة سواء كانت رياضية أو فنية أو ثقافية أو توعوية أو تثقيفية أو تدريبية كجزء من أولوياتها واهتماماتها الموجهة للشباب بغيةً بناء قدراتهم وتمكينهم، كما تراعي هذه المؤسسات إشاعةَ روح العمل الجماعي والتطوعي، وغرس القيم الإيجابية عند الشباب من جهة، وحمايتهم من الأفكار السلبية كالطائفية والفئوية والعنصرية والحيوية من جهة ثانية، كما تقوم بمحاربة العادات والتقاليد البالية، وإحلال العادات والتقاليد التي تنسجم مع التراث الحضاري لمجتمعهم مكانها.

يُنظر إلى المجتمع الفلسطيني على أنه مجتمع فتيّ، وبالتالي يُنظر لهؤلاء الشباب على أنهم الركيزةُ الأساسية في تحمل المسؤولية، فالشباب نصفُ الحاضر وكل المستقبل كما يقال، وإذا كان الشباب كذلك، فإن هذا يعني أن يكون هناك اهتمام لافت بهذه الفئة العمرية باعتبار أنهم أملُ المستقبل، ويقع على عاتقهم التغييرُ المنشود. ومع أن المجتمعَ الفلسطيني كذلك، إلا أن الشباب الفلسطيني، وعلى مر العقود، تعرضوا لحملة ظالمة ممنهجة قادتها قوى الاستعمار والاحتلال، وموروست عليهم شتى صنوف التعذيب والإذلال والمهانة، بغية كسر إرادتهم، وإفراغهم من محتواهم، وإبعادهم عن قضاياهم الأساسية.

رغم المشكلات الخارجية التي عانى منها الشباب وما زالوا، إلا أن ثمة مشكلاتٍ اجتماعية عامة ومشكلاتٍ خاصة بهم تأثرت بهم وتأثروا بها، وهذا الوضع أدى إلى حالة من التيه وفقدان البوصلة في بعض الأحيان، وأضحت هذه المشكلات عوائقَ جديةً أمام الشباب حالت دون تحقيقهم أهدافهم، ولهذا فإن الشباب ما زالوا يعيشون أزمةً تمتد جذورُها بعيداً في أعماق المجتمع، ومن هنا فإن العملَ مع الشباب والشابات بات ضرورةً وطنية ملحة تستدعي تضافرَ الجهود بين القطاعات المختلفة، فللشباب حاجاتٌ مادية واجتماعية واقتصادية ونفسية يسعون إلى تحقيقها وإشباعها لأنها مرتبطةٌ بخصائص هذه المرحلة العمرية، ولا يمكن أن يحقق هؤلاء الشباب طموحاتهم وأهدافهم بعيداً عن

---

* الدكتور: عمر رحال – فلسطين

مجتمعهم ومؤسساته المختلفة.

ولا تقل الاعتباراتُ الحزبية والعائلية والعشائرية والجهوية والمناطقية باعتبارها عناصرَ هامة وبارزة في تشكيل عناصر الوعي السياسي والثقافي، وبالتالي فإن تلك الاعتبارات تمثل قيوداً ومعيقاتٍ أمام التوجه نحو مزيد من المشاركة الفاعلة والانفتاح والتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشباب ومؤسساتهم المختلفة، وقد أبرزت التجربةُ الفلسطينية ذلك بشكل لا يقبل التأويل، سواء على صعيد المؤسسات الأهلية، ومنها على وجه الخصوص المؤسسات الشبابية، أو في المؤسسة الرسمية، وقد كان ذلك جلياً في عملية ترشيح الشباب في المجالس البلدية والقروية المعينة من قبل السلطة أو حتى في الانتخابات المحلية والتشريعية، فرغم تعيين السلطة لأعضاء هذه المجالس، إلا أنها، وحتى وقت قريب استثنت الشباب ، وعينت فيما بعد عدداً قليلاً منهم في بعض المجالس نتيجةَ ضغوطاتٍ داخلية لها علاقة بالاستقالات وتكملة النصاب القانوني لهذا المجلس أو ذاك.

إن عدم معرفة وإدراك البيئة المحيطة والمتمثلة بالبيئة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وعدم الإطلاع على القوانين السائدة ومنها قانون الانتخابات، إلى جانب القوانين الأخرى التي تفرض قيوداً على المشاركة الفاعلة للشباب، دون حصر العقبات والعراقيل التي تعترض طريق المشاركة العامة للشباب، وبالأخص للبرلمان، كل ذلك يجعل من الصعب وضع البرامج واقتراح الخطط والمشاريع واقتراح الحلول التي من شأنها تمكين الشباب من انتزاع حقوقهم، والتأثير الإيجابي على البيئة التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الكفيلة بوضع قضايا الشباب على سلم الأولويات.

إن نجاح المؤسسات الشبابية والشباب أنفسهم في الوصول إلى مستوى متقدم من المشاركة والفاعلية، ما زال يعترضه الكثير من العقبات والعراقيل والصعوبات، لعل أبرزها الموروث الثقافي ودوره في تحجيم المشاركة العامة للشباب في فلسطين، ودور العشائرية في الحد من فاعلية المؤسسات الشبابية ومشاركة الشباب في فلسطين، وتأثير القوانين السائدة ومنها قانون الانتخابات على مشاركة الشباب، وأيضاً طبيعة الدور الذي يلعبه المجتمعُ المدني الفلسطيني بشكل عام والمؤسسات الشبابية بشكل خاص لجهة تفعيل الشباب، وبرامج المؤسسات الشبابية والأحزاب السياسية الموجهة للشباب.

من هنا، تكتسب الدراسةُ أهميةً بسبب أن قطاع الشباب يعتبر الجيل الذي سيقع على عاتقه تحمل المسؤولية في المستقبل، وهو بالتالي القادر على إحداث عملية التغيير المجتمعي. كما أن الدراسة ستقترح سياساتٍ تعالج الواقع الذي تعاني منه المؤسساتُ الشبابية والشباب أنفسهم، لا سيما وأن الدراسات السابقة حول الشباب تتحدث عن الاحتياجات الشبابية أكثر من أي موضوع آخر، هذا إلى جانب الخروج بتوصيات من شأنها مساعدة صانع القرار الفلسطيني، ورفد المكتبة المحلية والعربية بمراجع تتناول الشبابَ ومؤسساتهم.

لذلك، حريٌ بنا أن نطرح العديد من التساؤلات التي يمكن أن تكون مقدمةً لتفعيل المؤسسات الشبابية ومعها الشباب، وبالتالي هل تعديلُ قانون الانتخابات وتسهيل الإجراءات الانتخابية وإلغاء تقسيم المحافظات واعتماد القائمة الانتخابية سيؤدي إلى زيادة المشاركة السياسية للشباب في فلسطين؟، وهل تعزيز مفهوم المواطَنة من حيث إنه علاقة انتماء بين الفرد والمجتمع تتساوى فيه كل الفئات سيحد من تأثير التقاليد والعادات، وبالتالي تعزيز المشاركة السياسية للشباب؟، هل يلعب تطويرُ وتعزيز التشبيك والتنسيق والتعاون بين المؤسسات الشبابية المختلفة دوراً في وصول الشباب إلى السلطة التشريعية؟، وهل البرامج المختلفة في مجال توعية الشباب في حقوقهم القانونية وفي الموضوعات المدنية، وبناء القدرات والتمكين والقيادة والاتصال والتواصل تلعب دوراً أساسياً في عملية تفعيل المشاركة السياسية؟، وما هو دور الأحزاب السياسية والفصائل الفلسطينية في تعزيز المشاركة السياسية للشباب في فلسطين؟، وهل من دور للإعلام في دعم الشباب في تأكيد حق المشاركة وإظهار إمكانيات الشباب وقدراتهم في مختلف المجالات وعلى أساس أن في مشاركة الشباب مصلحةً للجميع؟، هل توجد مقوماتٌ لتعزيز المشاركة السياسية وما هي عناصرها؟ وما هي العوامل التي تدفع إلى تعزيزها؟

ومن هنا، فإن الدراسة تسعى إلى تقصي واقع المؤسسات الشبابية بغيةَ الوصول إلى وضع سياسات تعزز دورَ الشباب في مؤسساتهم المختلفة والتأثير على صناعة القرار في هذه المؤسسات بهدف توجيهها لصالح الشباب، بالإضافة إلى الآليات المتبعة لزيادة عضوية الشباب في المؤسسات، واقتراح أنشطة وبرامج من شأنها تطوير عمل المؤسسات الشبابية، و تسليط الضوء على واقع مشاركة الشباب في المؤسسات، والكشف عن عقبات المشاركة الفاعلة للشباب في فلسطين، واقتراح سياسات لتطوير المشاركة الشبابية، وتطوير البرامج الموجهة نحو الشباب في الأطر والمؤسسات والمشاريع الشبابية، وبلورة رؤية حول الواقع الحالي للمشاركة السياسية للشباب، وإجراء تقييم لواقع مشاركتهم السياسية، والتعرف على المعيقات التي تحول دون ممارستهم حقوقهم الأساسية ومشاركتهم السياسية بشكل فاعل، والخروج بتوصيات ومقترحات وحلول، كآلية من آليات النهوض بالوقع المؤسساتي للشباب.

إن هذه الدراسة تُعتبر دراسةً أولية وليست الأولى التي تتحدث عن الشباب والمؤسسات الشبابية في فلسطين، ولكن الأدبيات المتعلقة بموضوع الشباب تخلو من الحديث عن سياساتٍ ذات صلة بهؤلاء الشباب، ولهذا فإن هناك نقصاً واضحاً في المكتبة المحلية التي تقترح سياسات مستقبلية، وبالتالي ستكون هذه الدراسة بداية لبحث الموضوع بشكل تفصيلي.

أخيراً، تُعتبر هذه الدراسة دراسة أولية، قد تفتح الأبواب من جديد للحديث عن برامج وسياسات مستقبلية للقطاع الشبابي بالحديث والدراسة المستفيضين بغية إنصاف هذا الجانب.

الفصل الأول: واقع الشباب في المؤسسات الشبابية

المبحث الأول: العضوية والأهداف

أولاً: المؤسسات الشبابية: يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة ما مجموعه 366 نادياً ومركزاً شبابياً، منها 315 عاملة و51 مغلقة أو متوقفة عن العمل وممارسة الأنشطة، ويوجد بين هذه المراكز 28 مركزاً نسوياً، من بينها 27 عاملة ومركز واحد متوقف عن العمل، ففي الضفة الغربية هناك 242 مركزاً عاملاً و(50) مركزاً مغلقاً، وفي قطاع غزة يوجد 46 مركزاً شبابياً. أما المراكز النسوية فهناك 16 مركزاً في الضفة و11 في غزة[2]، أما من حيث النسبة المئوية فهناك 88% من هذه المراكز تقع في الضفة الغربية. ويقع نحو 38% من نوادي الضفة الغربية في وسطها و27% في جنوبها و35% في شمالها. وبلغت النوادي الموجودة في مدينة غزة 38% من مجموع نوادي قطاع غزة، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هذه النسب تتبع عدد النوادي في الضفة الغربية وغزة والتي تبلغ 320 نادياً[3].

أما حالياً، فيوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة ما مجموعه 507 نوادٍ ومراكز شبابية[4]، وحسب إحصاءات وزارة الشباب والرياضة فإن عدد الأندية الشبابية والنسوية 338 نادياً، أما الباحث فقد استطاع رصد ما مجموعُه 122 مؤسسة، منها 40 مؤسسة ومركزاً نسوياً، أي ما مجموعه 710 مؤسسات ومراكز ونوادٍ ومشاريع شبابية.

فإذا ما عدنا إلى الأرقام والنسب سالفة الذكر فإننا نلاحظ أن هناك تبايناً في توزيع هذه المراكز، سواء الشبابية أو النسوية في الضفة الغربية وقطاع غزة على حدٍ سواء أو ضمن المنطقة الواحدة، بمعنى أن هذه المراكز لا تلبي الاحتياجات، لا سيما المراكز النسوية والتي يبلغ عددها 27 مركزاً من أصل 315 مركزاً، وبالتالي فإن هناك حاجةً ملحة لإنشاء أعداد أخرى من النوادي لكي تسد النقص الواضح، وخاصة في قطاع غزة بشكل عام، وفي قرى محافظة جنين وطولكرم[5].

---

2 . دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال، 1995. **المسح الشامل لمراكز الطفولة والشباب: ملخص التقرير الأول (للمراكز الشبابية والنسوية)**، القدس. ص11.

3 . المراقب الاجتماعي، (رام الله: ماس، عدد 3 شباط 2000)، ص35.

4 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. **التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2004**، وتحديثاته لغاية 2005/ 12/ 31. رام الله- فلسطين، بيانات غير منشورة.

5 . لمزيد من التفصيل أنظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، **مرجع سبق ذكره** ص 34 – 38، وأيضاً جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني

وحسب قوائم بأسماء وعناوين المؤسسات الشبابية، فقد لوحظ أن هذه المؤسسات تتمركز في الوسط لاسيما في محافظة رام الله، وتتنوع النشاطات التي تقوم بها المؤسسات على اختلافها، إلا أن فئة الشباب هي الأكثر استهدافاً من قبل المؤسسات. فإن نحو 39% منها يقدم خدمات شبابية إما بشكل رئيسي أو فرعي وفي مجالات مختلفة، (رياضية 19%)، (تأهيلية 6%)، (تعليمية 6%)، (ثقافية 8%)، وتشكل المؤسسات التي تتوجه إلى قطاع المرأة والعمال نحو 19% . وأخيراً ما نسبته 8% من المؤسسات توجه خدماتها إلى فئات ذات احتياجات خاصة كالأسرى والمحررين والمعاقين[6].

بعبارة أخرى، فإن هذه المراكز تتركز في منطقة وسط الضفة الغربية والتي تقل من حيث العدد عن شمال وجنوب الضفة الغربية وبنفس القدْر في قطاع غزة، ففي محافظة رام الله والبيرة وحدها هناك 61 نادياً مقابل 11و15 نادياً في محافظتي قلقيلية وأريحا على التوالي. وهذا الرقم مخالف للأرقام سابقة الذكر، ولا أستطيع الجزمَ ما إذا كانت هذه الأرقام صحيحة أم خاطئة، فهناك تضارب في الأرقام والأعداد ولا يوجد لدى أي مؤسسة أهلية أو حكومية إحصائية كاملة عن المؤسسات الشبابية في فلسطين، ومن هنا كان لا بد من وضع جميع الأرقام التي تم الحصول عليها أمام القارئ الكريم، بغية الاستناد إليها فيما إذا أجريت دراساتٌ استكمالية حول المؤسسات الشبابية بغيةَ تدقيق الأرقام الواردة في الدراسة وتصويبها، وبالتالي فإن تعداد المؤسسات العاملة مع الشباب بحاجة إلى بحث مستقل، وإلى إعداد جيد بغية إنجاحه.

أما المؤسساتُ الشبابية الأخرى فإنها أيضاً تتمركز في وسط الضفة الغربية، بل إن مقارها الرئيسية في محافظة رام الله، رغم وجود فروع لبعضها في مدن وقرى سواء في شمال الضفة أو جنوبها. وبطبيعة الحال، ما ينطبق على النوادي الشبابية ينطبق على هذه المؤسسات لجهة إنشاء مؤسسات جديدة تلبي الحدَّ الأدنى من احتياجات الشباب، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن وسط الضفة أقل من حيث عدد السكان من شمالها وجنوبها كلاً على حدة. وللتذكير، فإنه لا توجد إحصائية دقيقة تشير إلى عدد هذه المؤسسات ونسبة توزيعها، وقد توصل الباحثُ إلى ذلك من خلال الملاحظة، وتنقسم هذه المؤسسات في انطوائها في إطار شبكة المنظمات الأهلية ومكتب المؤسسات الوطنية التابع لرئاسة السلطة، وآخر لا ينتمي لهذا أو ذاك، وتجدر الإشارةُ إلى أن كلا المؤسستين لا تمتلكان أية إحصاءات عن أعضائها.

النتائج النهائية لتقرير السكان الجزء الأول العام 1999 جدول رقم 6، من ص 53 – 69.

6 . برنامج دراسات التنمية. **تقرير التنمية البشرية**. 1998 – 1999. رام الله، ص12.

ثانياً: واقع الشباب في المؤسسات الشبابية: أرقام ومعطيات

«تَعتبر الدراساتُ والتقارير الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة وخبرائها فئة الشباب هم أولئك الذين تقع أعمارُهم بين الخامسة عشرة والخامسة والعشرين من سكان العالم، ويرتفع عمرُ الشباب في بعض البلدان إلى الثامنة والعشرين وأحياناُ حتى الثلاثين، وقد ناهز عدد الشباب في العالم في مطلع القرن الحالي 1.4 مليار إنسان، أي ما يعادل حوالي 20% من سكان العالم. ويعيش أكثر من ثلاثة أرباع شباب العالم في البلدان النامية. بالنسبة للبلدان العربية، تشير الإحصاءاتُ إلى أن الشباب يشكلون أكثر من نصف عدد السكان في أغلبية البلدان العربية. وترتفع هذه النسبة إلى 65% في بعض هذه البلدان. وهذه الحقيقة الديمغرافية يجب أن تكون دائماً المحورَ الأساسي لجميع الدراسات والتدابير والسياسات التي توضع لمعالجة قضايا الشباب. فقضايا الجيل الفتي في غاية التنوع، والشباب العربي يواجه تحدياتٍ مصيريةً تستهدف وجوده وكرامته بل وإنسانيته، وتطرح أمامه مهمات كثيرة وكبيرة ينبغي توفير الإمكانيات للقيام بها[7].

يُنظر إلى المجتمع الفلسطيني على أنه مجتمع فتي، وبالتالي فإنه يُنظر لهؤلاء الشباب على أنهم الركيزة الأساسية في تحمل المسؤولية في المستقبل القريب، والشباب هم الفئة الأكثر ديناميكية، بما يملكون من طاقات جسدية وعقلية وإمكانيات إبداعية وقدرة هائلة على العطاء، ومعنى ذلك أنه يجب أن يكون هناك اهتمام بالغ بهذه الفئة العمرية، لاسيما وأنهم يعانون مشكلاتٍ اجتماعيةً عامة ومشكلات خاصة بهم تتأثر بهم ويتأثرون بها، ولا شك أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون تحقيقهم أهدافهم، ولهذا فإن الشباب يعيشون أزمة تمتد جذورها بعيداً في أعماق المجتمع. أما على الصعيد الفلسطيني فقد أشار أحدث إحصاء صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن[8]:

الواقع الديموغرافي للشباب

يشير إلى أن الشباب هم في الفئة العمرية 29-15سنة، ويتم تقسيم هذه الفئة من زاوية حياة الأفراد ونموهم إلى فئتين، الأولى فئة المراهقين (29-15 سنة) والثانية فئة الشباب (29-20 سنة). وتشير الإحصاءاتُ إلى أن تقدير عدد السكان في الأراضي الفلسطينية نهاية عام 2006 بلغ حوالي 3.8 مليون نسمة، منهم 51% ذكور و49% إناث. وبلغت نسبة الجنس 103ذكور لكل 100 أنثى.

7 . www.arab-ipu.org

8 . أمين برهوش، http://www.facebook.com/topic.php

وقد مثلت فئة الشباب حوالي 27% من إجمالي السكان (منهم 40% مراهقون و60% شباب). وقد بلغت نسبة الجنس بين الشباب 104 ذكور لكل 100 أنثى. ويُظهر التوزيع العمري للسكان أن الشعب الفلسطيني شعبٌ فتي، حيث إن الهرم السكاني ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، ما يعني أننا، ولسنوات طويلة قادمة، سوف نكون تحت تأثير الزيادة الطبيعية المرتفعة نسبياً رغم انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية وانخفاض معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة.

كما تشير المؤشراتُ الإحصائية إلى أن الشبابَ يرون أن متوسط العمر المناسب عند الزواج الأول للشاب 25سنة، في حين إن العمر المفضل للزواج للفتاة 21 سنة. وكذلك رأى ما نسبته 78% من الشباب أن الطريقة المفضلة لاختيار شريك المستقبل يجب أن تكون بشكل شخصي، مع تفضيل أن يكون الفارقُ في العمر بين الزوجين (5-3) سنوات، في حين تُظهر المؤشرات أن الشباب يرغبون بإنجاب 4 أطفال بالمتوسط مع ميل كل من الشباب الذكور والإناث لإنجاب أطفال ذكور، وهذا يعني أن معدلات النمو من غير المرجح أن تشهد تراجعاً كبيراً في السنوات المقبلة.

الشباب والرغبة بالهجرة

تُظهر الإحصاءات أن حوالي ثلث الشباب يفكرون بالهجرة (45% للذكور و18% للإناث). وعند البحث بالأسباب التي دعتهم للتفكير بالهجرة نجد أن السبب الرئيسي هو الوضع الاقتصادي (96% للذكور، و66% للإناث)، يلي ذلك عدم توفر الأمن والأمان (80% للذكور و73% للإناث)، ثم الأسباب السياسية (62%للذكور، و33% للإناث)، ثم الأسباب الاجتماعية (48% للذكور و 45%للإناث).

التعليم والثقافة

تُظهر الإحصاءات المتوفرة أن حوالي 46%من السكان (5 سنوات فأكثر) ملتحقون بالتعليم بواقع 75% في الفئة العمرية (19-15سنة)، و20% في الفئة العمرية (29-20 سنة). في حين بلغ متوسط عدد سنوات الدراسة لفئة المراهقين 10 سنوات دراسية وللشباب (24-20 سنة) 12 سنة دراسية، وهي بين الإناث أعلى من الذكور بقليل.

كما تُظهر المؤشرات الإحصائية أن معدلات التسرب (سواء التحق وترك أو لم يلتحق بالتعليم) لفئة الشباب (29-15 سنة) في الأراضي الفلسطينية قد بلغت 32% (بواقع 35% للذكور و29% للإناث). أما بخصوص الفئة العمرية (19-15 سنة)، فقد بلغ معدل التسرب حوالي 16% (بواقع 21% للذكور و11% للإناث)، في حين يعود السبب الرئيسي لعدم إكمال التعليم بين الذكور لضعف التحصيل العلمي (30%)، وعدم قدرة الأسرة على تغطية مصاريف الدراسة للإناث (25%). من

ناحية أخرى، تشير الإحصاءات إلى أن 32% من الشباب لا يقرأون الصحف أو المجلات إطلاقاً، بينما 81% من الشباب يشاهدون التلفاز يومياً و49% يستمعون إلى الراديو بشكل يومي.
وتشير الإحصاءات أيضاً إلى أن 59% من الشباب يستخدمون «الإنترنت» (بواقع 71% للذكور و 47%للإناث). كذلك فإن 31% ممن يستخدمون «الإنترنت» يستخدمونها للبحث عن عمل، و77% يستخدمونها للاتصال بالأصدقاء والأقارب، و75% يستخدمونها للتسلية، و43% يستخدمونها لإنجاز الأعمال.

الشباب وسوق العمل

لقد تم تصنيف العلاقة بقوة العمل إلى مجموعتين: المجموعة الأولى مجموعة النشطين اقتصادياً (تتكون من المشتغلين والمتعطلين عن العمل)، أما المجموعة الثانية فهي مجموعة غير النشطين اقتصادياً (تتكون من الطلاب المتفرغين للدراسة والمتفرغات لأعمال المنزل والعاجزين عن العمل والذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل). وتشير الإحصاءات إلى أن 36% من الشباب نشيطون اقتصادياً (بواقع 58% للذكور و13% للإناث)، في حين بلغ معدل البطالة بين الشباب حوالي 37% (بواقع 36% للذكور و45% للإناث). كما أن 87% من غير النشيطين اقتصادياً ما زالوا على مقاعد الدراسة، (بواقع 9% للذكور و82% للإناث). كما تجدر الإشارة إلى أن 16% من الإناث في الفئة العمرية (19-15 سنة) غير النشيطات اقتصادياً هن متفرغات لأعمال المنزل.
ويلاحَظ أن 24% من الشباب غير راضين عن عملهم الحالي بسبب قلة الأجر، في حين أن 26% من الشباب العاملين بأجر تغطي أجورُهم النقدية ما لا يزيد على نصف مصاريف الأسرة، مقابل 10% من الشباب يملكون مواردَ مادية يمكنهم أن يتصرفوا بها دون تدخل من أحد.

الشباب والفقر

بلغ خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، بالغَين اثنين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2006 حوالي 2.300 شيكل إسرائيلي (حوالي 518 دولاراً أمريكياً)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية 837، 1 شيكلاً إسرائيلياً. وتُظهر الإحصاءات أن 57% من الأسر الفلسطينية يقل دخلُها الشهري عن خط الفقر الوطني خلال عام 2006، في حين بلغت نسبة الأسر التي يقل دخلها عن خط الفقر الشديد حوالي 44%. من ناحية أخرى، شكلت الأسر التي يرأسها شباب حوالي 10% من إجمالي عدد الأسر، وقد بلغت نِسب الفقر بينها 54% وشكلت حوالي 9% من إجمالي الأسر الفقيرة، فيما بلغت نسبة الفقر الشديد بين صفوفهم حوالي 39% وشكلت ما نسبته 9% من إجمالي الأسر التي تعاني من الفقر الشديد.

الشباب والصحة العامة

حوالي 17% من الشباب غير المتزوجين في الأراضي الفلسطينية يمارسون عادة التدخين، (بواقع 28% للذكور و 1%للإناث). من ناحية أخرى أفاد 13% من الشباب أنهم يقيّمون حالتهم الصحية بأنها متوسطة إلى سيئة، (بواقع 12% بين الذكور و14% بين الإناث)، كما أن 92% من الشباب الذكور يعرفون ثلاثة تغيرات فأكثر تحدث للذكور في فترة البلوغ، في حين أفادت 86% من الإناث أنهن يعرفن ثلاثة تغيرات فأكثر تحدث للإناث خلال فترة البلوغ. وقد أفاد 34% من الذكور أنهم عرفوا تلك التغيرات من تلقاء أنفسهم، فيما شكلت الكتب المدرسية والمدرسة بشكل عام المصدرَ الأكثر انتشاراً لمعرفة الإناث بهذه التغيرات(26%) .

الشباب والمشاركة في الحياة العامة

أما حول أولويات المجتمع الفلسطيني الواجب الاهتمام بها (من وجهة نظر الشباب) لبناء وتفعيل هذا المجتمع، يرى 26% منهم أن تفعيل المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية يحتل المرتبةَ الأولى من حيث أهميتها للمجتمع الفلسطيني، مقابل 14% منهم يرى أن توفير الشبكات الاجتماعية والدعم المجتمعي يحتل المرتبةَ الأولى من حيث أهميتها، و21% يرى أن تعزيز القيم والتوجهات المشتركة تحتل المرتبة الأولى.

كما تُظهر الإحصائيات أن ما نسبته 66% من الشباب في الفئة العمرية 29-17 سنة قد شاركوا بالتصويت في الانتخابات التشريعية الأخيرة، (بمعنى أن حوالي 34% لم يشاركوا بالتصويت)، حيث أفاد 27% منهم بأن السبب يعود لعدم قناعتهم بالعملية الانتخابية و4% لأسباب ومواقف سياسية و27% لأسباب أخرى.

من ناحية أخرى أفاد 35% بأنهم شاركوا وحضروا اجتماعات وندوات سياسية خلال الشهور الـ 12 الماضية، مقابل 39% منهم شاركوا بمسيرات سياسية واجتماعية، و36% منهم شاركوا في أنشطة أو فعاليات دعت إليها العشيرة (الحمولة).

ثقة الشباب بمؤسسات المجتمع

يثق 33% من الشباب بدرجة متوسطة أو عالية بالأحزاب السياسية، مقابل 48% لا يثقون بها. من ناحية أخرى هناك 45 % يثقون بالسلطة الوطنية الفلسطينية مقابل 36% لا يثقون بها. كذلك 73% من الشباب لديهم ثقة بالصحف المحلية مقابل 15% ليس لديهم ثقة بها، في حين أن 80% من الشباب لديهم ثقة بالنظام التعليمي الفلسطيني مقابل 13% ليس لديهم ثقة به.

أما فيما يتعلق بالانتساب لبعض المؤسسات العامة، فأظهرت نتائج مسح الثقافة الأسري 2009، أن 6.9% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) منتسبون لناد رياضي (أي انه من بين كل 100 فرد أعمارهم 10 سنوات فأكثر في الأراضي الفلسطينية هناك 7 أفراد منتسبون لناد رياضي)، وأن 4.3% من الأفراد منتسبون لجمعيات خيرية (أي انه من بين كل 100 فرد أعمارُهم 10 سنوات فأكثر في الأراضي الفلسطينية هناك 4 أفراد منتسبون لجمعيات خيرية)، وأن 4.6% من الأفراد منتسبون لاتحاد أو نقابة. كما أشارت نتائج المسح إلى أن 3.3% من الأفراد منتسبون لمكتبة عامة وأن 3.5% من الأفراد منتسبون لحزب سياسي، بينما 3.0% من الأفراد منتسبون لنوادٍ ثقافية.

ثالثاً: عضوية الشباب في المؤسسات الشبابية

مع أن العضويةَ في المؤسسات الشبابية المختلفة هي عمادُ هذه المؤسسات، وبالتالي فإن بعض هذه المؤسسات يقوم أصلاً على وجود العضوية الشبابية، إلا أن هناك تمايزاً بين المؤسسات الشبابية في موضوع العضوية، وفي ذات الوقت هناك تقاطعٌ بين غالبية المؤسسات لجهة شروط العضوية، كما أن هناك عضويةً مغلقة وهناك عضوية مفتوحة، وسنوضح ذلك بالتالي:

1- عضوية الشباب في النوادي الشبابية[9]

العضوية في النوادي الشبابية مفتوحةٌ أمام الشباب من كلا الجنسين، إذا انطبقت عليهم الشروط الذي يحددها النظام الداخلي للنادي ويصنف الأعضاء في النوادي الشبابية إلى:

أ. **العضو المؤسس**: وهو العضو الذي وقع على وثيقة تأسيس النادي ويكون اسمه مدرجاً في القائمة الخاصة بالأعضاء المؤسسين على أن لا يقل عمرُه عن 25 سنة ميلادية.

ب. **العضو العامل**: وهو كل شخص أتم الثامنةَ عشرة من عمره ومضى على انتسابه للنادي عامٌ بالإضافة الى تسديده الاشتراكات.

ج. **العضو المؤازر**: هو العضو الذي لم يبلغ الثامنةَ عشرة ويكون له كامل الحقوق وعليه كامل الواجبات باستثناء الترشيح والانتخاب.

د. **العضو الطالب**: هو العضو الذي يدرس خارج فلسطين وينطبق عليه ما ينطبقُ على العضو المؤازر.

هـ: **العضو الفخري**: تُمنح هذه العضوية من قبل الهيئة الإدارية لأشخاص قدموا خدماتٍ للمجتمع أو للنادي، وينطبق على عضو الشرف ما ينطبق على العضو المؤازر باستثناء دفع رسوم الاشتراك والانتساب للنادي.

ورغم السهولة وعدم التعقيد في إجراءات العضوية في النوادي الشبابية على اختلافها، إلا أن نسبة الانتساب لهذه النوادي ما زالت منخفضةً بين الشباب، حيث تشير البيانات إلى أن 9.3% من الشباب من الفئة العمرية (24-10) سنة منتسبون لنواد رياضية، و4.0% منتسبون لنوادٍ ثقافية، و6.9% منتسبون لمكتبات عامة، حيث يلاحظ تدني نسبة انتساب الإناث للمؤسسات الثقافية بالمقارنة مع الذكور، لا سيما في المناطق الريفية[10].

---

9 . **النظام الداخلي لنادي م5، م6، م18**.

10 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. **الشباب في الأراضي الفلسطينية: حقائق وأرقام**. رام الله- فلسطين، ص 29.

2- عضوية الشباب في الأطر الشبابية: لا تختلف الأطر الشبابية من حيث الجوهر في انفتاحها على العضوية الشبابية ، حيث نجد أن اللوائح والأنظمة الداخلية لهذه الأطر تتيح للشباب والشابات الحق في عضويتها، وتتقاطع هذه الأطر بشروطها للعضوية بان يكون الشاب أو الشابة حسنَ السير والسلوك، وأن يكون قد أتم 14 عاماً من عمره ولا يزيد عن 35 عاماً، وأن يوافق على النظام الداخلي لهذا الإطار أو ذاك، وأن لا يكون منتمياً إلى منظمة شبابية أخرى، وأن يسدد اشتراكاته السنوية، وببساطة فإن العضويةَ في الأطر الشبابية الفلسطينية مفتوحةٌ لجميع الشباب ولا نجد شروطاً استثنائية لقبول العضوية [11].

3- عضوية الشباب في الاتحادات الشبابية الأخرى:

تقتصر هذه العضوية على فئات شبابية معينة دون غيرها، مثل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، والذي قد يتقاطع مع المؤسسات الأخرى، ولكن ما يميزه عن غيره أنه خاصٌ بالطلاب الفلسطينيين في الداخل والخارج. وهناك مثلاً نقابات العمال والتي تشرط أن يكون العضوُ الشاب عاملاً، وهناك نادي الأسير الذي يشترط أن يكون العضو أسيراً، أما مجلس الشباب الفلسطيني فإنه لا يقبل عضويةَ الأفراد بل المؤسسات، لهذا نجد أن مجلس الشباب الفلسطيني هو عبارة عن ائتلاف من مجموعة من المنظمات والأطر الشبابية الفلسطينية[12].

4- عضوية الشباب في المشاريع الشبابية:

عادة ما تقوم هذه المؤسسات بتوزيع استمارات بهدف قبول مجموعة من الشباب كأعضاء لديها، وقد تشترط مثل أن يشارك العضو في نشاطاتها أولاً لكي يُقبل عضواً فاعلاً[13] بعد اجتيازه مقابلةً خاصة.

5- عضوية الشباب في المؤسسات ذات العضوية المغلقة: والتي تركز على نوعية معينة من الشباب، وبما لا يتجاوز عدد أعضائها عدداً معيناً.

---

11 . لمزيد من التفصيل يمكن العودة إلى اللوائح الداخلية للأطر والمؤسسات التالية: منظمة الشبيبة الفتحاوية، اتحاد الشباب التقدمي، اتحاد شباب الاستقلال، اتحاد الشباب الديمقراطي، اتحاد شباب الكتلة الاسلامية، الجماعة الإسلامية، الشبيبة الفلسطينية، شبيبة حزب الشعب، الحركة الشبابية الفلسطينية جذور.

12 . النظام الداخلي لنقابات العمال، نادي الأسير، مجلس الشباب الفلسطيني.

13 . على سبيل المثال **مؤسسة تامر، طاقم شؤون المرأة**.

رابعاً: أهداف المؤسسات الشبابية

بالعودة إلى الأنظمة الداخلية للمؤسسات الشبابية من نواد وأُطر ومؤسسات، فإنه يمكن الحديثُ عن أهداف وطنية، تعليمية تربوية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، فنية، رياضية، مجتمعية وتطوعية:

1. على الصعيد الوطني: تَعتبر المؤسسات الشبابية أن المرحلةَ ما زالت مرحلةَ تحرر وطني، وبالتالي فهي ما زالت بمرحلة النضال من أجل إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بإقامة الدول الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، بالإضافة إلى نضالها ضد السياسة الإسرائيلية لاسيما بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وتهويد القدس وغيرها من القضايا، بالإضافة إلى التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثلَ الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والحفاظ على المنجزات الفلسطينية، والعمل على تعزيز الانتماء الشبابي الوطني والقومي، بالإضافة إلى مقاومة التطبيع مع إسرائيل.

2. على الصعيد التعليمي والتربوي: تهدف المؤسسات الشبابية إلى تمكين وتقوية الشباب الفلسطيني في المجال التعليمي والتربوي من خلال العمل على مناهج تعليمية وتربوية ترعى التراث الفلسطيني والحضارة العربية وتشمل القيمَ الديمقراطية وحقوقَ الإنسان والتربية المدنية والعمل على إيجاد منهاج فلسطيني موحد، وبناء المدارس الجديدة وتوسيع القائمة وتلبية احتياجات المدارس المختلفة وجعل التعليم الإلزامي معمماً، ومحاربة تسرب الطلاب من المدارس وتخفيض الرسوم الجامعية وتحديث الجامعات وبناء المؤسسات التعليمية المهنية.

3. على الصعيد الاجتماعي: تعمل المؤسسات الشبابية على زيادة الوعي المجتمعي من أجل حماية الشباب الفلسطيني من المشكلات الاجتماعية والأمراض التي بدأت تنتشر كالمخدرات، والعنف، والإيدز، وغيرها من المشاكل التي بدأت تهدد الشبابَ، بالإضافة إلى نشر الأفكار والقيم الاجتماعية الإيجابية والتي تعمل على تمكين الشباب من الاستقرار، وأيضاً إلى العمل على اعتماد الشباب على أنفسهم والإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع وإثارة اهتمامهم بالمصلحة العامة، إلى جانب توعية الشباب بمختلف قضايا الصحة الجنسية والإنجابية، وأخيراً فإن المؤسسات الشبابية تعمل على القضاء على القيم السلبية كالأنانية وحب الذات والمصلحية وغيرها من القيم التي تصنف كعوامل هدم في المجتمع.

4. على الصعيد الثقافي: تعمل المؤسساتُ الشبابية على رفع المستويات الفكرية والثقافية للشباب وتعميقها وتطويرها في سبيل مواجهة سياسة الطمس والتشويه والتزوير التي تتعرض لها الثقافةُ الوطنية من جهة، ومن جهة ثانية العمل على إحياء التراث الشعبي الفلسطيني والحفاظ عليه بطرق

عدة، إلى جانب الحفاظ على التقاليد والقيم العريقة والعمل على ترسيخها وتطويرها، ومحاربة القيم والتقاليد والأفكار السلبية.

5. على الصعيد الفني والرياضي: المؤسسات الشبابية لا تدخر جهداً في إقامة النشاطات الفنية والرياضية على اختلافها، ولهذا الغرض نجد أن المؤسسات الشبابية تشكل فرقاً ولجاناً فنية ورياضية مثل لجان الموسيقى والمسرح والغناء والدبكة، بالإضافة إلى وجود الفرق الرياضية والكشفية.

6. العمل المجتمعي والتطوعي: يُعتبر العمل المجتمعي والتطوعي من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المؤسساتُ الشبابية، ولهذا فإن هذه المؤسسات تسعى إلى تكريس العمل التطوعي بهدف الاستفادة من الطاقات الشابة بما يخدم المصلحة العامة[14]، وتقوم المؤسسات الشبابية بتشجيع المبادرات الشبابية التي تساهم في تطوير دورهم وتعاضدهم مع الفئات الاجتماعية، لما لذلك من آثار إيجابية سواء كانت اقتصادية أو معنوية أو وطنية.

7. على الصعيد الاقتصادي: تهدف بعضُ المؤسسات الشبابية إلى العمل لتقديم العون الاقتصادي إلى الأسر المتضررة من جراء السياسات الإسرائيلية، إلى جانب العمل على حل مشكلة البطالة، والعمل على استيعاب الخريجين في المؤسسات الحكومية، واعتبار الشباب جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، بالإضافة إلى دعم الشباب أنفسهم في توفير المنح الدراسية والعلاجية، والبيوت الخاصة بهم، لا سيما الطلاب منهم، وهذا ينطبق على الأطر الشبابية، وكثيراً ما تتقاطع هذه الأُطر مع المؤسسات والمشاريع الشبابية والنوادي الشبابية، ولكن ما يميز المؤسسات الشبابية والمشاريع عن الأطر الشبابية فيما يخص عملية التوعية والتثقيف هو ما تقوم به من نشر لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتُعتبر هذه الأهداف من أهم أهداف هذه المؤسسات، وفي بعض الأحيان تخلو أهداف هذه المؤسسات والمشاريع من الإشارة إلى المواضيع السياسية بشكل مباشر، على اعتبار أنها مؤسسات أهلية غير حكومية لا تتبنى مواقفَ سياسية ظاهرة أو غير ظاهرة، ولهذا لن نُفرد باباً آخر للحديث عن أهداف هذه المؤسسات، كونها تتقاطع مع الأطر الشبابية في الأهداف المختلفة.

14 . صالح الأحمد، «أهمية العمل التطوعي»، **مجلة الواحة**، العدد 9، أيلول 2000، ص1.

المبحث الثاني : المشاركة الداخلية للشباب في المؤسسات الشبابية

أولاً : مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية

يُقصد بالمشاركة كلُ ما يتصل بمشاركة الشباب في اتخاذ القرارات أو تنفيذ الخطط والبرامج، والاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية أو المشاركة في الخدمات العامة، أو المشاركة في الحفلات العامة التي تزيد من وحدة وتماسك المجتمع أو الوعي بالقيم التي تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها[15]. وهي أيضاً العمليةُ التي يلعب الفردُ من خلالها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه فرصةُ المشاركة في وضع الأهداف العامة، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف[16].

تنظم اللوائحُ الداخلية على اختلاف تسمياتها عمليةَ مشاركة أعضائها الشباب في عملية صنع القرار، ورغم النصوص الجميلة الواردة في هذه اللوائح، إلا أنها لا تعدو كونها نصوصاً على ورق في كثير من الأحيان، ومع ذلك لا نستطيع الجزمَ بأن كل المؤسسات الشبابية تتساوى لجهة مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية، بمعنى أن هناك تمايزاً بين هذه المؤسسات لجهة مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية أو فيما يُعرف بالقيادة.

ورغم أن هذه القيادة في كثير من الأحيان تكون منّة أو هبة من السماء لصاحبها أو صاحبتها، فليس سراً أنّ تبوُّء المراكز القيادية في العديد من المؤسسات الشبابية المختلفة يكون بغير الانتخابات، والتي يستعاض عنها بالتعيين أو بالتزكية أو بالأقدمية أو من خلال العلاقة الشخصية أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي. وحتى في حالة ممارسة الديمقراطية بأبهى صورها من خلال الانتخابات الحرة والديمقراطية والنزيهة، ألا أنها تبقى ديمقراطيةً قاصرة بفعل الفرض والإملاءات أحياناً، و«الكَوْلسات» الداخلية والجهوية والمناطقية والعشائرية أحياناً أخرى.

إن بعض المؤسسات الشبابية تحاول في كثير من الأحيان أن تبرر ذلك، بدلاً من القيام بما هو واجب تجاه مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية، وكل مؤسسة لها تبريرها ووجهة نظرها التي تدافع عنها وترى أن هذه الطريق أو تلك أملتها عليها ظروف ذاتية وموضوعية وأجبرتها في نهاية المطاف على أن تسلك مثل هذا السلوك سواءً كان ديمقراطياً أو متنافياً مع الديمقراطية. وتأسياً على ما سبق،

---

15 . محمد عبد الفتاح، **الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع**، (الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر، ط2، 1996)، ص 190 .

16 .عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية(مدخل إسلامي)**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص166.

يمكن تسليطُ الضوء على مدى مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية في المؤسسات الشبابية على النحو التالي :

1 . النوادي الشبابية : تتمحور مشاركةُ الشباب في مواقع المسؤولية في النوادي أولاً من خلال الهيئة التأسيسية والتي تكون مسؤولةً عن تسيير أمور النادي لفترة لا تزيد على 12 شهراً، وثانياً من خلال الهيئة الإدارية والتي يتم انتخابُها عن طريق الاقتراع السري المباشر من قبل أعضاء الهيئة العامة الذين لهم حقُ التصويت ويكون ذلك مرةً كل سنتين . [17]

أما بالنسبة للهيئة العامة، فإن مشاركتها تكون من خلال اللجان المتخصصة والتي يتم تشكيلُها حسب المناصب المختلفة للنوادي، حيث تكون هذه اللجان مرؤوسة من قبل عضو في الهيئة الإدارية، ومهمتها وضع الخطط والبرامج والمساعدة في تنفيذها، هذه هي الأدوار التي يشارك من خلالها الشباب في مواقع المسؤولية في النوادي الرياضية .

2 . الأطر الشبابية : تنص اللوائح والأنظمة الداخلية لجميع الأطر الشبابية على حق الشباب في أن يكونوا أعضاءَ فاعلين وعاملين في هذا الإطار أو ذاك عن طريق الانتخاب والترشيح، والذي يعني تبوُّء الشباب المواقعَ القيادية، ومع أن هذا حق أصيل للشباب، ولكن الأطر الشبابية المختلفة : «منظمة الشبيبة الفتحاوية، اتحاد شباب الكتلة الإسلامية، الجماعة الإسلامية، اتحاد الشباب التقدمي، اتحاد شباب الاستقلال، اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني، شبيبة حزب الشعب يتبين لك أن هناك انتخابات وتعيينات، وتزكية، وأقدمية. ومع أن هذه الأطر تُجمع على أن الانتخابات الديمقراطية المباشرة والسرية هي الأساس في تمكين الشباب من المشاركة في المواقع القيادية والمشاركة بشكل عام، إلا أن بعض الظروف حالت دون ذلك على حد تعبير هذه الأطر .

ولا تقف الانتهاكاتُ الممنهجة للديمقراطية الداخلية من خلال تعطيلها أو الالتفاف عليها عند هذا الحد، وإنما يتعدى ذلك إلى خرق النظام الداخلي وعدم الالتزام به لجهة استمرار العضو القيادي في موقعه . فرغم من اشتراط بعض اللوائح أن يكون الشخصُ الذي يقف على رأس هرمها الإداري أو التنظيمي طالباً، نلاحظ أن بعض هؤلاء ليسوا فقط من غير الطلبة بل أن بعضهم من فئة عمرية كبيرة، حتى أن بعضهم أوشك أن يصبح جَداً . وبالإضافة لذلك نلاحظ في بعض هذه المؤسسات والأطر أشخاصاً تزيد أعمارهم على 37 عاماً بل تصل أحياناً إلى 45 عاماً ويتبوءون المراكز القيادية رغم أن الأنظمة الداخلية لديهم تشترط عمراً أقل من ذلك بكثير، ما يحرم الشباب من حقهم في المشاركة في موقع المسؤولية، الأمر الذي يخالف الأنظمة الداخلية .

3- المؤسسات الشبابية : لا يختلف الحال في المؤسسات الشبابية عنه في الأُطر لجهة مشاركة الشباب في موقع المسؤولية، ويتضح ذلك من خلال حق الانتخاب والترشيح للعضو العامل والذي يعني

---

17 . النظام الداخلي للنادي، الباب الرابع م18، م19، **مرجع سبق ذكره**.

إمكانيةَ مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية عن طريق الانتخابات الديمقراطية المباشرة والسرية، ولكن بعض المؤسسات الشبابية تعاني، مثلها مثل الأطر الشبابية، من وجود أشخاص على رأسها لا تنطبق عليهم شروط العضوية، ما يعنى حرماناً للشباب من ممارسة حقوقهم بالمسؤولية والقيادة، ويعزو البعض هذا الأمر إلى إمكانية الاستفادة من التجربة والخبرة التي يضطلع بها هؤلاء الأشخاص على اعتبار أنهم متمرسون في العمل[18]. ومع أن لهذه المؤسسات لوائحها الداخلية ودساتيرها، فقلما تلتزم بهذه اللوائح. والاعتقاد السائد بعدم وجود المساءلة والمحاسبة، وعدم وجود التقاليد الديمقراطية بالمعنى الحرفي للكلمة من الأسباب الرئيسية لإبقاء الوضع على ما هو عليه الآن، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ذلك يعود أيضاً إلى نظام المحاصصة في بعض المؤسسات.

4- المشاريع الشبابية: يختلف الأمرُ فيما يخص المشاريع الشبابية التابعة للمؤسسات الأهلية التي تُعنى بالعمل مع المجموعات الشبابية، وهذا يعود في كثير من الأحيان إلى عوامل عدة، من أهمها صغر حجم الأعضاء، واختفاء العامل السياسي في كثير من الأحيان، حيث إن هذه المؤسسات أهلية وغير حكومية وغير سياسية، وقد تكون أجندتها مختلفةً عن أجندة المؤسسات الشبابية الأخرى.

ولهذا، نجد أن مشاركة هؤلاء الشباب في موقع المسؤولية والقيادة في المشاريع الشبابية أكثر من المؤسسات الشبابية الأخرى، بحيث تُترك لأعضاء هذه المشاريع حريةُ اختيار الأنشطة المختلفة، بالإضافة إلى إشراكهم في عمليات التخطيط والتنفيذ في أحيان كثيرة، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عقدَ اللقاءات الدورية لهم سواء أسبوعياً أو شهرياً. وهذا يعني بطبيعة الحال إشراكهم المتواصل في مواقع المسؤولية، بالإضافة إلى ما ذكر هناك الانتخابات الداخلية التي تجري في هذه المشاريع لاختيار أشخاص في موقع المسؤولية.

يبقى أن نقول إن الأعضاء في هذه المشاريع هم أصلاً من الأشخاص المستهدفين والتي تقوم المؤسسات الأهلية بتنظيم نشاطات وتدريبات مختلفة لهم، لاسيما في موضوعات تتعلق بالقيادة الشابة، والاتصال، وبناء الفريق، والديمقراطية، والضغط والمناصرة، وغيرها من الموضوعات، ولهذا نجد أن بعض المشاريع تكون معنية تماماً بإشراك هؤلاء الشباب في مراكز القيادة وصنع القرار، لأن عكس ذلك يعني تعارضاً لما تقوم بتعليمه وتدريبه وتثقيفه لهؤلاء الشباب

ثانياً: مشاركة الشباب في الاجتماعات واتخاذ القرار

من الواضح أن المؤسسات الشبابية على اختلافها، لا تتمايز فيما بينها لجهة مدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار واجتماعاتهم الدورية، وبالتالي فإن هذه المؤسسات وفيما يخص مشاركة الشباب في اتخاذ القرار، ينطبق عليها يما يُعرف بالمشاركة بالإعلام. وبالتالي لم تصل هذه المؤسسات إلى مبدأ المشاركة الديمقراطية لأعضائها لجهة اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المختلفة، سواء كانت هذه

18 . دستور الاتحاد العام لطلبة فلسطين م**9** بند **2** . وأيضاً دستور منظمة أصدقاء بلا حدود م**11** بند **5** .

النشاطات متعلقةً بالشباب أنفسهم أو بالمؤسسة بشكل عام، ويمكن لنا أن نُجمل مدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار واجتماعاتهم الدورية في مؤسساتهم على النحو التالي:

1- النوادي الشبابية: من خلال الإطلاع على النظام الداخلي للنادي، نلاحظ أن هناك هيئتين من الناحية الفعلية يقوم الشباب من خلالها بالمشاركة في اتخاذ القرارات، وهما الهيئة الإدارية والهيئة العامة.

أ. الهيئة الإدارية: حسب المادة 28 من النظام الداخلي للنادي، تتولى الهيئةُ الإدارية تصريفَ شؤون النادي اليومية سواء كانت ماليةً أو إدارية أو رياضية أو ثقافية وغير ذلك من الصلاحيات المناطة بها، وتتكون الهيئة الإدارية في العادة من 13-7 شخصاً، وهذا يعني أن مشاركة الشباب في النادي من أعضاء الهيئة العامة شبه معدومة، على اعتبار أن القرارات المختلفة هي من اختصاص الهيئة الإدارية بل هي مناطة بها أصلاً، وهذا عائد، كما ذكرنا، إلى النظام الداخلي.

ب. الهيئة العامة: يبدو من النظام الداخلي للنادي أن مشاركة الشباب في اتخاذ القرار سنوية، بمعنى آخر، إن الشباب يشاركون في اتخاذ القرار عندما تعقد الهيئةُ العامة اجتماعَها السنوي، وبطبيعة الحال لا تكون هناك مشاركة للشباب في اتخاذ القرار في الأعمال اليومية للنادي، ولكن الهيئةَ الإدارية على سبيل المثال لا تستطيع إعادةَ العضوية لعضو تم فصلُه من النادي بقرار منها إلا بعد إقرار ذلك من الهيئة العامة أولاً[19]. وهذه أولى المشاركات الشبابية في اتخاذ القرار، وليس واضحاً إذا ما كان هذا الأمرُ يتم في اجتماعات الهيئة العامة السنوية، أو أنه يتم الدعوة خلال اجتماع طارئ[20].

تقتصر المشاركةُ الشبابية بشكل عام على الاجتماع السنوي للهيئة العامة، حيث إن للهيئة العامة الحقَ في بحث التقارير المالية والإدارية وانتخاب الهيئة الإدارية، بالإضافة إلى أية موضوعات أخرى تقترحها الهيئةُ الإدارية أو الهيئة العامة[21]. وفي المقابل لا يجوز للهيئة العامة نقاشُ أو الاشتراك في مسائل غير محددة في جدول الأعمال إلا إذا وافقت الهيئةُ العامة من خلال موافقة الأغلبية المطلقة، وهذا بطبيعة الحال يحدُّ من مشاركة الشباب في اتخاذ القرار بسبب التقييد الإداري لها، ويطلق العنانَ في المقابل للهيئة الإدارية في اتخاذ القرارات دون مشاركة فاعلة من الهيئة العامة، ما يضعف مشاركةَ الشباب في اتخاذ القرار.

2- الأطر الشبابية: بالعودة إلى أدبيات الأطر الشبابية المختلفة، فإنها تتقاطع فيما بينها في عملية مشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرار، ومع أن تسميات هيئاتها القاعدية والوسيطة والعليا تختلف من حيث المسمى إلا أنها تؤدي إلى نفس الغرض بصرف النظر عن التسمية.

---

19 . النظام الداخلي لنادي م **11** بند ب.

20 . المرجع السابق م **42**.

21 . المرجع السابق م **39**.

ومع هذا التقاطع تختلف الأطر الشبابية لجهة مشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرار عن النوادي مثلاً في وجود هيئة وسيطة بين الهيئة العامة والهيئة الإدارية، ما يعني مشاركةً أوسعَ للشباب في عملية صنع القرار، ولهذا سنحاول، وبإيجاز، التعرفَ على هذه الهيئات وكيفية المشاركة الشبابية بها.

أ. المؤتمر العام: وهو أعلى هيئة تشريعية إلى جانب أنه الهيئة التمثيلية العامة لكافة فروع الأطر الشبابية، ويتم انتخابُ هذا المؤتمر من خلال الهيئة العامة، ويَعقد اجتماعاته سنوياً أو كل ثلاث سنوات، وهذا عائد إلى النظام الداخلي لهذا الإطار أو ذاك، وبالتالي فإن المشاركة الشبابية القاعدية، كما ذكرنا سابقاً، تقتصر فقط على عملية انتخاب هؤلاء الأعضاء للمؤتمر العام. أما مشاركة أعضاء المؤتمر العام فهي مقتصرةٌ على مناقشة البرامج والأنظمة بالإضافة إلى وضع الخطط والتوجيهات المختلفة، إلى جانب نقاش الدورة السابقة. وأخيراً، فإن المؤتمرَ العام يقوم بانتخاب الهيئة القيادية الوسيطة والتي تختلف تسميتُها من إطار إلى آخر من لجنة مركزية إلى مؤتمر إلى المجلس العام أو المجلس الحركي إلى غير ذلك من التسميات، إلا أنها تتقاطع في المهام والاختصاصات.

ب. الهيئة الوسيطة: كما سبقت الإشارة، تختلف التسميات من إطار إلى آخر، ولكن الاختصاصات متقاربة، إذ يتم انتخاب الهيئة الوسيطة من قبل المؤتمر العام، وتعتبر الهيئةُ الوسيطة السلطةَ العليا بعد اجتماع المؤتمر العام، حيث تقوم بالإشراف المباشر على قرارات المؤتمر، وتقوم بانتخاب الهيئة التنفيذية للإطار، وبرسم الخطط اللازمة لتنفيذها، وبطبيعة الحال فإن عملية صنع القرار، كما هو واضح، مقتصرة على مجموعة من الشباب يتم انتخابُهم من قبل المؤتمر العام، وفي العادة لا يقل عددهم عن 33 عضواً ولا يزيد على مئة عضو، وهذا يعني تطوراً في المشاركة الشبابية في هذه الهيئة، والمقتصرة على أعضائها دون غيرهم. تجدر الإشارة إلى أن جميع الأطر الشبابية تتقاطع في اجتماعات هيئاتها الوسيطة لا سيما في الفترة الزمنية وهي ستة شهور.

ج. الهيئة الإدارية: وقد تسمى الهيئة العليا أو السكرتاريا أو المكتب التنفيذي، وتتكون هذه الهيئة من 7-15 شخصاً، وتجتمع أسبوعياً أو كل أسبوعين، وهي الجهة التنفيذية الأولى والمسؤولة عن تسيير الأمور اليومية للإطار والإشراف اليومي على المجريات، بالإضافة إلى متابعتها قرارات الهيئات الأخرى سابقة الذكر. وباختصار فإن عملية المشاركة الشبابية في عملية صنع القرار في الأطر الشبابية المختلفة تكون مقتصرةً، كما بيّنا سابقاً، على الأجسام التنظيمية.[22]

لا توجد مشاركة شبابية في عملية صنع القرار على المستوى اليومي، بل إن المشاركة في عملية صنع القرار تكون في أوجها فقط خلال الاجتماعات التي تُعقد للهيئة العامة في المواقع، وهذه تختلف من حيث التوقيت من موقع إلى آخر، ويعود ذلك إلى سهولة دعوة أعضاء الهيئة العامة مثل الجامعات، على سبيل المثال، والتي تعقد الأطر الطلابية اجتماعاتها القاعدية فيها شهرياً أو حسب الضرورة،

22 . اتحاد الشباب التقدمي. اتحاد شباب الاستقلال. اتحاد الشباب الديمقراطي. على التوالي.

ولكن بشكل عام مشاركة الشباب على المستوى الوطني للأطر سنوية، وهذا يكفي للتدليل على مدى المشاركة وفاعليتها دون الإغراق بالتفاصيل. يبقى أن نقول إن مشاركة الشباب في الأطر تشبه المثلثَ متساويَ الأضلاع، فهي مشاركة واسعة في القاعدة وضيقة في الأعلى.

3- المؤسسات والمشاريع الشبابية: قبل الحديث بشكل تفصيلي عن مدى مشاركة الشباب في عملية صنع القرار في المؤسسات الشبابية، تجدر الإشارة إلى أنها تتقاطع مع النوادي الشبابية في عملية المشاركة، ولهذا لن نتطرق إلى عملية المشاركة في هذه المؤسسات تحاشيا للتكرار[23].

أما فيما يخص المشاريع الشبابية، فإن المشاركة الشبابية في عملية صنع القرار تتخذ شكلين: الأول، هناك مشاريع شبابية تترك جميع التفصيلات لأعضائها، بمعنى آخر ترجع عملية التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرارات للشباب أنفسهم، وهذا ينطبق على جميع النشاطات بصرف النظر عن طبيعتها، وفي هذه المشاريع نلاحظ أن الشباب يجتمعون ويقررون وينفذون جميع نشاطاتهم، ومؤسساتهم هي عبارة عن مراقب لهم ليس أكثر، وزيادة على ذلك، فإن المؤسسة توفر البيئةَ والإمكانيات المختلفة من أجل تسهيل سير الأعمال والنشاطات المختلفة والتي تكفل للشباب مشاركةً فاعلةً وأكبر في عملية صنع القرار.

أما الشكل الثاني، فمع أن المجموعات الشبابية تشارك في عملية صنع القرار ولكن بنسبة أقل من النوع الأول، ومع أنهم يجتمعون ويقررون، إلا أن قراراتهم لا تكون سارية المفعول إلا بعد موافقة منسقي البرامج الشبابية في هذه المؤسسات وإدارة المؤسسات بطبيعة الحال، ويلاحَظ أن الشباب في هذه المؤسسات هم الذين يقررون طبيعة نشاطاتهم المختلفة والتي في غالبيتها تتم الموافقة عليها من قبل المؤسسة، وبإيجاز نستطيع القول إن مدى مشاركة الشباب في النوع الثاني محدد، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن بعض المواضيع لا يستطيع الشبابُ المشاركةَ بها لجهة اتخاذ القرار مثل الأمور المالية والإدارية.

يبقى أن نقول إنه رغم وضوح عملية المشاركة من خلال الأنظمة واللوائح للمؤسسات الشبابية على اختلافها، إلا أنها من الناحية العملية ليس كذلك لأسباب قد تبدو موضوعيةً وأخرى ذاتية، ومع تفهمنا في بعض الأحيان للظروف الموضوعية والتي كثيراً ما تكون مؤقتةً وعرَضية، إلا أننا لا نستطيع أن نتفهم ديمومةَ الظروف الداخلية التي تحرم الشباب من الحد الأدنى من حقوقهم الأساسية، وعليه، فإن المؤسسات الشبابية مطالبةٌ بالاحتكام إلى أنظمتها الداخلية، بل وإلى تفعيل هذه الأنظمة والالتزام بها نصاً وروحاً.

---

23 . لمزيد من التفصيل انظر/ ي **مسودة النظام الداخلي لمنظمة اصدقاء بلا حدود** لا سيما المواد 8 و9 و10 و11 و 12 وأيضاً النظام الداخلي **للحركة الشبابية الفلسطينية جذور** الباب الأول م 2 والباب الثاني م 4 و م 5 .

ثالثاً : آليات تعزيز دور الشباب في اتخاذ القرارات والتأثير عليها

يعتمد تعزيزُ دور الشباب في اتخاذ القرارات داخلَ مؤسساتهم الشبابية المختلفة في المقام الأول على وجود حياة ديمقراطية حقيقية وتعزيزها في ذات الوقت داخل هذه المؤسسات، وإلى المساحة الحقيقة الممنوحة للشباب لجهة حرية الرأي والتعبير، بما يضمن تكافؤَ الفرص أمام جميع الشباب للمشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي قائم على المساواة والعدالة، حيث تشير بعضُ الإحصاءات إلى ما نسبته 21.2% من الشباب يشاركون فقط في اتخاذ القرارات في المجتمع المحلي.[24]

وبالعودة إلى الأنظمة واللوائح الداخلية للأطر والمؤسسات والمشاريع والنوادي، نلاحظ بشكل واضح أن هذه المؤسسات تعتبر دور أعضائها في اتخاذ القرار ومشاركتهم في مناقشة ورسم سياسة وخطط مؤسساتهم حقوقاً وواجبات لهم، وكما هو واضح فإن ذلك يعتبر جيداً من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية فما زال البون شاسعاً بين هذا وذاك، ما دمنا نتحدث عن آليات تعزيز دور الشباب في عملية اتخاذ القرار ودورهم في التأثير على القرارات التي لم يشاركوا بها.

كثيرة هي القرارات المهمة والمصيرية التي يتم اتخاذُها من قبل مجموعة من الشباب تقف على رأس الهرم لهذه المؤسسة أو تلك، وتكون بالتالي عملية المشاركة في حدودها الدنيا والتي لا تتعدى إعلامَ الشباب الآخرين في أحسن الأحوال، أي أن القرار الذي اتُخذ يتم إبلاغُه للآخرين عن طريق إعلامهم بذلك، دون الأخذ بالمبدأ الديمقراطي من خلال المشاركة الفعلية والتي يمكن أن يعبر عنها بالتصويت، أو بالشورى، من خلال مناخ ديمقراطي يتمثل في البداية في إيجاد هامش لإبداء الرأي بعبارة أخرى إفساح المجال للشباب للتعبير عن آرائهم بشكل ديمقراطي، ولكن كيف لنا أن نتصور مشاركةً وتفاعلاً وحريةَ رأي وتعبير لدى الشباب إن لم يكن لهذه المؤسسات تقاليدُ ديمقراطية. وبطبيعة الحال فإن وجودَ التقاليد الديمقراطية في المؤسسات هو نتاج عملية تراكمية طويلة، لا يمكن أن تكونَ ذات طابع إداري، بقدر ما هي ممارسة سلوكية، وقناعة ذهنية بأن مثل هذه الحرية والتقاليد ستُفسح المجال أمام الشباب للمشاركة في اتخاذ القرارات والتأثير عليها. وعليه يمكن إيجاز آليات تعزيز أدوار الشباب في عملية اتخاذ القرار بالتالي:

1. كما أسلفنا، فإن للمؤسسات الشبابية المختلفة هيئاتٍ قياديةً مختلفة التسميات، أي أن أعضاء هذه الهيئة هم المسؤولون عن إدارة وتنفيذ المهام اليومية لهذه المؤسسة أو تلك، وبالطبع فإن كل شخص من هؤلاء الأعضاء تناط به حسب اللائحة الداخلية مسؤولية معينة، من الممكن أن يكون لكل منصب لجنة مساندة مشكلة من مجموعة من الشباب يرأسها العضو القيادي مهمتها وضع الخطط والبرامج والنشاطات المختلفة لهذه اللجنة، وهذا من شأنه أن يفعّل دور الشباب في الهيئة العامة من جهة، ومن جهة ثانية يتم إشراكُهم في عملية اتخاذ القرار، ويشعرهم بالأهمية لجهـــة تحقيق ذاتهم،

24. www.palyouth.net/members/fadi2.htm

بالإضافة إلى تحملهم المسؤولية، ويؤدي ذلك، باعتقادنا، إلى تطوير وتقوية العلاقة ما بين الشباب وهيئاتهم المختلفة.

2. يمكن أن يكون الاستبيانُ أو الاستمارة طريقةً من طرق آليات تعزيز دور الشباب في عملية اتخاذ القرار للمؤسسات التي تطمح إلى النجاح والتقدم دائماً، والتي تقوم في العادة بإشراك أعضائها إذا أرادت أن تتخذ قراراتٍ مهمةً ومصيرية.

3. إطلاع وإعلام الشباب أولاً بأول على التطورات والنتائج على اختلافها، وليس القصد هنا كما أشرنا سابقاً المشاركة بالإعلام، بمعنى اتخاذ القرار وبعدها إعلام الشباب أن القرار اتخذ، على العكس تماماً يجب أن يكون اطلاعُهم وإعلامهم بالموضوعات على أرضية مشاركتهم واستشارتهم ومشاورتهم.

4. الاستشارة الدورية لأعضاء الهيئة العامة واستمزاج آرائهم في مجموع المواضيع المختلفة للمؤسسة.

5. يجب أن تكون هناك اجتماعاتٌ دورية للهيئة العامة من أجل وضعها في صورة الأوضاع، والاجتماعات العامة بطبيعة الحال تعزز المشاركة الشبابية في اتخاذ القرارات وعلى كل المستويات.

6. وجود صندوق للاقتراحات في المؤسسات المختلفة، من شأن هذه الاقتراحات أن تعبر وإن بجزء يسير عن المشاركة الشبابية في هذه المؤسسة أو تلك.

7. لقاءات دورية بين الهيئات العليا والشباب وتحت عناوين مختلفة، مثل اليوم المفتوح أو اللقاء الشهري أو غير ذلك من التسميات، كما أن مثل هذه اللقاءات بطبيعة الحال تعزز من مشاركة الشباب.

8. قد تكون هناك جلسات أو اجتماعات تقييم لعمل قامت به المؤسسة ويدعى إليه أعضاؤها من أجل مناقشته من جميع الجوانب بغيةَ الاستفادة من التجربة سواء أكانت سلبيةً أم إيجابية. هذا بالطبع يفتح الباب على مصراعيه لطرح وجهات النظر، وبالتالي الوصول إلى تقييم إيجابي يؤدي في المستقبل إلى تطوير الأداء بفعل المشاركة الشبابية.

9. تفويض جزء من السلطة والصلاحيات، فالمركزية في العمل تؤدي في كثير من الأحيان إلى إعاقته ومركزيته في ذات الوقت، فلا أحدَ يستطيع أن يعملَ دون العودة إلى من هو أهم في موقع المسؤولية. وبذات الوقت لا توجد ديمقراطية في عملية اتخاذ القرار، فتفويض بعض الصلاحيات يعني إشراكَ الآخرين في اتخاذ القرار، وهذا بالطبع ينعكس إيجاباً على العمل ويضفي عليه الحيوية والديناميكية.

10. بث القيم الديمقراطية والارتقاء بأسلوب الحوار البناء ليؤدي في نهاية الأمر إلى تعزيز دورهم في اتخاذ القرارات.

11. الاستفتاء، حيث يمكن للمؤسسات الشبابية أن تستخدم الاستفتاءات بين أعضائها في حال وجود قضايا مصيرية، وإن من شأن ذلك أن يعزز دورَ الشباب في عملية صنع القرار داخل مؤسساتهم، ويمكن أن يُستخدم مثلُ هذا الأسلوب في المؤسسات ذات العضوية الكبيرة والممتدة.

المبحث الثالث : عضوية الشباب في المؤسسات الشبابية

أولاً : آليات زيادة عضوية الشباب في المؤسسات الشبابية

عندما نتحدث عن زيادة عضوية المؤسسات الشبابية أو ما يعرف بتوسيع قاعدة العضوية لهذه المؤسسات، فإننا نتحدث عن الاستقطابات ورفد هذه المؤسسات بأعضاء جدد، ومع أن جميع المؤسسات أو سوادها الأعظم يعمل من أجل زيادة قاعدته الشبابية، وتالياً الجماهيرية، إلا أن بعض المؤسسات لا ترى بزيادة العضوية أو بوجود أعضاء جدد في هيئتها العامة هدفاً أو غايةً بحد ذاتها، ومن هنا فإن المؤسسات الشبابية تختلف في نظرتها إلى زيادة عدد أعضائها.

فالأطر الشبابية التي تعتبر امتداداً للفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية ترى أن هناك أهميةً قصوى في عملية زيادة أعضائها، بل إنها تشترط على أعضائها استقطابَ آخرين، فهناك من هذه المنظمات من يركز على الكم وهناك من يركز على النوع، ولكن هذا من الناحية النظرية فقط، فجميعها يسعى إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الشباب إلى صفوفها بصرف النظر عن بعض شروط العضوية الأخرى، أما المؤسسات الشبابية الأخرى فهي المؤسسات الأهلية التي تعمل مع الشباب كمؤسسة شبابية كاملة أو أهلية توجد لديها مشروعات شبابية، هذه المؤسسات تركز على فئات عمرية معينة تطمح لأن تكون منتسبةً لها، وعادة ما تُعقد لهؤلاء الشباب نشاطات معينة كالتدريبات وغيرها تؤهلهم لأن يكونوا أعضاء في هذه المؤسسات، ويكون الأعضاء محدودين ولا تريد مؤسساتهم التوسع بعضويتها، بعكس الأطر الشبابية، أما النوادي الرياضية فإن العضويةَ فيها مفتوحة ومشابهة للأطر الشبابية من حيث حمى الاستقطاب.

أما النوع الثالث من المؤسسات الشبابية، وإن كانت أهلية، فإنها تركز على أعضاء نخبويين وتقتصر العضوية فيها على أشخاص معينين، وشروط العضوية فيها صارمة جداً، وهذا ما يعرف بالعضوية المغلقة. على أية حال وبعد هذا العرض السريع للنماذج الثلاثة، ما هي آليات زيادة العضوية في المؤسسات والأطر الشبابية؟

لا شك أن الخطاب الذي تقدمه هذه المؤسساتُ هو بحد ذاته آليةٌ من آليات توسيع العضوية، هذا بالإضافة إلى البرامج التي يطمح لها الشباب، وتكون حسب الشباب أنفسهم ملبيةً لاحتياجاتهم وأولوياتهم، فلا يعتقد أن الشباب سيتوجهون إلى مؤسسة لا تكون برامجها ملبيةً لاحتياجاتهم، إذن، من الأهمية بمكان انتقاء البرامج والأنشطة، فكلما كانت البرامج ملامسة للواقع اقترب الشبابُ أكثر فأكثر من المؤسسة.

ورغم نشاط المؤسسات الشبابية لجهة زيادة عدد أعضائها، إلا أن ذلك يقابله عزوفٌ بالنسبة للشباب

في انضمامهم إلى المؤسسات الشبابية، بل إن هذه الإشكالية أصبحت ظاهرةً تستحق الدراسةَ والبحث للوقوف على الأسباب الحقيقية لهذا العزوف، ومن هنا يمكن أن تكون هناك آلياتٌ لزيادة عدد أعضاء المؤسسات الشبابية على النحو التالي:

1. توفر الأنشطة والبرامج التي تستهوي الشباب، مثل البرامج الفنية والثقافية والاعلامية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وبما أن الرغبات والاحتياجات مختلفة من مجموعة شبابية إلى أخرى، فإنه من الضروري العمل مع هذه المجموعات على أنشطة وبرامج تعمل على سد احتياجاتهم وأولوياتهم.
2. توفير الإمكانيات والتجهيزات الفنية للنوادي، مثل وجود مسابح، وأجهزة ألعاب رياضية مختلفة وملاعب وغير ذلك.
3. التزام الهيئات المنتخبة وبعد انتهاء العملية الانتخابية بالبرنامج الانتخابي، والعمل على تحقيق ما جاء في البرنامج، وهذا بالطبع يعزز مصداقيةَ الهيئة ومصداقية أعضائها.
4. ضرورة العمل على زيادة عضوية الشابات في الهيئات العامة سواء للنوادي أو للأطر الشبابية ذات العضوية المفتوحة، وهذا يتم من خلال إيجاد برامج خاصة بالشابات.
5. إطلاع الهيئات الإدارية والمسؤولة، الهيئةَ العامة على مجريات الأمور بشكل دوري وبوسائل مختلفة مثلَ النشرات والاجتماعات، وغيرها من الوسائل التي تعزز المشاركة الفاعلة.
6. تنويع النشاطات والبرامج التي تعمل فيها المؤسسات الشبابية، سواء الرياضية أو الفنية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية، على أن تكون هذه البرامجُ والأنشطة شموليةً، بحيث لا تقتصر على فئة عمرية دون غيرها أو جنس دون الآخر.
7. العمل والتوجه نحو الفتيان من أجل تنسيبهم إلى هذه المؤسسات كأعضاء موازرين أو كاملي العضوية (حسب النظام الداخلي للمؤسسة) بهدف تأهيلهم، ويتم ذلك من خلال برامج خاصة بهم، وأيضاً إشراكهم في النشاطات المختلفة.
8. القيام بزيارات تبادلية بين أعضاء الهيئة العامة أو الهيئات الإدارية على مستوى المحافظة أو أكثر.
9. تقديم امتيازات وحوافز للأعضاء سواء كانت مادية أو معنوية، كمقدمة للأشخاص غير الأعضاء بهدف تشجيعهم للانتساب لهذه المؤسسات.
10. إناطة بعض الأدوار بالشباب من الهيئة العامة.
11. تمكين أعضاء الهيئة العامة من الالتقاء بشخصيات قيادية بهدف الحوار أو على شكل لقاءات مفتوحة.

وجود تقاليد وثقافة ديمقراطية في المؤسسات الشبابية بهدف تشجيع الشباب على الانتماء لهذه

المؤسسات.

إن ما تم التطرق اليه ينطبق على جميع المؤسسات الشبابية، فالمرحلةُ الحالية التي يعيشها الشباب مختلفةٌ عن المراحل السابقة، وبالتالي يجب أن تكون هناك رؤية جديدة لعمل هذه المؤسسات، أما الاستمرار في البرامج السابقة فإن من شأنه أن يزيد الأمور تعقيداً، وعلى هذه المؤسسات أن تطرح برامجَ وأنشطةً تلامس الواقع الشبابي، وأن تساير الظروف الراهنة، ويجب أن تكون برامجَ نوعية، على أن تكون هذه البرامج والأنشطة من اقتراحات الشباب أنفسهم، بالإضافة إلى مشاركتهم في صياغتها ومن ثم التخطيط والتنفيذ وانتهاءً بالتقييم. فكلما شعر الشبابُ بذاته وبأهميته كان مقتنعاً في الانتماء للمؤسسة، وكلما كان مهمشاً كان بعيداً عن الانتماء.

إن خطاب المؤسسات الشبابية بحاجة جادة إلى تجديد وتطوير، وهو بحاجة إلى محاكاة للواقع والانفتاح عليه، فلا يمكن أن يبقى الخطابُ السابق مقبولاً في عصر التطورات المتلاحقة على كافة الأصعدة، ومن هنا لا بد من العمل بجدية من أجل محاربة كل العادات الضارة والظواهر السلبية التي تحد من زيادة عضوية الشباب في المؤسسات والأطر الشبابية.

إن الاستمرار بهذا الوضع يعني أن يصبحَ ذلك ثقافةً متأصلة عند الشباب، وسيحرم المؤسسات من زيادة العضوية في صفوفها. إن الواقع الحالي ينذر بخطورة بالغة ليس فقط لجهة عدم زيادة العضوية، وإنما في فقدان المؤسسات لأعضائها الحاليين، فعلى المؤسسات أن تعود قليلاً إلى الوراء لتعرف الاختلالات البنيوية في هياكلها، وأن تحاول الاجابة على السؤال لماذا كان الشباب يتزاحمون في السابق من أجل الانتماء والعضوية للمؤسسات والأطر والنوادي؟ ولماذا كان الانتماءُ والعضوية في تلك المرحلة مفخرةً للشباب؟ ولماذا يعزف الشباب حالياً عن الانتماء لهذه المؤسسات رغم فتح باب العضوية على مصراعيه حالياً أمامهم؟ إذن، المطلوب من المؤسسات الشبابية مراجعة شاملة لمسيرتها وبرامجها وأنشطتها، وعليها أن لا تبقى أسيرةً لأهداف سياسية أو حزبية فئوية، فالانفتاح بات عنصراً ضرورياً في عملية زيادة العضوية.

إلى جانب ما ذكر، تقع على عاتق أعضاء المؤسسات الشبابية مسؤوليةُ زيادة أعضاء مؤسساتهم من خلال القيام بحملات توعية وتثقيف إلى أقرانهم الشباب، ولا شك أن هناك انغلاقاً في المؤسسات الشبابية، ولا تكاد لا تجد مؤسسةً شبابية تطرح برامج أو أنشطة داخلية تطلب فيها من أعضائها ضرورةَ زيادة العضوية لمؤسستهم وتوضيح أهمية انتماء الشباب لهذه المؤسسات، ومدى ما يجلبه ذلك من الفائدة والنفع على الشباب أنفسهم.

وفي المقابل، كثيراً ما تشير استطلاعاتُ الرأي التي تجريها المؤسساتُ المختصة إلى أن نسبة المستقلين في الشارع الفلسطيني في ازدياد مستمر، وتأكيداً على ذلك نلاحظ أن هناك تراجعاً في عدد عضوية الشباب في المؤسسات الشبابية، وهذا موجود في الجامعات والنوادي والأطر الشبابية. إن غياب

المساءلة والمحاسبة وغياب الحياة الديمقراطية داخل المؤسسات والنوادي والأطر والمشاريع الشبابية، خلق حالةً من عدم اللا مبالاة لدى أعضاء تلك المؤسسات، وبعد أن كان الاستقطابُ والعمل على زيادة العضوية من المهام الأساسية ومن الواجبات الملقاة على عاتق الأعضاء، أضحت هذه الواجباتُ عبئاً على أصحابها، ومن هنا يجب إعادة تفعيل هذه الواجبات والمهام من أجل شعور الأعضاء بالمهام الملقاة على عاتقهم.

ثانياً : برامج وأنشطة المؤسسات تجاه الشباب

لا يخفى على أحد أن غالبيةَ البرامج والأنشطة الشبابية السابقة وبشقيها الرسمي وغير الرسمي، امتازت بالعمل الارتجالي غير المخطط، والنابع من موقف آني، وبالتالي لم تعتمد على المؤشرات أو الأولويات بقدر ما اعتمدت على توجهات المانح وأجندته لتلك اللحظة، ولم يؤخذ بعين الاعتبار الواقعُ المعاش ومتطلباته، رغم إنفاق ملايين الدولارات من قبل عشرات المؤسسات على النشاطات والبرامج الشبابية، لكن السؤال المهم والمشروع في ذات الوقت، هل كان لهذه البرامج والأنشطة أيُّ دور تغييري؟، وهل كان لهذه النشاطات والبرامج من أثر ملموس؟ ما هو تأثير ذلك على الثقافة والتوجهات والبيئة الذهنية للشباب؟ وهل تمت مساعدة الشباب لكي يكونوا مشاركين بشكل فاعل في التخطيط والتنفيذ والإشراف والتقييم في الحياة العامة وفي جوانبها المختلفة؟ وهل شعر الشباب أنهم يأخذون دورَهم بما يتلاءم مع نسبتهم العددية في المجتمع وقدراتهم وإمكانياتهم، واحتياجاتهم، وأولوياتهم؟، أم كانت أدوارُهم في كثير من الأحيان بروتوكولية؟.

إن كل ذلك أدى إلى التضارب في الميدان، والهدر للمال والجهد والوقت، والتنافس غير المشروع، والتخبط وعدم المأسسة، وغياب الشفافية والمصداقية والمساءلة والمحاسبة، وتعطيل الحياة الديمقراطية، ما أدى إلى إخفاقات عديدة كانت نتائجها خطيرة، لم تَطَل القائمين على المؤسسات الشبابية فحسب، بل شملت الممولين أيضاً. إن غالبية المؤسسات الأهلية تتقاطع في برامجها الموجهة للشباب، وقد يلاحظ أن هذه المؤسسات تطرح البرامج ذاتها، وقليلة هي المؤسسات التي تطرح برامج مميزة عن غيرها، كما قد يلاحظ هذا التميز في بعض البرامج الجديدة والمؤثرة في الواقع الشبابي بغيةَ تمكين الشباب ليس على الصعيد المعرفي فقط، وإنما على صعيد التمكين الاقتصادي، من خلال مجموعة من المشاريع تركت أثراً واضحاً على الشباب.

ومع ذلك، ما زلنا نجد أن هذه المؤسسات تتقاطع في برامج التثقيف المدني كالدورات وورش العمل والمحاضرات والندوات في مواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التطوعي وغيرها

من البرامج، بمعنى آخر إن هذه المؤسسات تتزاحم ولا تتعاون في برامجها الموجهة للشباب، ولا نجد مؤسسةً شبابية تطرح برامجَ مستقبلية غير تقليدية، فالغالبيةُ منها تركز على موضوعات التثقيف دون غيرها، وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود التخطيط السليم أو المنهجية في العمل أو التراكمية، والذي من شأنه أن يضيفَ إضافاتٍ نوعيةً على البرامج التقليدية.

بكلام آخر، إن النظر إلى المستقبل فيما يخص البرامج، يحتاج إلى برامج تمكينية وبرامج ذات طابع تنموي، وإن الاستمرار في تنفيذ البرامج الاستهلاكية التقليدية، سيقلل من فرص دافعية الشباب للانخراط في أنشطة وبرامج هذه المؤسسات، ورغم أن بعض المؤسسات تتحدث في أدبياتها المختلفة عن البيئة كبرامج وأنشطة شبابية، على سبيل المثال لا الحصر، وعلى ضرورة حمايتها وتوعية الشباب بأهميتها، إلا أن المؤسسات التي تعمل في هذا المجال هي بعدد أصابع اليد، ولا يعدو ذلك كونه مشروعاً من المشاريع العديدة، وإن كان الموضوع البيئي مهماً، إلا أن ذلك لا يُعفي المؤسسات الشبابية من بناء برامج وأنشطة شبابية غير تقليدية.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية المتلاحقة وأهميتها للشباب، فإننا نجد أن المؤسسات الشبابية لا تطرح هذا الموضوع على بساط البحث من أجل العمل عليه. فتطور وسائل الإعلام المختلفة ودخول العالم فيما يُعرف الآن بعصر العولمة يوجب على المؤسسات الشبابية المختلفة الوقوفَ أمام هذه الظاهرة بجدية لمجاراتها ومسايرتها لجهة مصلحة الشباب، فأي من المؤسسات الشبابية أو العاملة مع الشباب لا تطرح برامجَ من شأنها تعريف الشباب بتكنولوجيا المعلومات، وبالتالي استفادة هؤلاء الشباب من هذه المعلومات لتطوير البرامج والأهداف والعمل في ذات الوقت على تحقيقها، إذن، المطلوب من المؤسسات الشبابية استحداث برامج تلبي احتياجات الشباب.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يوجب على المؤسسات الشبابية إدخال البرامج المهنية في نشاطاتها جنباً إلى جنب مع البرامج العملية الأخرى، مثل برامج تكنولوجيا المعلومات والتي يستفيد منها الشباب في المستقبل، معنى ذلك أن البرامج التي تُطرح الآن هي تثقيفية توعوية قد تدخل في السياق الاستهلاكي، ومع أهميتها وضرورتها لتنشئة الشباب تنشئةً إيجابية، إلا أنها لا تمكّن الشباب في المستقبل، فالمطلوب برامج تساعد الشبابَ في مواجهة المستقبل وإعدادهم الإعدادَ الصحيح، فلا يمكن أن تبقى هذه المؤسساتُ تطرح البرامج التثقيفية التوعوية، وتخرج بالنتائجَ والتوصياتٍ، ولكن كَم من هذه المؤسسات تعمل على هدي ما خرجت به من نتائج وتوصيات؟ فهناك الكثير من التوصيات والنتائج تبقى حبيسة الأدراج دون أن ترى النور.

ما نود قولُه هو أن المؤسسات يجب أن تدرك جيداً أن البرامج التي تطرحها لا تلبي احتياجات الشباب بشكل كبير، فغالبيةُ المؤسسات، إن لم يكن جميعها، تعمل مع الشباب ضمن برنامج القيادات الشابة، فلا يُعقل أن مجتمعاً كالمجتمع الفلسطيني يوصف بأنه مجتمعٌ فتي بحاجة إلى تدريب

القيادات الشابة فقط، إذن، ما هو مصير الشباب الذين لا يتصفون بمواصفات القائد الشاب؟
وفي هذا السياق، لا بد من التطرق ولو بشكل موجز إلى أهم الأنشطة والبرامج التي تقوم بها المؤسسات الشبابية الموجهة للشباب، فإن غالبية المؤسسات الشبابية، كما أسلفنا، تتقاطع في الأنشطة والبرامج التي تهدف إلى تفعيل القطاع الشبابي وتعزيز دوره في عملية البناء المجتمعي، وأهم هذه الأنشطة والبرامج:

1. المخيمات الصيفية: تقوم المؤسسات الشبابية بتنظيم المخيمات الصيفية بشكل دوري على الأغلب، ما يجعل هذا النوع من النشاطات ذا مردودات إيجابية على المشاركين من حيث توجيه سلوكهم، وتنوع ثقافتهم تعليماً وإبداعياً وأدبياً، بالإضافة إلى سد وقت الفراغ عندهم، أضف إلى ذلك البرامج والمسابقات الثقافية والأدبية.

2. الدورات والمحاضرات وورش العمل والندوات: جميع المؤسسات الشبابية تمارس النشاطات التثقيفية والتوعوية للشباب، فليس هناك مؤسسة شبابية إلا وعقدت العشرات من المحاضرات والندوات... الخ. وتُعتبر هذه النشاطات من لب عمل المؤسسات بل هي من الركائز الأساسية لعملها مع الشباب، ومع أن المواضيع التي تطرح في موضوعات مختلفة ومتعددة كالديمقراطية وحقوق الإنسان ومهارات الاتصال والقيادات الشابة وغيرها العشرات من العناوين، إلا أنها بقيت تقليدية في تناولها لهذه الموضوعات دون أي تجديدات أو تطوير ملموس.

3. الأنشطة الرياضية: تمتلك المؤسساتُ الشبابية لا سيما الأندية والأطر الشبابية التابعة للتنظيمات السياسية فرقاً رياضيةً بعضُها محترف ويشارك في بطولات محلية وإقليمية، ولا شك أن مثل هذه النشاطات تنمّي القدراتِ المختلفةَ عند الشباب ولا سيما الجسمانية منها.

4. مخيمات العمل التطوعي: تنظم المؤسساتُ الشبابية الكثيرَ من مخيمات العمل التطوعي سواء المحلية أو العالمية، لقناعتها أن مثل هذه المخيمات تعمق أواصرَ التعاون والعلاقات بين الشباب الفلسطيني والشباب العالمي، وفي ذات الوقت إطلاع الآخرين على التجارب الفلسطينية بالأعمال التطوعية، إلى جانب الاستفادة من تجارب الآخرين.

5. التبادل الشبابي وزيارات: تعمل الكثيرُ من المؤسسات الشبابية على إنشاء روابط تعاون وصداقات مع اتحادات ومؤسسات شبابية من مختلف أنحاء العالم، ويكون، بالطبع، الهدفُ من هذه البرامج والأنشطة التعارفَ والتنسيق لتنفيذها ضمن العلاقات القائمة.

6. الأنشطة والبرامج الخاصة: هناك بعض البرامج والأنشطة التي تقوم بها بعضُ المؤسسات دون غيرها وحسب أهدافها وفلسفتها، وتتمحور هذه البرامج والأنشطة في مواضيعَ مثل البيئة والتراث والآفات والظواهر السلبية.

أخيراً، يمكن القولُ إن السواد الأعظم من المؤسسات الشبابية يقوم باختيار البرامج والأنشطة الشبابية

دون مشاركة الشباب أنفسهم، ومع ذلك كانت هناك تجربةٌ تستحق الثناءَ قام بها مجلسُ الشباب الفلسطيني والذي عقد العديد من ورش العمل تحت عنوان «مشروع تحديد احتياجات الشباب الفلسطيني بالمشاركة» في العام 2000، وهدف إلى إشراك الشباب في تحديد احتياجاتهم وتحديد الدور الذي سيلعبه مجلسُ الشباب الفلسطيني في تلبية هذه الاحتياجات، فمع أن المجلس عقد العديدَ من الفعاليات بهدف تحديد الاحتياجات، إلا أنه عاد وأكد حسب «البروشور» الذي أصدره لهذه الغاية، أن مجلس الشباب سيحدد دورَه في تلبية هذه الاحتياجات.[25] ومع أن هذه التجربة لاقت الاستحسانَ وكانت رائدة، كتجربة وُئدت كما وُئد مجلسُ الشباب.

25 .للتفصيل: انظر/ي مجلس الشباب الفلسطيني، **تقرير نتائج ورشات مشروع، احتياجات الشباب الفلسطيني بالمشاركة**، حزيران، 2000، رام الله.

الفصل الثاني : رؤية نحو المستقبل

المبحث الأول : تمكين الشباب

أولاً : اتجاهات حول تمكين الشباب[٢٦]

يمكن ملاحظة ثلاث مدارس في النظر إلى موضوع تمكين الشباب :

1 . المدرسة المثالية

ترى هذه المدرسة أن مشاكل الشباب هي مشاكل المجتمع ، وبالتالي فإن تمكين الشباب يأتي في إطار تمكين المجتمع ، وفي نظر هذه المدرسة فإن انخفاض مستوى المشاركة بين الشباب هو مجرد العَرَض (Symptom)، أما المرَض فهو تأخر مستوى تطور المؤسسات السياسية وهشاشة مؤسسات صنع وإنفاذ "سيادة القانون"، أي تدني مستوى الحكمانية في بناء السلطة وعملية صنع السياسة واتخاذ القرار .

وحسب هذه النظرة، فإن قدرة (Potential) الشباب لم تُكتشف جيداً، وإن الشباب قادرٌ على الانطلاق وريادة النهضة إذا ما تغيرت البيئة الحاكمة لسلوكه وتفعيل قدراته، أي المناخ المحيط بالشباب . والملفت للانتباه أن هذه النظرة تتردد بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة على السواء ، ولكن بغرض مختلف ، فتقول الأخيرة إن البيئة "الداخلية" هي المشكلة (مثلاً : الإرادة السياسية ، القوانين ، السياسات) بينما تقول الأولى إن البيئة "الخارجية" هي المشكلة (نقص الموارد الطبيعية الوطنية ، تحديات إقليمية اقتصادية وإستراتيجية ، مخاطر خارجية تهدد الأمن الوطني) .

وهذه المدرسةُ ترى أنه من غير الضروري "خصخصة" الديمقراطية ، بالحديث عن الأنشطة التي تسمى "التمييز الإيجابي" للمرأة مثلاً ، أو للأقليات الدينية أو للطبقة العاملة ، بل إن الأهم هو إصلاحُ مؤسسات الحكم ، لتكون جيدةً ، من خلال احترام سيادة القانون ومبادئ الشفافية .

2 . المدرسة النفعية

ترى المدرسة النفعية أن مشاكلَ الشباب تختلف عن مشاكل المجتمع ، وأنها لا ترتبط مباشرةً بمستوى

---

26 . علي الصاوي ، الشباب والحكم الجيد والحريات ، **ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية الثانية** ، صنعاء-اليمن (21- 23/ 6/ 2005) برعاية : UNDP-UNDESA ، ص 5-3 .

الحكم الجيد. ويترتب على تلك النظرة إعطاءُ الأولوية للخدمات الموجهة للشباب، مثل الأنشطة الترفيهية والرياضية أو بناء مساكن الشباب، والقول إن الشباب يريد الانضمامَ إلى سوق العمل وليس الانضمام إلى الأحزاب (بطريقة: سأعطيك سمكة، فلا تعبأ بالمشاركة في الصيد، وطالما لن تتعلمَ الصيدَ فلن يؤثر كلامُك حول قراراتي).

ويترتب على هذه النظرة النفعية لتمكين الشباب، أن المرءَ سيواجه معضلةً علميةً وسياسية، تضطره إلى المفاضلة في أولويات السياسات العامة بشأن الشباب بين مواجهة البطالة باعتبارها مشكلةً اقتصادية وإصلاح آليات سوق العمل باعتبارها مشكلةً سياسية وإدارية.

وفي هذه الحالة، يتم القبولُ بهامش «ضيق» من الحريات والمشاركة باعتبار أن هذا الهامشَ سوف يتسع بعد انخفاض حدة المشكلة الاقتصادية وعند توافر الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات الشباب من الخدمات، ويتم الترويج لثقافة تبررُ النقصَ في الحريات بالتقدم في الخدمات.

3. المدرسة النخبوية

ترى هذه المدرسة أن لدينا ما يكفي من الديمقراطية، و«التغيير قبل التمكين»، لأننا نحتاج أولاً لتغيير ثقافة الشباب حتى يستوعبَ زيادةَ مساحة الديمقراطية والحريات ويستأهلَ التمكين لكي تتاح له فرصةُ الوصول إلى مواقع القيادة. وقد يتطرف رأي هذه المدرسة بالترويج لفكرة أن «الشباب لا يستحق أكثر من هذا»، وأن الشعوب العربية أمية تعليمياً وسياسياً، وتخضع لتقاليد قبلية وعصبية، ولا تصلح للديمقراطية، وهكذا الشباب في هذه الشعوب.

وهذه النظرةُ النخبوية غالباً ما تكون تكنوقراطيةً أيضاً، لأنها ترادف بين «التمكين والتعيين»، فتقوم بإعادة تعريف مفهوم تمكين الشباب إلى مؤشرات كمية -غير دالة غالباً- على الحالة النوعية، مثل الزعم بأن تعيين بضعة وزراء من الشباب دلالةٌ كافية وقاطعة على تحقيق التمكين السياسي للشباب ككل، أو القول بأن «الخطاب السياسي يؤكد على مشاركة الشباب، أما المجتمع فهو الذي لا يستوعب هذا الخطاب»، أو «تم إنشاء مجلس للشباب ولا يحق لأحد بعد ذلك الحديث باسم الشباب».

4. نظرة واقعية مقترحة

التعامل مع مفهوم تمكين الشباب من خلال الأسس التالية:

1. البعد عن التعميمات بدون معرفة الحقائق، واستخدام التفكير العلمي، ولهذا نحتاجُ إلى استثمار هام في أنشطة جمع البيانات وإجراء البحوث حول الشباب قبل اتخاذ قرار بشأن تمكين الشباب (وذلك من زوايا النشاط السياسي والأوضاع الاقتصادية والثقافات السائدة والقدرات الفعلية والكامنة)، أو قبل القفز إلى الحكم على قدرات الشباب فيما لو تم تمكينُهم من مواقع التأثير.

2. أصحاب المصلحة يتحدثون عن أنفسهم، ولا يتحدث غيرُهم عنهم، تحقيقاً لفكرة العدالة القانونية، وبما يسري بحق المرأة أيضا، وبهذا المعنى نحتاج إلى إتاحة فرصة الولوج إلى مواقع صنع القرار أمام الشباب، ونقل المعلومات والاتصال ثنائي الاتجاه، ما يتطلب وجودَ مراكز استطلاع رأي، تتصل بالشباب مباشرةً وتكون مستقلة.

3. إدراكُ الفارق بين التمكين من ناحية والمشاركة من ناحية أخرى، أي أن التمكين "حق للشباب وواجب على الدولة"، وهو يؤثر أيضاً في - وإن كان لا يتوقف على- كونه "واجباً على الشباب وحق الدولة عليهم". بعبارة أخرى. وتتضح علاقة التأثير المتبادل بين الحق والواجب وتظهر في التفاعل التصاعدي بين الممارسة والوعي.

4. التدرجية والشمول في سياسات التمكين، أي أنه لا يجب وضعُ النتائج قبل معرفة المقدمات، ومن ثم لا يصح أن نختزل التمكين (كظاهرة نوعية) في مساحة "حصة" الشباب في الهياكل السياسية والإدارية كمؤشر رقمي من أجل القفز على المقدمات بالقول إن التمكين تحقق بتخصيص حقائب وزارية لعناصر من الشباب (بصرف النظر عن طبيعة الآلية ذاتها التي يتم من خلالها انتقاء هذه العناصر الشابة)، كما لا يصح أيضاً القولُ بأن تمكين الشباب لم يتحقق مطلقاً طالما لا يشغلون نصفَ الحقائب، باعتبارهم "نصف الحاضر".

والمقصود بالتدرجية في هذه النظرة هو فقط في مجال التعايش مع تفاوت مستويات الأفراد في القدرة على الإنجاز (شاب طموح وآخر كسول) والارتقاء بمستوى إنجازهم من خلال وسائل التنمية الاجتماعية (التوعية، التدريب)، أما على مستوى التمكين القانوني فالحديث عن التدرجية يصبح مسألةً أيديولوجية وربما حزبية، ذلك لأن نظرةَ هذه الورقة إلى التمكين هي تأمين قدرة الجميع على الفعل، وليست نتائج الفعل الفردي.

أما الشمول في سياسات التمكين فينصرف إلى المؤسسات الحكومية والأهلية، العامة والخاصة، وإن كانت مسؤولية الدولة، وبحكم امتلاكها لأدوات الفعل، يقع عليها عبءُ الريادة، والقيام بالقدوة. ولا يجب أن يتعارض القول بدور الدولة مع نظرية البدء بالمجتمع، أو من القواعد الأولية للجماعة (grassroots)، لأن هذه القواعد الأولية في المجتمعات العربية لا تتمتع -بفعل الدولة- بالاستقلالية اللازمة لكي تكون فاعلة وشريكة للدولة، وهو ما أبرزته تقاريرُ التنمية الإنسانية العربية في حديثها عن أزمة المجتمع المدني.

ثانياً: مقترحات في تمكين الشباب[٢٧]

1. هل نتحدث عن خدمات للشباب أم سياسة للشباب؟

من المهم اليوم أن تكون لدينا سياسةٌ وطنية للشباب، ولا شك في محورية دور الحكومات في وضع سياسة وطنية لعمالة الشباب، تتضمن: التوسع في خلق فرص العمل والتشغيل، وأنشطة التأهيل والتدريب للعمل، والمساواة في توفير فرص عمل عادلة للجميع تلائم قدراتهم الحقيقية وتنميها، والاهتمام بتنمية الإبداع لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، والحفاظ على البيئة، والتمكن من الاستفادة من الفرص التي توفرها ثورةُ تكنولوجيا المعلومات لتغطية احتياجات المهمشين، وللوصول إليهم لتمكينهم عن طريق تنمية معارفهم ومهاراتهم.

2: هل المستهدف هو وزارة الشباب والرياضة أم الدولة؟

هناك من يرى، في الوقت الذي يتجه فيه العالمُ نحو إفساح المجال للحريات العامة، إلغاء وزارات الحكومة المتضخمة (كالإعلام والاقتصاد ووزارة الشباب) وهناك رأي آخر يرى أن الوزارات هياكل تنظيمية لتنفيذ سياسات عامة، وليست هي الوسائل الوحيدة، فهناك أسلوب المجلس الوطني كجهة تنسيقية، وهناك التشاركية بين الحكومة والمجتمع في تنفيذ السياسات (على غرار سياسة حماية البيئة، وتمكين المرأة)، كما أن هذه السياسة الخاصة بالشباب مطلوبةٌ لمواجهة إشكالية وطنية، وهكذا يكون تركيب مؤسسات الدولة مرحلياً ومتغيراً.

ويعد مطلبُ دعم أداء مؤسسات الشباب مهماً في تفعيل السياسة الوطنية للشباب، وتطويرها على مستوى قياداتها والعاملين فيها، وكذلك تحديث آليات عملها ومحاسبتها، فالسياسة الوطنية للشباب لا بد وأن تنبعَ من رغبة خالصة في الوفاء باحتياجات وتطلعات الشباب، على أن تصل لذلك من خلال العمل مع الشباب وليس فقط من أجلهم. أما فيما يتعلق بمحتوى هذه السياسة، فأبرز ملامحها ما يلي:

1. ضرورةُ أن تكرس السياسة الوطنية للشباب الشراكة الفعالة بين كافة المعنيين، لاسيما شبكات الشباب والمنظمات الشبابية غير الحكومية وغيرها من المؤسسات.
2. ضرورة تسهيل وصول الشباب إلى الهيئات التشريعية وهيئات صنع القرار.
3. ضرورة إعطاء الأولوية لإقامة قنوات الاتصال مع الشباب للتعبير عنهم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
4. يجب أن تكون السياسةُ الوطنية للشباب متوافقةً مع الخصائص الثقافية للمجتمع الفلسطيني.
5. يجب أن تبدي السياسة الوطنية للشباب اهتماماً خاصاً بالفئات الدنيا في المجتمع.

---

27 . المرجع السابق، ص **21-19** .

6. يجب أن تعزز هذه السياسات من كافة أنواع التعليم.
7. يجب أن تتيحَ السياسةُ الوطنية للشباب الفرصةَ للالتقاء بين الأجيال، وذلك بتسهيل المشاركة والتعاون بين الجميع.

ومما لا شك فيه أن تحقيق هذه المهمة يرتبط بوضع سياسات وبرامج توفر الإمكانيات المادية والبشرية لتجسيدها على أرض الواقع من خلال:

1. إعادة النظر في البرامج التعليمية على أساس الجمع بين الدراسات النظرية والدراسات العملية والفنية، بحيث يصل الطالبُ إلى نهاية المرحلة الثانوية وهو مزود بالخبرات النظرية والحقائق المعرفية اللازمة.
2. إعادة النظر بطريقة إعداد العاملين في ميدان تنشئة الشباب من معلمين ومربين وقادة، بحيث تتوافرُ لديهم القدرةُ على إظهار سمات الشخصية العربية لدى الأجيال الجديدة.
3. وضع خطة إعلامية رسمية وأهلية موحدة وبرامج واقعية لتوجيه الشباب للتمسك بقيمه.
4. تثقيف الشباب بالمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإفساح المجال لهم للمشاركة الواسعة في مختلف المؤسسات التمثيلية لأخذ دورهم في عملية صنع القرار.
5. تشجيع الشباب على الانفتاح السليم على الثقافات والحضارات الأخرى، وتوجيههم لممارسة النقد العلمي الموضوعي، وتشجيع الحوار بين الشباب وأقرانهم عربياً ودولياً.

المبحث الثاني: الجدل في الأسبقية: البرامج التوعوية التثقيفية أم التمكين وبناء القدرات الشبابية؟

أولاً: الثقافة الديمقراطية للشباب في فلسطين

تشكل الثقافةُ الديمقراطية الأرضيةَ الحقيقيةَ لتوفير بعض شروط التحول الديمقراطي، إنها أداةٌ مهمة في تكوين نشطاء المجتمع المدني والقوى الاجتماعية المؤمنة بالديمقراطية وبحقوق الإنسان. إن الثقافة الديمقراطية هي أداةٌ لضمان التحول الديمقراطي وتوسيع نطاق الحوار بين مختلف الفئات المعنية بالديمقراطية، كما أنها وسيلة للتأثير المجتمعي.

يواجه الشبابُ الفلسطيني عوائقَ عديدةً شلت أحياناً حركتهم وجعلتهم غير قادرين على المشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع، ومن هنا فإن نشرَ وتعزيز الثقافة الديمقراطية للشباب هو في الجوهر مشروعٌ لتمكين هؤلاء الشباب من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم من جميع صور القمع والاضطهاد، وغرس الشعور بالمسؤولية تجاه حقوق الأفراد والمصالح العامة، وبالتالي، فإن الثقافة الديمقراطية هي مجموعة من القيم التي تساعد هؤلاء الشباب على التعرف على مجموعة من المبادئ كالعدالة، وقبول الآخر، والمساواة، والمجتمع المدني وحقوق المرأة.

إن التعصبَ والتطرف من أكبر المخاطر التي تواجه الشبابَ والشابات، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وانتشارُ الفقر والجهل في المناطق الريفية وفي المخيمات وفي بعض المدن، شكلت، مجتمِعةً، بيئةً مناسبة لانتشار السخط والاحتجاج بين الفئات الشابة المنبوذة والمهمشة والتي تعاني من الإقصاء وقلة الاستفادة من الثمار المادية للسياسات التنموية، وإذا ما أضفنا إلى ما سبق الخطاباتِ التبشيريةَ التي تقدمها بعض التيارات المتشددة ووعودها الخلاصية لهؤلاء الشباب، إذا ما التزموا تعاليمَها وتبنوا مرجعياتها، فإننا يمكن أن نفهم لماذا شكلت هذه الفئاتُ الرافدَ الأساسي لهذه الحركات وعلى مدى عقود عديدة.

كل هذا وذاك أوجد اتجاهين قيميين سائدين ينتمي أحدُهما إلى الثقافة التقليدية بمطلقاتها وتراتبيتها واستنادها إلى إرث ثقافي موغل في الذاكرة والتاريخ، بينما ينتمي الاتجاهُ الآخر إلى ثقافة عربية وعالمية معاصرة تزاوج بين ما هو أصيلٌ في تراثنا وتاريخنا وبين العصر الراهن بفلسفاته وتقنياته وأنماط عيشه، والصراع القائم بين هذين الاتجاهين ما زال محتدماً رغم الغلبة الظاهرة للقيم التقليدية التي تميل إلى الجبرية، والامتثال القسري، والإحساس بالعار والانغلاق، واحترام السلطة والتسليم بطاعتها، بينما تسعى الثقافةُ التغييرية لتعزيز قيم المستقبلية، وحرية الاختيار، والإبداع، وتعزيز

سلطة العقل، والفردية، والإحساس بالذنب، ومحاسبة الذات، والتمرد، والانفتاح على الآخر والعدالة، في نفس الوقت الذي تحاول فيه ثقافةُ التغيير التنويرية تجاوزَ الثنائيات السابقة والموازنة بين العقل والقلب والشكل والمضمون والأصالة والحداثة.

إن نشرَ وتعزيز الثقافة الديمقراطية حاجةٌ ملحة لهؤلاء الشباب، باعتبارهم مهمشين، وتعوزهم العلاقات الاجتماعية وتنقصهم المرافق الثقافية والترفيهية وغيرها في تجمعاتهم السكانية، ما يؤدي الى عدم المبالاة والانطواء وعدم التفاعل، وعدم معرفة الآخر والانفتاح عليه. إن عدم الاهتمام بهؤلاء الشباب والاستمرار في استثنائهم من الأنشطة والبرامج من قبل المؤسسات الأهلية (NGOs) المحلية أو الدولية سيزيد الأمر تعقيداً، وسيزيد من عملية التطرف في المجتمع، وسيصل بنا الأمر إلى مجتمع يرفض كل المواثيق الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالتالي فإن مسألة الثقافة الديمقراطية تفرض إقامةَ حوار صريح ومفتوح بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، فلا يمكن أن تتعايش الثقافةُ الديمقراطية على تطرف نموذج ثقافي يقوم على نفي نماذج أخرى متاحة ومتبناة، كما تؤكد الثقافةُ الديمقراطية على قيم التسامح والتعايش والمشاركة في صناعة القرارات، وترتكز أيضاً على قيم المساواة والإقرار بالتعددية الثقافية ضمن المجتمع الواحد، خاصةً إذا كان هذا المجتمعُ متعدداً أساساً في طوائفه وأصوله العرقية أو المذهبية، كما أن الثقافة الديمقراطية تعني في جوهرها حمايةَ حرية التفكير والمعتقد والتعبير والضمير.

ومن هنا، علينا أن نعمل مع هؤلاء الشباب منذ البداية من أجل التغيير المجتمعي الايجابي ومن أجل إطلاعهم على المواثيق الدولية ذات الصلة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والتسامح وقبول الآخر وحقوق المرأة. إن استمرار العمل مع الشباب هو بحد ذاته عملية تنموية مستدامة، وإن إحداث عملية التغيير تتأتى أولاً من خلال المزج ما بين الجانب النظري والعملي، أي أن هناك مساهمةً في العملية التثقيفية التوعوية، بما يساعد على القضاء على الفلسفة القديمة التقليدية والتي تقوم على أساس التعليم البنكي القائم على الاستماع والإنصات والتلقين فقط.

إن العمل على نشر وتعزيز هذه الثقافة هو في الأساس آلية من آليات التغيير المجتمعي، وبالتالي سيتيح لنا العملَ مع الآخرين على تحويل العمل في الثقافة الديمقراطية للشباب في فلسطين من عمل نخبوي إلى عمل منتشر في الأوساط المختلفة، هذا إلى جانب العمل على إحداث التغيير بين الشابات والشباب من خلال إكسابهم مجموعةً من القيم والاتجاهات والعادات الجديدة، ما سيؤدي إلى تمكين الحركة الشبابية والمنظمات والنوادي والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني من أداء دورها في التأثير على الحياة العامة لا بصفتها جمعيات خيرية ممنوعة من ممارسة النشاط السياسي بحكم القانون، وإنما كمنظمات مجتمع مدني يمكنها أن تلعب دوراً أساسياً كمجموعات مؤثرة وضاغطة، لها تأثيرُها ودورها الذي لا يمكن تجاهلُه أو تجاوزه، والعمل على إحداث تغيير حقيقي في هياكل

المجتمع المختلفة من خلال وضع البرامج واقتراح سياسات.

واستناداً إلى ما سبق، فإن تأثيرات الثقافة الديمقراطية تتمحور في التالي:

- خلقُ نواة جيدة من الشباب والشابات المعتمدين على أنفسهم، ما يدعم عواملَ التمكين الاجتماعي والسياسي وإزالة العوائق الثقافية والاجتماعية والقانونية التي تعترضهم.
- بناءُ بنى تحتيةٍ للتطوير وبناء قدرات بشرية، لتطوير المجتمع ودعمه للاستمرار في التطور بخطى ثابتة وطويلة الأمد في القرى الأكثر فقراً.
- تدعيمُ الشباب والشابات ليصبحوا مشاركين بشكل فعال في التطور المجتمعي.
- دعمُ عشرات المؤسسات والنوادي والمراكز الشبابية والنسوية في القرى الأكثر فقراً للمبادرة ولتطبيق مشاريع مجتمعية وتثقيفية.
- الانفتاح على الآخر.
- الاتصالُ بين الشباب والشابات، الأمر الذي سيؤثر إيجاباً في فهم بعضهم لبعض.
- زيادة مشاركة الشباب في تكوين الرأي العام وصنع القرار وفعاليات المجتمع المحلي.
- تعزيزُ الاندماج الاجتماعي من خلال التنوع والديمقراطية والتسامح من خلال التوسع في فرص الشباب في التعبير عن أنفسهم والإسهام في تحديد الأولويات العامة.
- الحد من المشكلات الاخلاقية – الاجتماعية الناجمة عن التناقض القيمي بين جيل الشباب وجيل الآباء، وبين الشباب أنفسهم، وكذلك الناجمة عن التطرف الديني وعن عدم استغلال أوقات الفراغ، وقلة أشكال الترويح وصولاً إلى مشكلات أخرى.

ثانياً: برامج مقترحة – برامج وأنشطة مستقبلية لتطوير عمل المؤسسات تجاه الشباب

1. النشاطاتُ الشبابية التثقيفية والترفيهية: وهي تعني توفير فرص للشباب للانخراط في هذه الفعاليات والنشاطات بغيةَ رفع إمكانياتهم وكفاءاتهم في مجالات عدة، سواء كانت تثقيفية أو لامنهجية وتعزيز روح التطوع وتدريبهم لتنمية مهاراتهم المختلفة، والتي تؤهلهم للقيام بدور إيجابي وفعال في عملية البناء المجتمعي، أما في المواضيع التثقيفية والترفيهية فيجب العملُ لتنظيم مهرجان شبابي سنوي وبشكل دوري يحتوي على فعاليات ثقافية وترفيهية ورياضية وفنية وغيرها.

2. برامج إعلامية: ونقصد بذلك جميعَ وسائل الإعلام سواء كانت المسموعة أو المرئية أو المقروءة، وهذا يتطلب من وسائل الإعلام الخاصة والعامة إفرادَ مساحاتٍ للموضوعات الشبابية[28]، بل واستحداث برامج تُعنى بالشباب، وتسليط الضوء على احتياجاتهم وأولوياتهم وبمشاركة الشباب أنفسهم. ومع أن بعض وسائل الإعلام تحاول بين الفينة والأخرى ملامسةَ قضايا الشباب، إلا أن ذلك لا يعدو كونَه إشاراتٍ ميزتها العمل الموسمي، وإذا تعذر ذلك فإن المؤسسات الشبابية يقع على عاتقها استحداثُ هذه البرامج حتى لو كانت مدفوعةَ الأجر، وإذا ذهبنا إلى أبعدَ من ذلك فإننا نطمح إلى أن تكون هناك مطبوعات دورية وبرامج إذاعية وتلفزيونية خاصة بمؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الشبابية.

3. أنشطة وبرامج موجهة للشابات: بما أننا نتحدث عن الشباب فإننا نعني بذلك الشباب من الجنسين، والمطلوب من المؤسسات الشبابية أن تطرح برامجَ وأنشطةً خاصة بالشابات، إلى جانب البرامج المشتركة بين الجنسين بطبيعة الحال، وليس شرطاً في ذلك أن تبقى البرامجُ مقتصرةً فقط على المواضيع التثقيفية كالمحاضرات وورش العمل والتي قد تكون موجهةً للشابات، فأيضاً هناك العديد من الفعاليات التي قد تكون مقتصرةً على الشابات أنفسهن، ولكن، وإن كانت البرامج المذكورة على سبيل المثال تثقيفية في غالبيتها، إلا أنه لا بد من توفر برامج مهنية موجهة للشابات بغية تمكينهن واعتبارهن منتِجات في المجتمع كمقدمة لتمكينهن، وإذا تحدثنا بموضوعية أكثر فإن عمل المؤسسات الشبابية لا يختلف كثيراً عن المؤسسات الدولية المانحة، والتي قد تشترط صرفَ الأموالَ على مشاريع استهلاكية[29]، أو غير منتِجة بهدف عدم التنمية المستدامة، وتقوم المؤسسات الشبابية بالدور نفسه، حيث إنها تركز على القضايا والمواضيع التثقيفية أكثر بكثير من تركيزها على المواضيع التي قد تمكن

28. مركز التنمية في الرعاية الصحية الأولية، **مؤتمر الشباب والفتية الفلسطيني الأول**، المحور النفسي الاجتماعي. 24-22 – تشرين الأول 1997 – البيرة، ص13.

29. برنامج دراسات التنمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، **التحديات والأولويات من منظور الشباب الفلسطيني**، (رام الله: جامعة بيرزيت، 1999)، ص37.

الشابة في المستقبل، فالأموال التي تصرف على هذه المواضيع طائلـــة جداً، ولو تم استثمارهـــا في مشاريع إنتاجية تخص النساء لكانت النتيجة أفضل بكثير، وبذات الوقت ليس هذا تقليلاً من أهمية المواضيع التثقيفية التي تعرضها المؤسساتُ، ولكن أصبح هناك إشباع للمواضيع التثقيفية.

4. البرامج والأنشطة الصحية: لا نريد أن نكرر ما ذكرناه آنفاً حول المواضيع التي تم طرحها في البرامج الشبابية، فالمراقب لنشاطات المؤسسات الشبابية يلاحظ أن هناك إهمالاً واضحاً وتقصيراً في برامج وأنشطة المؤسسات الشبابية المتعلقة بالموضوعات الصحة الشبابية[30] كالتربية الجنسية والانجابية، والأمراض الجنسية، وتنظيم النسل، وغيرها من الموضوعات الحيوية، فقبل التعرف على الحقوق وأساسيات التربية المدنية والديمقراطية وغير ذلك يجب على الانسان أن يتعرف على جسمه أولاً. الكثير من الشباب والشابات يجهلون أجسادَهم ولن تقتصرَ المشكلةُ في المستقبل عند الشباب أو الشابات فقط بل عند أولادهم، فعدم اطلاع الوالدين على التطورات الفسيولوجية والجسمانية لأبنائهم قد يخلق لهم المتاعبَ والمصاعب في المستقبل.

إن عدم الاهتمام بهذا الأمر سيُبقي الجميعَ أسرى للعادات والتقاليد البالية التي تسبب الكثيرَ من المشاكل، وإذا اعتقدنا أن الوالدين سيقومان بهذا الدور فإننا حتماً سنقع في الخطأ، لا شك أن هناك نسبةً من الآباء يقومون بتثقيف أبنائهم بهذا الموضوع، ولكن ما هي هذه النسبة؟ باعتبار أن المجتمع الفلسطيني مجتمعٌ شرقي فإنه يعتبر الحديثَ في المواضيع الجنسية من المحرمات، وإذا اعتقدنا أيضاً أن المناهج المدرسية تغطي هذه الجوانب، فإن هذا الجانب أيضاً يعتريه الكثيرُ من الشك، ليس لأن المناهج لا تتناوله بل لأن الحديثَ فيه يعتبر نوعاً من المحرمات في الكثير من المدارس، وفي الغالب فإنه يتم حذف الموضوع وإحالته للقراءة الشخصية، ومع أن هناك بعض الأساتذة يقومون بتدريسه، إلا أن ذلك لا يعدو كونَه لمحةً بسبب الإحراج الذي قد يحصل من جراء التعمق بالموضوع.

5. العمل التطوعي: من الأهمية بمكان أن تكون هناك عودةٌ للعمل التطوعي الشبابي لما يشكله من أهمية في تنمية إمكانيات الشباب وقدراتهم، بالإضافة إلى أهمية الموضوع في عملية التنمية المجتمعية[31]وأيضاً في تواصلهم مع مجتمعهم، والعمل التطوعي بحد ذاته هو مشاركة في عملية البناء، وهو في الوقت ذاته يرسخ فيهم قيماً إيجابية في هذه الأيام بسبب تراجع أهمية العمل التطوعي، والذي يعتبر تقليداً فلسطينياً قديماً. من هنا يعتبر العملُ التطوعي وسيلةً من وسائل النهوض بالمجتمعات[32]، وهو شكلٌ من أشكال المشاركة على اختلافها، سيما في ظل الأوضاع غير

---

30. اتحاد الشباب الفلسطيني، **ورشة عمل بناة المستقبل للفئة العمرية (19-14) -5-1-4-30** 1998، رام الله.

31. علي زعل وعصام زواوي، **الشباب وأمن المجتمع**، (المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب: الرياض1988)، ص 178 وما بعدها.

32. خالد الغول، العمل التطوعي ومكنسة المتطوعين، **القدس**، 2002/ 12/ 10، ص 15.

الطبيعية التي تمر بها الدولُ والمجتمعات من حين إلى آخر[33]، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن مثل هذه الأعمال ستعمل على الحد من أوقات الفراغ، حيث أفاد ما نسبته 47.3% من الشباب أن لديهم وقت فراغ كافياً، و27.2% أن لديهم وقت فراغ كبيراً[34]، والمسألة ليست بحاجة إلى طرح أفكار مكررة، فهناك العديد من الدراسات والأبحاث، بل والمؤسسات التي تهتم وتدعو لإعادة الاعتبار للعمل التطوعي، ولكن من الأهمية بمكان أن تكون هناك برامج عملية حول العمل التطوعي على شكل برامج وأنشطة مستدامة وليست موسمية أو فئوية، واعتبار العمل التطوعي جزءاً لا يتجزأ من أنشطة وبرامج المؤسسات.

6. برنامج تكنولوجيا المعلومات: بعد الثورة المعلوماتية التي دخلت على وسائل الإعلام التقليدية أصبح العالم يوصف بأنه قريةٌ صغيرة، هذه الوسائل تخطت الحدود السياسية، وأثرت على جميع الفئات وتأثرت بها بمن فيها فئة الشباب، وأصبح الشبابُ في هذه الأيام ينظرون إلى هذه التطورات على أنها جزءٌ من التسلية لا سيما «الانترنت»، وليس خافياً على أحد مدى تأثير هذه الوسائل سواء كانت مقروءةً أو مرئية على الشباب، لذلك نجد أعداداً كبيرةً من الشباب يستخدمون هذه الوسائل في جوانب سلبية ولساعات طويلة، وبات من الضروري أن تكون هناك برامجُ وأنشطةٌ في جوانب تكنولوجيا المعلومات ليس لأن هناك استخداماتٍ سلبية وإنما بهدف توضيح وبيان أهميتها في بناء الشخصية وتنمية القدرات، وللاستفادة منها في الدراسة والحياة العملية، هذه البرامج ستفتح آفاقاً رحبةً وواسعة أمام الشباب وستمكنهم من التعرف على موضوعات مختلفة، بالإضافة إلى تعرفهم على تجارب الآخرين. وإذا كان البعض يعتبر ذلك وسيلةً من وسائل الغزو الثقافي، فإنه ينبغي على المؤسسات الشبابية أن تستفيد من النواحي الإيجابية في التقدم العلمي لهذه الثروة في تكنولوجيا المعلومات.

7. برامج اقتصادية – اجتماعية: يعيش الشبابُ مشكلات مجتمعهم، وفي الوقت ذاته لهم مشاكلُهم الخاصة بهم، للشباب أحلامُهم وآمالهم وتطلعاتهم وهم يحلمون دائماً بتحقيقها في المستقبل، وعادة ما تكون هذه القضايا أهدافاً يضعها الشباب نصب أعينهم لتحقيقها في المستقبل، ولسنا بصدد الحديث عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشباب، ولكن المطلوب من المؤسسات الشبابية طرحُ برامج تُحد من هذه المشاكل، وفي الوقت ذاته العمل على حلها، فالقلق الذي يعيشه الشباب لا بد من تبديده من خلال هذه البرامج، فالزواج وتكوين الأسرة والعمل وارتفاع الأجور مع ثبات الدخول كلها تصب في قلق الشباب من المستقبل، كيف تعمل المؤسسات الشبابية على الحد من هذا القلق وكيف لها في ذات الوقت أن تعمل للمواجهة؟ لا نستطيع أن نجيبَ بشكل تفصيلي عن الآليات والبرامج، بطبيعة الحال المؤسسات الشبابية وحدها لن تكون كافيةً للمواجهة والحد من هذا

33. اسحق يعقوب القطب، أهمية التطوع والعمل التطوعي في المجتمع الفلسطيني، **القدس**، 2001/ 5/ 23، ص 12.

34. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. الشباب في الأراضي الفلسطينية: حقائق وأرقام، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

القلق، فلا بد من العمل بشكل مشتـرك مع القطاع الحكومـي لإيجاد الدعم الكافـي لإنجـاح مثل هذه البرامج، ولكن البرامج التي قد تُطرح ستكون سمتُها أنها طويلة الأمد، وهي ليست بالعملية البسيطة، فهي فتحتاج إلى تغيير في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

8. برامج الإبداعات الشبابية: لا شك أن هناك طاقاتٍ كامنةً عند القطاع الشبابي، ولكن معظم هذه الطاقات تُهدر في أعمالٍ غير نافعة لعدم وجود المؤسسات والمراكز الكافية التي تتبنى هذه الطاقات والإبداعات والمواهب بغية تطويرها والعمل عليها حتى تصل درجة الاحتراف، بالإضافة إلى إشكالية يعاني منها الشباب أنفسهم وهي عدم مشاركتهم في النشاطات المختلفة التي تقيمها بعضُ المؤسسات لأسباب كثيرة، فكم هي البرامج التي تعمل على اجتذاب الطاقات الشبابية، وهل هي موجودة أصلاً؟ لا بد للمؤسسات الشبابية من تبني برامجَ وأنشطةٍ مختلفة تنمي هذه الإبداعات وبالتالي تبنيها، فعلى سبيل المثال لا الحصر يجب أن تكون هناك برامجُ وأنشطةٌ فنية وموسيقية ومسارح ومعارض فنية لتمكين الشباب الموهوبين من إبراز قدراتهم وإبداعاتهم وإنجازاتهم، بالإضافة إلى تنظيم المسابقات الثقافية والاجتماعية الدورية، وأيضاً العمل على تشكيل الفرق الرياضية المختلفة من المواهب الشبابية، هذه الطاقات والابداعات الشبابية إذا وجدت الأرضيةَ المناسبة والمؤسسة التي تطرح البرامج وتتبنى المواهب، يستطيع الشباب الموهوبين عند ذلك التوجهَ إلى العنوان المناسب، فكم هي الطاقات والإبداعات الشبابية في المجتمع الفلسطيني المشتتة والتي لا تخدم مجتمعها بشيء، لا لشيء إلا لعدم وجود مثل هذه المؤسسات والخبرات القادرة على اكتشاف الطاقات والإبداعات لدى الشباب وتنميتها خدمةً للشباب ولمجتمعهم.

9. البرامج والأنشطة البيئية: تكاد تخلو أنشطةُ وبرامج المؤسسات الشبابية على اختلافها من الموضوعات البيئية، باستثناء بعض المؤسسات التي تعمل على زيادة تفاعل الشباب في الموضوع البيئي. فإننا نجد نقصاً واضحاً في الوعي البيئي عند الشباب بشكل عام، فرغم تنفيذ بعض المؤسسات لبعض المشاريع البيئية، إلا أننا ما زلنا بحاجة إلى تضافر الجهود، وإنشاء برامج وأنشطة شبابية تعنى في موضوع البيئة وحمايتها من التلوث والأضرار التي قد تلحق بها من جراء عدم الوعي، فالبيئة السليمة والنظيفة بالتأكيد هي عامل وقاية من الأمراض والأوبئة الفتاكة، هذا إذا ما علمنا أن نسبة الشباب المدخنين في الضفة الغربية (23.1%) مقابل الشباب المدخنين في قطاع غزة (6.5%)[35].

إن وجودَ إدارة حكومية تعنى بالموضوع البيئي في فلسطين، لا يُعفي المؤسسات الأهلية من مسؤولياتها تجاه الشباب وتوعيتهم، فغرسُ القيم الإيجابية في نفوس الشباب لحماية البيئة هو مسؤولية الجميع.

إن زيادة تفاعل الشباب مع الموضوع البيئي يكون من خلال التعاون من جميع المؤسسات الأهلية والشبابية والحكومية المهتمة بهذا الموضوع، فإصدار الكتيبات والنشرات وحده لن يكون كافياً في زيادة الإسهام في الحفاظ على البيئة، وبالتالي لا بد من وجود أنشطة وبرامج مستدامة تُعنى بالموضوع البيئي والموجهة للشباب أكثر من أي فئة أخرى.

---

35 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. الشباب في الأراضي الفلسطينية، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

10. الاختراعات والإنجازات والملكية الفكرية الشبابية: من الأهمية بمكان أن تتنبه المؤسساتُ الشبابية للاختراعات والابداعات الشبابية على المستوى الوطني، كثيرةٌ هي الاختراعاتُ الشبابية التي تنتظر من يرعاها أو يتبناها أو يدعمها، فهناك اختراعات شبابية في مجال الهندسة، وفي مجال الحاسوب، والطاقة، والاتصالات، والمواصلات، وغيرها من التخصصات، هذه الاختراعات تنتظر مبادرةً من المؤسسات الشبابية، فلا يكفي الحديثُ عن بناء القدرات والتمكين والقيادة الشابة، رغم أهميتها، بل المطلوب حصرُ هذه الابداعات والانجازات والاختراعات من أجل رعايتها وتمكين أصحابها للانطلاق بها إلى الأمام، لكي يكون المردودُ عاماً، ولكي نخطوَ خطوةً للأمام.

11. مشاريع التخرج: كثيرةٌ هي مشاريعُ التخرج التي ينجزها طلبةُ الجامعات والمعاهد والكليات الفلسطينية، وهي مشاريع مميزة وأصيلة، ويمكن البناءُ عليها وتطويرها، إذا ما تم الانتباه لها، مطلوبٌ من المؤسسات الشبابية التواصل مع الجامعات والمعاهد والكليات الفلسطينية ليس لغرض عقد نشاطات توعوية تثقيفية، بل من أجل التواصل مع الطلبة الذين ينجزون مشاريعَ مميزةً ورائدة، فلا يكفي أن تقوم الجامعاتُ بعقد مهرجانات توظيف سنوية لطلبتها وتقديمهم إلى الشركات والمؤسسات، المطلوب من الجامعات ومن المؤسسات الشبابية على حدٍ سواء تشكيلُ لجنة دائمة لعقد مؤتمر سنوي لبحث الانجازات الطلابية، سواء الأبحاث المقدمة أو مشاريع التخرج بشقيها النظري والتطبيقي.

12. البرامج البحثية: رغم العدد الكبير للمؤسسات الشبابية، ورغم تعدد البرامج والانشطة المختلفة، إلا أن برامج البحث العلمي يكاد يكون مختفياً من عمل وبرامج المؤسسات الشبابية. لا يكفي بناء البرامج والانشطة فقط، فنحن بحاجة إلى برامجَ بحثية شبابية جادة، هذه البرامج ستُفسح المجال أمام الشباب المتميزين الذين يسعون الى المساهمة في عملية التنمية بأبعادها المختلفة في فلسطين، من خلال تشجيعهم لإنجاز الأبحاث والدراسات التي تتحلى بمستوى عالٍ من الموضوعية والدقة وفي التحليل والنقد، وإلى تشجيع الإبداع الشبابي في إثراء المحتوى المحليِ، وعلى تنمية قدراتهم العلمية، وتحفيزهم للتعمق في القضايا التي تهم مجتمعهم الكبير، وإلى وضع الحلول والآليات التي تُخرج العملَ الشبابي من دائرة القول إلى دائرة الفعل، فالباحثون الشباب يتزايد عددهم باطراد، ولا بد من أن يواكبَ هذا التزايدَ نموٌ في عدد المؤسسات التي ترعى وتهتم بنشاطهم الثقافي والعلمي وتوظف طاقاتهم الفكرية وتحفزهم على الإنتاج المعرفي، من أجل توفير مرجعية أكاديمية للعمل الشبابي في فلسطين، إلى جانب بناء قاعدة من المعلومات العلمية والبيانات لصانع القرار، وبناء تجمع أكاديمي يدافع عن حقوق الشباب ويعمم الوعيَ بتلك الحقوق.

13 . دعم وتطوير الصناعات التقليدية والحرفية الشعبية (الأشغال التقليدية) : من الأهمية الالتفات إلى الصناعات الشعبية التقليدية ودعمها وتطويرها ،كما أن الأهمية تكمن في التفات الشباب إلى هذه الصناعات واحيائها من جديد بعد أن اندثر الكثيرُ من المهن الشعبية التقليدية التراثية الفلسطينية، وأصبحنا نشاهدها فقط من خلال «بوسترات» لمؤسسات دولية تهتم بهذا الجانب، فعلاوة على القيمة التراثية الجمالية لهذه الموروثات، فإن لها بعداً اقتصادياً تنموياً، من هنا لا بد من إحياء ودعم وتطوير الصناعات الشعبية التقليدية، والاهتمام بالمهن التراثية، ليس فقط من أجل الحفاظ على التراث الوطني الفلسطيني فقط، بل من أجل تشجيع الشباب على العمل بهذه المهن، للحد من البطالة، ولديمومة هذه المهن وتوارثها، ولإبقاء الأولاد والأحفاد في عملية تواصل موضوعي ما بين الأصالة والحداثة.

وعليه فلا بد من توفير التدريب اللازم لتطوير هذه الثروة الذاتية والحفاظ عليها من التشويه والاندثار، وفي المقابل ضرورة الترويج للمنتجات التراثية لتسويقها بأسعار مقبولة تكفل لمتهنيها الديمومةَ والعطاء والاستمرارية، وإن دعم هذه المنتجات يجب أن يكون عن طريق الإعفاءات الضريبية والجمركية ووجود فترة سماح، ومن خلال حمايتها وإعطائها الأولوية في التسويق، وإقامة المعارض لهذه المنتوجات، وتنفيذ الحملات الدعائية لتراثنا الوطني محلياً ودولياً، وذلك من خلال وسائل الإعلام، والنشرات، و»البوسترات»، وإقامة المعارض المحلية، والدولية عن طريق سفاراتنا وقنصلياتنا في الخارج.

وبما أننا تحدثنا وبشكل مطول عن البرامج المستقبلية المقترحة لعمل المؤسسات الشبابية، فإنه من الضروري جداً أن يكون هناك تعاونٌ وتنسيق بين جميع المؤسسات التي تعمل مع فئة الشباب، ولا بد أن يأخذ شكلُ التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات شكلاً متطوراً وديناميكياً في العمل وتغليب الجوانب المهنية على جميع الأهداف السياسية والحزبية الضيقة[36]. إن أهمية هذه البرامج تكمن باعتبارها برامجَ شبهَ معدومة في أجندة المؤسسات، فالعمل بمثل هذه البرامج إلى جانب البرامج الموجودة أصلاً سيغطي بالتأكيد جميعَ الجوانب الخاصة بالشباب.

36 . مجلة صوت الشباب، عدد 3، آب 1995. ص9.

المبحث الثالث : هل من خطوة أخرى إلى الأمام؟

أولاً : توصيات عامة

1 . **إنشاء مركز دراسات شبابية** : من الأهمية بمكان توفير البيانات والدراسات والأبحاث والمعلومات عن الشباب، فلا يخلو نشاطٌ يناقش أوضاع الشباب من الحديث عن أهمية هذه الفئة في المجتمع بكل أبعادها ومضامينها، والملاحَظ أن الجهود غير منظمة وغير منسقة تجاه هذه الفئة، وخلال إعداد هذه الدراسة تبين أن المعلومات الخاصة بالشباب موزعةٌ ومقسمة بين هذه المؤسسات، فإن أهمية إنشاء مراكز أبحاث ودراسات شبابية، تكمن في المقام الأول بمعرفة الاحتياجات والاولويات، وتالياً البرامج والنشاطات، هذا إلى جانب استناد واسترشاد صانع القرار في سياساته المختلفة تجاه الشباب، وأيضاً رفد المكتبات العامة والخاصة بأدبيات تتناول موضوعات شبابية .

2 . **دعم وإسناد المراكز والنوادي الشبابية القائمة** : ويتأتى ذلك من خلال توفير الأموال اللازمة . ولا ضير من إنشاء لجنة عليا تشرف على تحديد هذه الاحتياجات كمقدمة لتلبيتها، فكثيراً من المؤسسات لا تستطيع تنفيذَ بعض النشاطات لعدم وجود ميزانيات كافية، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن مرافقها ومنشآتها تعيش أوضاعاً صعبة جداً وهي بحاجة إلى تأهيل، وعلى صعيد آخر فإن الكثير من هذه المراكز والنوادي تفتقر لمثل هذه المنشآت .

3 . **العملُ على توحيد الجسم الشبابي في الضفة الغربية وغزة على أسس ديمقراطية** .

4 . يوجد نقص واضح في عدد المدربين في البرامج والأنشطة الشبابية المختلفة . معنى ذلك أن هؤلاء الأشخاص المتمرسين والخبراء في مواضيعهم ومواقعهم لا يستطيعون سد الفراغ، ولن يكون بمقدورهم الوصولُ إلى الفئات المستهدفة في الوقت المناسب، وإن كان ما ورد أعلاه يعتبر نتيجةً في المقام الأول إلا أنه كذلك دعوةٌ من أجل زيادة الاهتمام بهذا الجانب عن طريق تدريب وبناء قدرات مدربين جدد في هذا المجال لسد جزء من الاحيتاجات .

5 . **لا بد من أن يكون هناك تنسيقٌ وتشبيكٌ دائمان بين المؤسسات الشبابية** مع التركيز على مبدأ التخصصية في عمل هذه المؤسسات وتفعيل أدوارها في المجالات التربوية والاجتماعية والصحية والرياضية والمهنية والثقافية، فالاستمرار في الأداء بهذا الشكل يعني إهداراً للوقت والفائدة دون أن تكون هناك نتائجُ أكبر وأكثر .

6. **توفير المرافق والمنشآت والتجهيزات والتي يجب إنشاؤها** من أجل تنظيم النشاطات والبرامج المختلفة، وبطبيعة الحال فإن توفير مثل هذه المرافق يجب ألا يقتصر على منطقة دون أُخرى، لذا فمن الضروري أن توزع هذه المرافقُ على الأماكن التي هي بحاجة لها، وباختصار، هناك حاجة ماسة لإنشاء المراكز والنوادي الشبابية لسد الفراغ الناتج عن عدم وجودها، وإنشاء مثل هذه المراكز يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحاجةَ بعد الدراسة المستفيضة. إن مثل هذه المراكز ستكون قادرةً على إعداد الشباب إعداداً جيداً في جميع المناحي سواء أكانت ثقافية أو اجتماعية أو رياضية ... الخ.

7. أما على الصعيد القانوني والتشريعي. فإنه لا يوجد أي قانون أو لائحة لتنظيم العمل الشبابي، أو قانون شبابي يعالج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ... وغيرها للشباب، كإطار يحدد ما لهم وما عليهم، ولا حتى مشاريع قوانين بهذا الخصوص، باستثناء مشروع قانون رعاية الشباب الفلسطيني لعام 1998 حيث لم يعرف ما آل إليه هذا المشروع. إذن، من باب أولى أن تسعى المؤسساتُ الشبابية اليوم وأكثر من أي وقت مضى إإلى العمل على إصدار قانون للشباب.

8. الاهتمام بدور المرأة الشابة في المجتمع بشكل متساوٍ مع الشباب واعتبارها فرداً رئيساً وليس ثانوياً. بتنظيم البرامج والأنشطة المختلفة والتي تساعد على إحداث عملية التغيير في الأفكار والمفاهيم المسبقة عن المرأة بشكل عام، لذلك فإن اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 هي نقطة الارتكاز الحقيقية للانطلاق إلى الأمام.

9. تشكيل مجلس أو هيئة شبابية في كل محافظة من محافظات الوطن، ويكون هذا المجلسُ أو الهيئة مشكلاً من المؤسسات الشبابية في تلك المحافظة. بالإضافة إلى البلديات، وممثل عن مديرية الشباب والرياضة في تلك المنطقة، وتكون مهمة هذا الجسم العملَ على تطوير العمل الشبابي ووضع الخطط والإستراتيجيات، ومساعدة وتمكين المؤسسات الشبابية في المحافظة ... الخ.

10. إنشاء معهد أو دائرة في إحدى الكليات أو الجامعات الفلسطينية في موضوع الشبابجنباً إلى جنب مع المعاهد والأقسام الأخرى. فبما أن الجامعات تعتبر من أهم روافد العملية التنموية وتشارك بشكل فعّال في تنمية المجتمع، فقد آن الأوان لإنشاء مثل هذه المعاهد والأقسام لتسد الحاجة الملحة للمجتمع الفلسطيني.

11. إنشاء مراكز نسوية، فعدد المراكز النسوية، مقارنةً مع عدد النساء، قليلٌ جداً، فلا بد من إنشاء مراكز أخرى. إن إنشاء مثل هذه المراكز سيساعد في اتجاهات عدة، منها إشراك المرأة الشابة في الأنشطة الرياضية وفي البرامج والأنشطة الأخرى، والعضوية في هذه المراكز. هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن عضوية المرأة بشكل عام، والشابة بشكل خاص، في المؤسسات والنوادي والأطر الشبابية قليلة جداً مقارنةً مع الشباب.

12. توعية الشباب بالمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
13. ضرورة أخذ الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة لدورها، لما لها من دور مؤثر وأساسي لتطبيق وترسيخ مفهوم الديمقراطية في الحياة العامة، وإبراز دور الشباب في بناء وتطوير المجتمع.
14. تمكين وتقوية الشباب الفلسطيني في المجال التعليمي والتربوي من خلال العمل على مناهج تعليمية وتربوية ترعى التراثَ الفلسطيني والحضارة العربية، شاملة للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتربية المدنية، والعمل على إيجاد منهاج فلسطيني موحد، وبناء المدارس الجديدة وتوسيع القائمة، وتلبية احتياجات المدارس المختلفة، وجعل التعليم الالزامي معمماً، ومحاربة تسرب الطلاب من المدارس، وتخفيض الرسوم الجامعية، وتحديث الجامعات، وبناء المعاهد والمؤسسات التعليمية المهنية.
51. زيادة الوعي المجتمعي من أجل حماية الشباب الفلسطيني من المشكلات الاجتماعية والأمراض التي بدأت تنتشر كالمخدرات، والعنف، والإيدز، وغيرها من المشاكل التي تهدد الشباب، بالاضافة إلى نشر الأفكار والقيم الاجتماعية الايجابية والتي تعمل على تمكين الشباب من الاستقرار، وأيضاً إلى العمل على اعتماد الشباب على أنفسهم والاحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع وإثارة أهتمامهم بالمصلحة العامة، إلى جانب توعية الشباب بمختلف القضايا الصحية والجنسية والإنجابية.
16. صياغة إستراتيجية وطنية للشباب، ويكون ذلك بتنسيق الجهود الرسمية وغير الرسمية، بما أن الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل، وهم بالتالي قوة التغيير، لذلك لا بد من صياغة إستراتيجية وطنية للشباب على غرار القطاعات الأخرى، فهناك العشرات من المؤسسات الشبابية والعديد من الأجسام الشبابية الرسمية، فهذه المؤسسات لها برامجُ وخططٌ وأهداف، ولكن جميعها لم يرقَ إلى الإستراتيجية.
17. الاهتمام بدور المرأة الشابة في المجتمع بشكل متساوٍ مع الشباب.
18. إشراك الشباب في عملية صنع القرار، وإفساح المجال لهم للمشاركة في المؤسسات والإدارات المختلفة، وإفساح المجال لهم للتعبيرعن مطالبهم من أجل الارتقاء بدورهم.
19. وأخيراً، القضاء على القيم السلبية كالأنانية وحب الذات والمصلحية وغيرها من القيم التي تصنف كعوامل هدم في المجتمع.
20. العمل على تقديم العون الاقتصادي للشباب من خلال إيجاد فرص عمل لهم، والحد من مشكلة البطالة والعمل على استيعاب الخريجين في المؤسسات الحكومية واعتبار الشباب جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، بالاضافة إلى توفير المنح الدراسية للشباب.
21. رفع المستويات الفكرية والثقافية للشباب وتعميقها وتطويرها في سبيل مواجهة سياسة الطمس والتشويه والتزوير التي تتعرض لها الثقافةُ الوطنية من جهة، والعملُ على إحياء التراث الشعبي

الفلسطيني والحفاظ عليه بطرق عدة، من جهة ثانية، إلى جانب الحفاظ على التقاليد والقيم العريقة والعمل على ترسيخها وتطويرها، ومحاربة القيم والتقاليد والأفكار السلبية.

22. تشجيع وتطوير المشاريع الاقتصادية الشبابية.

23. ضرورة الإسراع في إنشاء المجلس الأعلى للشباب.

24. إنشاء بنك التسليف الشبابي، أو على الأقل إنشاء مؤسسات إقراض للشباب.

25. ضرورة القيام بمشروع بحث لمسح وتعداد المؤسسات والنوادي والمراكز العاملة مع الشباب.

26. إنشاء لجان تقييم متخصصة سواء داخل المؤسسة، أو من خلال الشبكات والأجسام الأخرى، من أجل تقييم البرامج والانشطة أثناء وبعد انتهاء المشاريع، لاستخلاص العبر.

27. بناء قدرات المؤسسات الشبابية: فمن الناحية الواقعية ما زالت المؤسسات الشبابية بحاجة ماسة إلى بناء قدراتها ودعمها فنياً ولوجستياً، لا سيما من النواحي الإدارية والمالية، ومع أن بعض المؤسسات الأهلية قامت في السابق بمحاولة لبناء قدرات المؤسسات الشبابية، إلا أن هذه المحاولات لم يُكتب لها النجاح، لأسباب ذاتية وموضوعية.

28. إقامةُ النشاطات الفنية والرياضية على اختلافها وتشكيل فرق ولجان فنية ورياضية وكشفية، مثل لجان الموسيقى والمسرح والغناء والدبكة.

29. تكريس العمل المجتمعي التطوعي بهدف الاستفادة من الطاقات الشابة بما يخدم المصلحةَ العامة وتنمية المجتمع، وذلك من خلال تشجيع المبادرات الشبابية التي تساهم في تطوير دورهم وتعاضدهم مع الفئات الاجتماعية، لما لذلك من آثار إيجابية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو معنوية أو وطنية.

30. تشكيل لجنة ضغط ومناصرة من الشباب والمؤسسات الشبابية المختلفة لاعتماد قانون رعاية الشباب في المجلس التشريعي، ومتابعة القضايا والموضوعات الشبابية على اختلافها.

31. الاستمرار بعقد الدورات والمحاضرات وورش العمل والحلقات النقاشية والحوارية للشباب في الموضوعات السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية.

32. متابعة النتائج والتوصيات الصادرة عن الدراسات والأبحاث والمؤتمرات وورش العمل من قبل المؤسسات الشبابية بشكل خاص والمؤسسات الأهلية والرسمية بشكل عام.

33. تفعيل دور الشباب في الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، ليأخذوا دورهم الحقيقي في عملية صنع القرار بما يتناسب وحجمهم العددي.

34. تقييم البرامج والأنشطة الشبابية على مدار عقد من الزمن (هل البرامج حققت الهدف منها؟، وهل أُقيمت هذه البرامج والأنشطة بناءً على احتياجات الشباب؟، أم أن أجندةَ الممول كانت لها الغلبة في ذلك؟، آليات التقييم المتبعة؟، المساءلة والمحاسبة؟، شفافية المؤسسات الشبابية؟، التخطيط

المؤسساتي؟). آخذين بالاعتبار عدم الغوص في التفاصيل، بقدر تحقيق الفائدة، فالموضوع ليس عرضاً تاريخياً فقط، ولا هو عملية وصف طالما وصفناها وشخصناها في الماضي.

35. التبادل الثقافي بين الشباب الفلسطينيين ونظرائهم عربياً وإقليمياً ودولياً، وخلق حالة من الاتصال والتواصل بينهم، من أجل اكتساب الخبرة والاطلاع على التجربة، والاعتماد على الذات في تحقيق الأهداف.

ثانياً: أسئلة مشروعة وإجابات منتظرة

تأسيساً على ما سبق، على المؤسسات الشبابية بشكل خاص، ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، وكأفراد أن تسأل نفسها الأسئلة التالية، لتصل للحد الأدنى ليس فقط إلى الوصف والتشخيص، بل لوضع البرامج والخطط، ولتحويلها لأهداف قابلة للتنفيذ.

1. ما هي نقاط القوة ونقاط الضعف التي تمتاز بها المؤسسات الشبابية أو تعاني منها وتحول دون أن تكون هذه المؤسسات في الصدارة، وعاجزة عن تقديم ما هو مطلوب منها؟
2. كيف يتعرف المجتمعُ على أفكار الشباب ورؤاهم وقدراتهم؟
3. ما هو دورُ الأحزاب والفصائل في التأثير على المؤسسات الشبابية؟
4. هل كان تأسيس العديد من المؤسسات الشبابية نابعاً من حاجة محلية، أم كان للخارج دورٌ في هذا؟
5. لماذا غابت التراكمية في العمل من غالبية المؤسسات الشبابية؟
6. لماذا امتاز عملُ المؤسسات الشبابية بالعمل الموسمي؟
7. هل كانت المشاريع المقدمة أو المقترحة مدروسةً بما فيه الكفاية؟
8. هل نقوم بعمل استطلاعات دورية لآراء الشباب في مناسبات معينة؟
9. كيف نشجع الشبابَ على الدخول في مجال العمل الحر؟
10. كيف نشجع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة؟
11. كيف نعمق خبرةَ الأحزاب السياسية في التعرف على أفكار وتطلعات شبابهم؟
12. كيف نشجع الشباب على المشاركة في الحياة العامة وننمي لديهم روح التطوع؟
13. كيف نشجع الشباب على الانخراط في أنشطة المؤسسات الأهلية لا سيما الشبابية منها؟
14. ماذا قدم الشبابُ للشباب؟
15. ما هو تعريف الشباب في فلسطين من الناحية السياسية؟
16. ما هي نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات (البرلمانية والمحلية والرئاسية).
17. ما حجم عضوية الشباب في الأحزاب والنقابات والمؤسسات الأهلية والنوادي ؟
18. كيف ننمي لديهم روح الفريق والعمل الجماعي؟
19. ما هي العقبات التي تعترض مشاركة الشباب؟
20. هل لدينا سياسةٌ لتمكين الشباب وكيف نقيمها؟
21. هل نحن مستعدون لبناء شبكة شبابية لها رؤى وتطلعات مستقبلية؟

22. كيف لنا أن نستمر ونبني البرامجَ ونعقد الأنشطة دون تمويل؟
23. ما نسبة الشباب الراغبين في الهجرة إلى الخارج؟
24. ما هي مؤشرات النوع بين الشباب؟ وما هو التشابه والاختلاف بين الشباب والشابات؟
25. هل سيبقى الشبابُ على هامش الفعل؟
26. مَن الذي يمثل الشباب، الشباب أم الحكومة؟
27. هل يُعقل أن تبقى بعضُ المؤسسات الشبابية الكبيرة محتكرةً التمويل؟ في الوقت الذي لا تجد فيه بعضُ المؤسسات المالَ الكافي لتسديد فواتير الكهرباء والماء؟
28. أليس من حق المؤسسات الشبابية الكبيرة والمانحين عدم التعامل مع المؤسسات الشبابية الأخرى لعدم وجود أنظمة تحكمها أو لوائح تنظم عملَها؟
29. أليس ثمة أزمةٌ في الساحة الفلسطينية حول الجهة التي تمثل الشباب؟ وإذا وُجدت هذه الجهة، ما هو مصدر شرعيتها التمثيلية؟
30. لماذا ترفضُ بعض المؤسساتُ الشبابية الكبيرة عن دعم وتمكين المؤسسات الشبابية الناشئة؟
31. ما هي إحصاءات البطالة بين الشباب؟
32. هل هناك إمكانية لبناء شراكات بين المؤسسات الشبابية؟
33. كيف نساهم في اكتشاف القيادات الشبابية والعناصر المتميزة في كل المجالات؟
34. كيف نوجد السبل لإتاحة الفرصة لمن يستحقها والقادر على الاستفادة منها؟
35. كيف نتيحُ لهم فرصاً أكبر للتدريب وتحمل المسؤولية؟
36. هل وصلت المؤسساتُ الشبابية إلى المناطق الفقيرة والمهمشة؟
37. هل كان الشباب طيلة الفترة الماضية عبارةً عن أداة ووسيلة للمؤسسات ؟
38. ما هو المطلوب في المستقبل القريب من المؤسسات الشبابية؟
39. هل نثق في الشباب ونصبر عليهم؟
40. هل نعتبر التجديدَ فرصةً أم تحدياً؟
41. كيف ننظر لدور الشباب في التنمية، هل هم عبء أم شريك؟
42. هل التمكين السياسي والاقتصادي للشباب أولوية في بناء مؤسسات الحكم الصالح والديمقراطية؟
43. لماذا يُطلب منا كمؤسسة شبابية ناشئة عدم قبول التمويل من بعض الجهات في الوقت الذي تتمتع به بعضُ المؤسسات الشبابية الكبيرة بوفرة التمويل؟
44. أليس من حق الشباب على مؤسساتهم وجودُ مراكز أبحاث ودراسات شبابية، هدفها البحث في قضايا الشباب وليس أجندة الممول؟

خاتمة

إن المؤسسات الشبابية الآن على مفترق طرق، لا أحد ينكر حجمَ التغيير الحاصل في الحياة السياسية الفلسطينية، ولا أحدَ يستطيع أن ينكر أن العمل الشبابي في فلسطين، قد تطرأ على أجندته بعضُ التغيرات والتطورات. من هنا، واستناداً إلى ما سبق، هل سنقوم جميعاً بدراسة المشكلة والظواهر الناتجة عنها مستخدمين الطرقَ العلمية لكي نصل إلى نتائج علمية، لكي تعكسَ نتائجَ منطقيةً استقراءً أو استنباطاً صحيحاً لواقع المشكلة؟، وبالتالي لا بد من دراسة الظواهر والأحداث والمواقف التي مر بها العملُ الشبابي والمؤسساتُ الشبابية من خلال الرجوع إلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تلك المشاكل والعوامل التي أدت إلى تكوينها.

إن ذلك سيساعد المؤسسات الشبابية على فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، إن ذلك لا يعني أننا نريد أن نصف المشكلةَ ونصل إلى تشخيص وصفي تقليدي لها، بقدر ما أننا نريد الوصول إلى تحليل أزمة العمل الشبابي في فلسطين، في محاولة حثيثة لمعرفة مدى إعاقة النظام القانوني الفلسطيني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لجهة المؤسسات والعمل الشبابي في فلسطين.

لذا، لا بد من استشراف المستقبل من خلال العلاقة مع الحكومة، ومع البرلمان، وآليات التأثير في برنامج الحكومة، والتأثير على القوانين والسياسة العامة، للضغط والمناصرة، والتشبيك والتنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الشباب، والبرامج والأنشطة الشبابية، والأجندة التمويلية للمانح وللمؤسسات الشبابية، وتغيير أساليب العمل وتطويرها، في محاولة لبناء شراكات فعلية بين المؤسسات الشبابية، ووضع الخطط والبرامج والحلول العملية والقابلة للتطبيق في العمل الشبابي.
من هنا، فإن الرؤى المستقبلية، تتمثل في تفعيل الحياة الديمقراطية الداخلية من خلال الأجسام الداخلية للمؤسسات الشبابية (مجلس الأمناء، الهيئة الإدارية، الطاقم، المتطوعين، الهيئة العامة)، وتحويل الرؤى إلى أهداف ينشدها الشباب، وصولاً إلى سياسة وطنية معبرة عن تطلعات وآمال الشباب في مستقبل أفضل، ووجود جسم يجمع المؤسسات الشبابية على طريق إنشاء المجلس الأعلى للشباب.

أخيراً، يمكن القولُ إن هناك الكثير من الأسباب الكامنةَ وراء عدم تمكن الشباب من أخذ دورها الفاعل، وبالتالي يجب الوقوف عن كثب على مجمل الأسباب التي تحول دون مشاركة الشباب، من خلال القيام بتقييم كامل وحقيقي لمجمل البرامج والأنشطة، لكي تكون البدايةَ الحقيقية لوضع الحلول العملية المناسبة للمؤسسات والعمل الشبابي في فلسطين على حدٍ سواء.

المراجع

أولاً: الوثائق

1. النظام الداخلي للنادي.

2. النظام الداخلي لنقابات العمال.

3. النظام الداخلي لنادي الأسير.

4. النظام الداخلي لمجلس الشباب الفلسطيني.

5. اللوائح الداخلية للأطر والمؤسسات التالية: منظمة الشبيبة الفتحاوية، اتحاد الشباب التقدمي، اتحاد شباب الاستقلال، اتحاد الشباب الديمقراطي، اتحاد شباب الكتلة الاسلامية، الجماعة الإسلامية، الشبيبة الفلسطينية، شبيبة حزب الشعب، الحركة الشبابية الفلسطينية "جذور".

6. دستور الاتحاد العام لطلبة فلسطين.

7. دستور منظمة أصدقاء بلا حدود.

8. مجلس الشباب الفلسطيني - **تقرير نتائج ورشات مشروع، احتياجات الشباب الفلسطيني بالمشاركة**، حزيران، 2000، رام الله.

9. وزارة الشباب والرياضة، ملفات الإدارة العامة للشؤون الشبابية.

ثانياً: الكتب

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. **التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2004**، وتحديثاته لغاية 2005/ 12/ 31. رام الله- فلسطين، بيانات غير منشورة.

2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. **الشباب في الأراضي الفلسطينية**: حقائق وأرقام. رام الله- فلسطين.

3. برنامج دراسات التنمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، **التحديات والأولويات من منظور الشباب الفلسطيني**، (رام الله: جامعة بيرزيت، 1999).

4. برنامج دراسات التنمية. **تقرير التنمية البشرية**. 1998 - 1999. رام الله.

5. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال، 1995. **المسح الشامل لمراكز الطفولة والشباب**: ملخص التقرير الأول (للمراكز الشبابية والنسوية) القدس.

6. الدكتور، عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية(مدخل إسلامي)**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999).

7. علي زعل وعصام زواوي، **الشباب وأمن المجتمع**، (المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب: الرياض1988).

8. الدكتور، محمد عبد الفتاح، **الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع**، (الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر، ط 2، 1996).
9. مركز التنمية في الرعاية الصحية الأولية، **مؤتمر الشباب والفتية الفلسطيني الأول، المحور النفسي الاجتماعي**. 24-22 - تشرين الأول 1997 - البيرة.
10. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، الربع الرابع، العدد 4، كانون الثاني 2006.
11. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني»ماس» **المراقب الاجتماعي**، عدد 3 شباط 2000.

ثالثاً: الدوريات

1. صالح الأحمد، أهمية العمل التطوعي، **مجلة الواحة**، العدد 9. أيلول 2000.
2. مجلة صوت الشباب، عدد 3، آب 1995.

رابعاً: أوراق عمل وورش عمل ودورات تدريبية

1. علي الصاوي، **الشباب والحكم الجيد والحريات، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية**، صنعاء - اليمن (2005/ 6/ 23-21) برعاية: UNDP-UNDESA.
2. اتحاد الشباب الفلسطيني، **ورشة عمل بناة المستقبل للفئة العمرية (19-14) 5/ 1-5/ 30** 1998، رام الله.

خامساً: الصحف

1. اسحق يعقوب القطب، أهمية التطوع والعمل التطوعي في المجتمع الفلسطيني، **صحيفة القدس**، 2001/ 5/ 23.
2. خالد الغول، العمل التطوعي ومكنسة المتطوعين، **القدس**، 2002/ 12/ 10.

سادساً: الانترنت

1. أمين برهوش، http://www.facebook.com/topic.php
2. www.pnic.gov.ps
3. www.arab-ipu.org
4. www.palyouth.net/members/fadi2.htm
5. www.mic.pal-info

نحو حركة خطة وطنية للعمل مع الشباب
لتعزيز الثقافة المدنية

تيسير محيسن، فلسطين

نحو حركة خطة وطنية للعمل مع الشباب لتعزيز الثقافة المدنية*

إستراتيجيات التنمية الشبابية في فلسطين

توطئة

تشكلُ فئةُ الشباب نسبةً كبيرة في المجتمع الفلسطيني، ولهذه الفئة الاجتماعية سماتٌ وخصائص، مشاكل وتطلعات، قلما تسترعي انتباهَ أحد من صناع القرار إلا بالقدر الذي يخدم توجهاً معيناً أو يسهمُ في تعزيز سلطة هؤلاء الذين يتحكمون في الموارد والقرارات على مستوى الأسرة كما على مستوى المجتمع ومؤسساته. يعاني الشباب الفلسطيني تهميشاً مزدوجاً، تارةً بوصفهم جزءاً من الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير احتلال استيطاني قامع للحقوق والحريات، وتارةً بوصفهم فئةً اجتماعية في مجتمع لا يوليهِم كبير اهتمام.

ويسود في أوساط الشباب شعورٌ عام بالإحباط والقلق والخوف من المستقبل. فمن جهة، تشل هيمنة النزعة الأبوية في مجتمع ذكوري قدراتهم على التعبير عن أنفسهم وعن طموحاتهم، كما تقيد روحَ الإبداع لديهم، مع ما يواكب ذلك من قمع وكبت وتمييز تجاه الفتيات خاصة. ومن جهة ثانية يزيد تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في ظل نظام سياسي هش وصراع محتدم على السلطة، من وضع هذه الفئة سوءاً وضياعاً.

وفي أثناء ذلك، يقع معظمُ الشباب ضحايا صراع القيم والمرجعيات الثقافية والأيديولوجية والسياسية وتجاذباتها، وتميل أعدادٌ كبيرة منهم أكثر فأكثر نحو العنف، ويتحولون إلى مجرد أدوات تسيّرُها قوى اجتماعية وسياسية لها أجنداتٌ مختلفة عن تلك التي يجب أن تكون للشباب. إلى ذلك، يتزايد تحلل البنى الإنتاجية بالكامل، مع ما يصاحب ذلك من قيم لا تحض على التغيير، كالكسل والاتكالية والعزوف عن الإبداع والابتكار، وتتراجع قيمٌ إيجابية، كالطوعية والإقبال على التعليم، وغيرها، من سلم القيم الدافعة والمحفزة.

هذه الورقة محاولةٌ أولية في تقديم ملامح الحل، أولاً، في الدفع نحو تشكيل حركة شبابية ديمقراطية، وثانياً بالضغط على أصحاب القرار في المؤسسات كافة لتبنّي خطة تنموية شاملة للعمل مع الشباب انطلاقاً من مخرجات السياسة الوطنية للشباب والطلائع.

---

* تيسير محيسن، فلسطين.

إطار (١)

السياسة الوطنية للطلائع والشباب

مبادئ توجيهية ومسارات للعمل، وثيقة وطنية تعبر عن رؤية موحدة من قبل المؤسسات والحكومة والشباب أنفسهم، واتجاهات تنمية الشباب في الدولة، وهي بمثابة التزام من قبل الجميع بأن قضايا الشباب هي أولوية يجب التعامل معها بجدية وتعاون الجميع، وتسعى إلى دمج الطلائع والشباب في عملية التنمية كصانعين لها ومستفيدين منها، ضمن رؤية تركز على أولوية دمج الشباب في التنمية، والأخذ بعين الاعتبار موقعَ الشباب ومصالحهم وأولوياتهم ووجهة نظرهم من كل سياسة وبرنامج وقانون.

التحديات والمعوقات التي تواجه الشباب

سياسية

ترتبط التحديات السياسية بالاحتلال وممارساته النافية للتنمية، والمعوقة لأي ازدهار مستقبلي حقيقي، والمستهدفة لفئة الشباب بالقتل والاعتقال، والحرمان من الحركة والتنقل والملاحقة الأمنية وغير ذلك من ممارسات. من ناحية أخرى، يُفضي انقسامُ النظام الفلسطيني على نفسه إلى مزيد من التعقيدات والتحديات على فئة الشباب، فهم وقود الاقتتال وضحاياه، وهم مادة الاستقطاب وأدواته. كما أن عجز النظام عن القيام بوظائفه الاقتصادية والاجتماعية وتلبية تطلعات الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة يدفع الشباب إلى فقدان الأمل والضياع. أخيراً، نظام يقوم على الهيمنة والتراتبية الهرمية وتكريس منظومة قيمية تقليدية لا يشجع الشباب على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياتهم وتطلعاتهم وحاجاتهم.

اقتصادية

مع غياب الأساس الاقتصادي الإنتاجي لدولة مستقلة، تتفاقم في ضوء المتغيرات الأخيرة مشاكلُ البطالة والفقر، والشباب هم أبرزُ ضحاياها. وطبقاً لسيناريوهات البنك الدولي والمرصد الإنساني من المتوقع أن يشهد الاقتصادُ الفلسطيني في غضون عامين انهياراً كاملاً بسبب الحصار المالي والاقتصادي الخارجي وبسبب استمرار سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي، بما في ذلك الامتناع عن إعادة المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية، وكذلك بسبب ضعف النظام الفلسطيني وتفاقم الأوضاع الأمنية الداخلية.

ثقافية

تعتبر الثقافةُ التقليدية السائدة بوجه عام في مجتمعنا غير داعمة لتطور الشباب وتنميتهم وإشراكهم في تحديد خياراتهم المستقبلية. المركب الأهم في هذه الثقافة هو الدين، ولكن تجري عمليةُ استغلال للدين وترويج قراءة تقليدية للنصوص، تهدف إلى تسويغ وتبرير المواقف الاجتماعية التقليدية تجاه الشباب أو فئات اجتماعية أخرى. إلى ذلك فذكورية الثقافة وأبويتُها تعمق الفجوةَ بين الأجيال وفجوة النوع الاجتماعي، كما تبرر نزعة التسلط الأبوي واحتكار الحقيقة والقرار. الانفتاح الثقافي بدوره عبر وسائل وتقنيات الاتصال والحوسبة يطرح تحديات جدية تتعلق بالأنماط السلوكية والقيمية التي لا تنسجم مع منظومة القيم الاجتماعية الفلسطينية.

تعليمية – تربوية

وتتضمن مشاكلَ تتعلق بالمناهج التعليمية من حيث كثرتُها وضعف مواكبتها للتطور العلمي وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل. إلى ذلك، فثمةَ مشاكلُ خاصةٌ بالتعليم المهني والأنشطة اللامنهجية وضعف التجهيزات والبنية التحتية للتعليم، وباستمرار أساليب التعليم التلقيني وتفشي ظاهرة العنف في المدارس والجامعات.

أسرية – تربوية

من ذلك التفككُ الأسري ومعاناةُ الفقر والبطالة وبالتالي ضعف العلاقات الأسرية، وتزايد العنف واستمرار التمييز على أساس الجنس والعمر، أيضاً مشكلةُ التسرب المدرسي لأسباب تتعلق بالأسرة. إلى ذلك، فتهميش رأي الشباب وضعف تشجيع مبادراتهم ورعاية طموحاتهم وتقدير ميولهم وتطلعاتهم وعدم مراعاة التطورات التي تطرأ عليهم أثناء نموهم، من بين القضايا التي ما زالت تشكل عائقاً كبيراً أمام الشباب.

مؤسسية وتشريعية

وأبرزها إقصاء الشباب عن مواقع صنع القرارات في مختلف المؤسسات ومستوياتها القيادية. ووجود ثغرات في التشريعات الناظمة لحقوق الشباب وواجباتهم، وانعدام المؤسسات الوسيطة القادرة حقاً على تمثيل الشباب اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، ومحاولة المؤسسات القائمة احتواءَ الشباب والالتفاف على مصالحهم وقضاياهم الحقيقية واستغلال قدراتهم ومواهبهم دون أن تنهض حقاً بقدراتهم وتفتح أمامهم فرصَ الاندماج والتطور والمشاركة الحقة.

أما إذا ما تم تطبيق ما ورد أعلاه على الحالة الفلسطينية لجهة التنمية المستدامة، فإن هناك مجموعة من المعيقات والعقبات والتي تؤثر بشكل سلبي على عملية التنمية المتواصلة، ومن ضمنها أن الشعب الفلسطيني ما زال مشتتاً بين الداخل والخارج، وليست هناك سيطرة كاملة للسلطة الفلسطينية على جميع الأراضي، بمعنى لا سيادة على الموارد الطبيعية ولا على الأرض وما في باطنها. بكلام آخر فإن عدم ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير يعني محدودية التنمية، هذا على الصعيد الموضوعي، أما على الصعيد الذاتي فإن شكل ونوع نظام الحكم، وممارسة المجتمع لحقوقه المختلفة ووجود هامش من الديمقراطية، وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني ونوع علاقاتها مع السلطة الوطنية، واستقلالية الاقتصاد كلها محددات للتنمية المستدامة سواء أكانت موضوعية أو ذاتية، ومع ذلك يجب أن يطبق الحق في التنمية، وأن يعطى الشباب الفلسطيني الحق في المشاركة بصنع القرار والمشاركة في عمليات البناء ورسم الخطط التنموية، مما يعزز الحق في التنمية في الأراضي الفلسطينية كحق من حقوق الإنسان.

نحو حركة شبابية ديمقراطية

خلفية نظرية

يسود النظريةَ الاجتماعية المعاصرة، في زمن العولمة، توافقٌ واسعٌ على أن الحركات الاجتماعية المرنة والتي تعمل كشبكات تعتبر أدواتٍ أساسيةً للتغيير في عصر المعلومات. صحيحٌ أن بعضَها يمكن أن يعمل من أجل الحفاظ على النظم الاجتماعية والسياسية القائمة، إلا أنها في الغالب تعمل كأدوات للتغيير الاجتماعي التقدمي، باعتبارها قادرةً على تغيير السياسات الحكومية والتأثير فيها، أو تغيير أساليب حياة أعضائها.

ويراهن الكثيرون على قدرة الحركات الاجتماعية على تحويل الأفكار المهيمنة في عصر العولمة كالسيولة، وعدم اليقين، وتآكل الحدود الوطنية، من مصادر للخوف إلى دوافعَ للأمل، فهذه الحركات تطرح أشكالاً جديدة لتفويض السلطة الاجتماعية والسياسية، وهي تنشط عدد وافر من الهويات وتشكل هويات أخرى أكثر مرونة، بدلاً من الأشكال الموروثة للمواطنة، وهي تشجع الانتماء للبنى الكوكبية العامة كالمجتمع المدني العالمي في مواجهة أنظمة السوق العالمية على سبيل المثال، وهي أخيراً تعتمد في تدخلاتها على تشكيل شبكات تضامن دولية.

ولما كان عالمُ اليوم يتسم، في ضوء التغيرات الهائلة، بتداخل الرمز مع المادة، القيمة مع المعرفة، فإن الصراع على السلطة والثروة يتداخل مع الصراع على الهوية وتحقيق الذات، ولذلك، غيرت

الحركاتُ الاجتماعية طبيعة نشاطاتها وفعالياتها، حيث اضطُرت للعمل على المستويات المحلية والوطنية والدولية في وقت واحد لتربطَ بين التجارب العملية لأشكال المعرفة المحلية وبين لغة الخطاب والاهتمامات العالمية الشائعة. وباتت تستخدم أداةً سياسية أكثر فعالية في مواجهة تحديات التغيير تتمثل في تمكين الناس من أجل التدخل والتأثير في عمليات التغيير في عالمهم المُعاش. والعالم المعاش هنا هو العالم المادي الملموس لتجارب البشر وخبراتهم، به يفسرون ويدركون الأشياء والأحداث التي تحدد لهم إمكانات الفعل الاجتماعي والسياسي. هذا هو المنطلق النظري الذي تعتمدُ عليه هذه الورقة في توجهها نحو بناء حركة شبابية، وعصبها الرئيس الشباب الفلسطيني وتنظيماتهم القائمة.

الشباب والتغيير الاجتماعي

قد يكون من الصعب تأسيسُ نظرية تربط الشبابَ بالتغيير الاجتماعي وبالتنمية، ذلك أنه، كما يرى بعضُ علماء الاجتماع، من المستحيل تعريف الشباب. الشباب تجمعٌ وليس جماعةً، يمكن تصنيفهم كجزء من السكان، ولكن لا يمكن تصنيفُهم على أساس أنهم جماعةٌ تتميز بسمات عامة لا تنسحب على قطاعات المجتمع الأخرى. ولكن الأمر ليس صعباً لرؤية كيف أن مَن يملك الشباب يملك المستقبل، وكيف يمكن للشباب أن يكونوا عوامل للتغيير. صحيحٌ أن التغيير الاجتماعي، بضروراته وقيوده البنيوية، ليس متعلقاً بجماعة معينة، ولكن ببيئة اجتماعية اقتصادية سياسية مهيمنة، ولكن إذا تجنبنا الرؤية الكلية للمجتمع أصبح من الميسور اختيار قسم من المجتمع «كعامل للتغيير» وعندها يصبح من المشروع النظر للشباب بوصفهم عواملَ للتغيير الاجتماعي، وذلك لأن المجتمع برُمّته مركب بطريقة لا تسمح للقسم الذي لا يمثل الشباب أن يكون مؤهلاً لمسؤوليات التغيير، ولأن الشباب ليس مجرد مجموعة أفراد وإنما مقولة حائزة على سمة الكلية التي تجعلها قادرةً على ريادة التغيير.

الحركة الشبابية : الطبيعة والدور

في ظل السياق العام الذي تشهده الحالة الفلسطينية، وفي إطار محاولة التعامل بجدية مع التحديات التي تواجه الشباب، يصبح بناءُ حركة اجتماعية شبابية واحدة من أهم الاستراتيجيات التنموية وحتى السياسية لما تنطوي عليه من فكرة محورية وهي الاستثمار في الشباب بصورة تسهم في تمكين الحالة الفلسطينية عموماً. تسعى هذه الحركة، عبر عمليات التعبئة الاجتماعية وأنشطة الضغط والتأثير، إلى تضمين المنظور الشبابي في كافة العمليات والممارسات والخطط والإجراءات المؤسسية المرتبطة بإدارة المجتمع والاقتصاد والسياسة على المستويين المحلي والوطني. يشترط بناء هذه الحركة العملَ على زيادة الوعي في أوساط الشباب وبناء الضمير الجمعي وتطوير التوقعات الجماعية عبر أنشطة جماعية ترويحية وتنشيطية وتطوعية وتربوية تنأى بهم عن الصراع الفئوي بأشكاله العائلية والفئوية السياسية، وعن الانغلاق الفكري والتعصب التنظيمي الأعمى، وتحضهم على القيام بمبادرات سلمية لحماية السلم الأهلي والدفاع عن قضايا الشباب وحقوقهم ومصالحهم، والانخراط الفعال والمستمر في عمليات الكفاح الشعبي ضد الاحتلال وممارساته.

إطار (٢)

دور المجتمع المدني في تشكيل الحركة الشبابية

ليس أمام المجتمع المدني سوى الاستجابة لهذه التحديات والتفاعل معها: باستكمال أجندة الإصلاح الإداري والمالي والإسراع في التحول إلى جماعات مصالح، والدخول في المعترك السياسي العام عبر بوابة التحالفات والائتلافات مع الأحزاب والتنظيمات السياسية وممارسة عمليات التفاوض والتأثير على الكتل البرلمانية وباستعادة الجانب الجماهيري التعبوي والتنويري في عملها وعلاقاتها والتمسك بالإنجازات والمكتسبات الاجتماعية والقانونية والسياسية التي تحققت خلال سنوات النضال الطويلة. وقد يكون خيارُ بناء حركات اجتماعية على أسس طبقية واجتماعية وكوسائل للتعبئة والضغط والتفاوض، من الخيارات الضرورية في مواجهة التحولات داخل النظام الفلسطيني والتحديات المطروحة على الوضع الفلسطيني برمّته.

توصيات

1. فتح حوار بين جميع الفاعلين الاجتماعيين (أحزاب سياسية، مراكز شبابية، جمعيات أهلية) حول فكرة الحركة الشبابية، المنطلقات والسياق التاريخي ومراحل البناء وتطوير القناعات والأفكار المشتركة والأشكال التنظيمية وآليات العمل، الاستفادة من تجارب مماثلة، أو بتعميم الدروس المستقاة من الخبرة الفلسطينية المتراكمة في هذا المجال.

2. القيام بأنشطة وفعاليات مشتركة تستهدف توعيةَ الشباب حول التحديات الراهنة وطنياً واجتماعياً واقتصادياً، وحول الدور المنوط بهم، وسبل حماية السلم الأهلي ومواجهة أشكال التعصب والعنف والانجرار وراء أجندات لا تخدم في نهاية المطاف الشباب. التركيز يجري على ثقافة الحوار والانفتاح وتقبل الآخر وإعمال العقل وبناء الاصطفاف على أُسس اجتماعية واقتصادية وسياسية عقلانية.

إطار (٣)

الحركة الشبابية المنشودة: تعريف إجرائي

فاعل اجتماعي ينشأ عن أفراد (شباب) يعون أن لهم مصالحَ عامة، ويدركون هوية خاصة بهم هي جزء من هوية عامة. تمتلك هذه الحركة القدرةَ على التعبئة الاجتماعية والتي تشكل مصدر شرعيتها. تتضمن الحركةُ العناصر الأساسية التالية: الجماعية والاستقلالية ومستوى من الوعي المرتبط بهوية مميزة تتصل بمصالح فئة محددة من المجتمع. تسعى هذه الحركة إلى التأثير في المجتمع عبر امتلاكها سلطة اجتماعية وشرعية لتحسين مواقع هذه الفئة والدفاع عن مصالحها وتمثيلها أمام القوى الاجتماعية الأخرى. وإذا كانت هذه الحركة لا تسعى إلى إحراز السلطة السياسية، إلا أنها يمكن أن تدخل في تحالفات سياسية ضاغطة، أو تتبنى قضايا سياسية تتعلق بمشاركة الشباب ودورهم الوطني في سياق الكفاح الفلسطيني من أجل التحرر والاستقلال وبناء الدولة الديمقراطية العصرية وتعزيز المجتمع المدني.

إستراتيجية التنمية الشبابية

الرؤية

نحو مستقبل خالٍ من أشكال التمييز والتهميش في مجتمع حر وديمقراطي وفي إطار دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، حيث يتمتع الشبابُ بحياة كاملة وثرية تمكنهم من أن يكونوا شركاء فعالين في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتخطيط النشاطات وتنفيذها وتقييمها، والتي تلبي طموحاتهم وآمالَهم وأحلامهم، وأن يكونوا قادرين على المشاركة الكاملة في الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية للمجتمع الفلسطيني.

تقترح الورقةُ تبني الصيغة النهائية للسياسة الوطنية للطلائع والشباب واعتمادها كمرجعية لإستراتيجية التنمية الشبابية. مع ملاحظة محددات وإشكاليات التنمية عموماً في بلادنا في ظل الظرف التاريخي الذي تمر به. وأهمها، أولاً، الاحتلال الاستيطاني الذي يشكل نقيضاً للتنمية ونفياً لها، مع انعدام السيادة وفرض وقائع مجحفة على الأرض واستمرار الممارسات العدوانية بصورة منهجية ويومية. إن ما يجري حقاً هو تقليص ومحاصرة خيارات الناس وسد السبل أمام حريتهم الجماعية والفردية، وسلبهم لحقوقهم الإنسانية والمدنية. وثانياً، السلطة الفلسطينية لا تصلح أن تكون جهازاً فعالاً لإدارة أي عملية تنموية حقيقية، فمنذ بداية التشكل الأولى عانى هذا الكيان من قيود سياسية وقانونية ومن ضغوط خارجية ومن ضعف الترتيبات المؤسسية. إلى ذلك تساهم التطوراتُ السياسية الأخيرة، وخاصةً احتدام الصراع على السلطة، وفرض حصار اقتصادي ومالي خارجي عليها، في إضعاف قدرتها على إدارة العملية التنموية.

إطار (٤)

المنهج: المنظور الشبابي للتنمية

يقوم هذا المنظورُ على أساس مقاربات التنمية البشرية ومبادئها، من حيث أن التنمية هي حق فردي وجماعي، ومن أن الناس ليسوا هدفاً للتنمية وإنما صناعٌ لها وراسمون لسياساتها أيضاً، من حيث الاستدامة والإنصاف والمساواة والتمكين وحماية الحريات وضمان الحقوق وإتاحة الفرص. المنظور الشبابي للتنمية يتعامل مع الشباب ليس كفئة مستهدفة من مخرجات العملية التنموية فحسب، وإنما كمجموعة اجتماعية لها احتياجاتها وكرؤية تنموية تدفع نحو تضمين احتياجات الشباب وتطلعاتهم

وحاجاتهم في كل مراحل العملية التنموية ونواحيها وبمشاركة الشباب أنفسهم. المنظور الشبابي لا يتعاطى مع الشباب بوصفهم مشكلة، أو بوصفهم ضحايا، وإنما كذوات فاعلة وكثروة يجب الاستثمارُ في بناء قدراتها والاعتماد عليها كشرط ضروري لإحداث أي تغيير اجتماعي منشود.

ترسيخ القناعة بالمنظور الشبابي للتنمية والنضال من أجل تضمينه في مجمل الممارسات والعمليات التنموية في المجتمع والسياسة والاقتصاد والإدارة.

الهدف العام

بالاستناد إلى الرؤية المذكورة، من الضروري تبني هدف استراتيجي، يمكن التعبير عنه كالتالي: تمكين الشباب الفلسطيني فردياً وجماعياً من أجل التدخل والتأثير في عمليات التغيير في عالمهم المعاش وضمن المحددات الموضوعية القائمة. ينطوي هذا الهدف على ركيزتين: التمكين والحقوق.

الأهداف العملية

- ضرورة دمجهم في المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.
- تعزيز شعورهم بالانتماء وتدعيم تمسكهم بالقيم الأخلاقية والاجتماعية الإيجابية.
- العناية بحاجاتهم وتنمية قدراتهم ومواهبهم.
- ترسيخ العمل الجماعي والطوعي في صفوفهم.

عناصر الإستراتيجية:

- ضمان الحقوق والدفاع عنها.
- الإدماج والمشاركة.
- بناء ودعم التنظيمات الشبابية كمكونات للحركة الشبابية.

أساليب وأدوات التدخل

- التعبئة والتنظيم.
- بناء القدرات الفردية والجماعية.
- التنشيط Animation.
- التدريب الفني والإقراض.

ـــ بناء الوعي النقدي.
ـــ الضغط والمناصرة.
ـــ تكوين الشبكات والتحالفات.

إطار (٥)

أثبت المجتمعُ الفلسطيني، بالرغم من وجود الاحتلال، وربما بسببه، قدرتَه على معالجة قضاياه الاقتصادية والاجتماعية والتعامل مع تحدياتها في إطار الحفاظ على تعبيرات الوطنية الفلسطينية، وعبر اجتراح المقاربات التنموية الخلاقة والملائمة للوضع الفلسطيني. ومثال ذلك، مفهوم التنمية الانعتاقية كمقاربة تجمع بين مقتضيات النهوض التنموي، وبين الحرية كشرط للتنمية وصنو لها. من الصعب التكهن في ضوء المتغيرات الحالية بمدى قدرة المجتمع الفلسطيني على الاستمرار في الاضطلاع بالمهمتين في آن واحد. من هنا، يدور النقاشُ حول ضرورة التركيز على الجانب التحرري وحشد كل الطاقات والموارد في سبيل هذه الغاية والاكتفاء بإدارة اقتصاد تقشفي وإدارة مجتمع مقاوم.

الملامح العامة لخطة التنمية الشبابية: القضايا، الأهداف، التدخلات

التعليم والتدريب

الرؤية الإستراتيجية: تطوير النظام التعليمي الفلسطيني (العام والعالي) بما يعزز مصالح الفئات الشبابية ودورهم وحقوقهم في المجتمع، مع التركيز على الرسالة الإنسانية والوطنية والديمقراطية للشعب الفلسطيني، ضمن نظام تعليمي يوازن بين الاحتياجات المجتمعية والطموحات الفردية للإنسان الفلسطيني في ظل مبدأ الحق في التعلم.

القضايا الأساسية: التعليم المدرسي (المناهج الدراسية، المنظور التربوي التشاركي، التسرب المدرسي، العنف المدرسي)، التعليم العالي (تمويل التعليم العالي، ملاءمة النظام التعليمي العالي للاحتياجات المجتمعية، مناهج التعليم العالي والتطور التكنولوجي).

التدخلات والأهداف

1. تطوير المناهج التعليمية المدرسية بشكل تطبيقي.
2. الحد من ظاهرة العنف المدرسي.

3. تدريبات مهنية للمتسربين من المدارس.

4. تعزيز العلاقات بين الطلبة والمعلمين والمجتمع المحلي.

لصحة والبيئة

الرؤية الإستراتيجية

الوصولُ لدرجة أكبر من الوعي بالنسبة لواقع الطلائع والشباب الصحي والبيئي من خلال التأكيد على مكانتهم ضمن أولويات السياسات والخطط الإستراتيجية الوطنية، الحكوميةِ منها والأهلية، بما يتلاءم مع متطلبات الحقوق الصحية الإنسانية.

القضايا الأساسية

الخدمات والتأمينات الصحية، الوعي الصحي والبيئي، الصحة النفسية.

التدخلات والأهداف

1. التأكد من تضمين هموم وقضايا وحاجات الطلائع والشباب في الخطة الصحية.

2. خلق بيئة تعلمية خالية من التهديد الجسدي والنفسي للعنف.

3. زيادة الوعي لدى المراهقين والأسر بالقضايا المرتبطة بصحة المراهقين.

الفقر والعمل والبطالة

الرؤية الإستراتيجية

نحو المساهمة في مكافحة الفقر والبطالة، والتخطيط لذلك بناءً على رؤية تأخذ متغير العمر بعين الاعتبار ومصالح الأجيال المقبلة، في ظل مجتمع تسوده تشريعاتٌ وأنظمة وممارسات تعتمد تكافؤ الفرص ومعايير الجدارة والكفاءة.

القضايا الأساسية

بطالة الشباب، تكافؤ الفرص، مكافحة الفقر.

التدخلات والأهداف

1. تدريب مجموعات شبابية للعمل في مجال الضغط والمناداة من أجل الفقراء وخصوصاً الشباب منهم.

2. تأسيس مركز الاستشارات والدعم الشبابي (تعزيز القدرات التنافسية للشباب).

3. تشكيل حاضنة للمشاريع الصغيرة للشباب.

العلاقات الأسرية

الرؤية الإستراتيجية

نحو تعزيز علاقات الانسجام والحوار والتسامح والمشاركة في صنع القرار داخل الأسرة، أسرة تخلو من العنف والتمييز على أساس الجنس أو العمر أو الإعاقة أو التوجه الفكري لأفرادها.

القضايا الأساسية

الثقافة والقيم التربوية، العنف المجتمعي، انحراف الأحداث، التربية والقيم داخل الأسرة.

التدخلات والأهداف

1. تحقيق اللحمة والتماسك داخل الأسرة الفلسطينية من خلال خلق علاقات إيجابية وبناءة بين أفرادها.

2. تقديم الدعم القانوني والاجتماعي والأسري والنفسي للطلائع العاملين في سوق العمل.

3. إدارة برامج إذاعية وتلفزيونية تربوية.

المشاركة

الرؤية الإستراتيجية

نحو مشاركة فعالة ومجزية للطلائع والشباب في المؤسسات والنشاطات التي تلبي طموحاتهم وآمالهم وأحلامهم، ورفع المعيقات التي تقف في وجه مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية للمجتمع الفلسطيني.

القضايا الأساسية

التنشئة الاجتماعية، إصلاح المنظومة المجتمعية، المشاركة والخصائص الفردية، مجالات المشاركة.

التدخلات والأهداف

1. تفعيل دور الشباب في التأثير على عمل المجلس التشريعي.

2. ضمان دمج منظور وهموم الشباب ومشاركتهم في السياسات والمؤسسات.

الثقافة والفنون والإعلام

الرؤية الإستراتيجية

نحو تشجيع قيم المسؤولية والمشاركة والحقوق والمساواة والإبداع والاحترام المتبادل والتعددية بين الطلائع والشباب الفلسطيني.

القضايا الأساسية

حرية الرأي والتعبير والثقافة الديمقراطية، إحياء الفلكلور.

التدخلات والأهداف

1. برنامج التدريب الإعلامي والفني.

2. عرض قضايا الشباب وإيصال أصواتهم لمجتمعاتهم المحلية وصناع القرار (مسرح الواقع).

3. تأسيس نواة عمل من الشباب الفلسطيني لحماية وتنشيط الوعي الفلكلوري والتاريخي الفلسطيني.

الترويح وحسن قضاء وقت الفراغ

الرؤية الإستراتيجية

تعزيز طاقات وإبداعات الطلائع والشباب وصحتهم الجسدية والنفسية من خلال توفير برامج ترويحية يستثمرون من خلالها أوقات فراغهم أفضل استثمار، وتعزيز المساواة في الوصول لوسائل الترويح والرياضة المختلفة.

القضايا الأساسية

الترويح وحسن قضاء الوقت كمدخل للتربية من أجل المواطنة والتنمية، الرياضة كمدخل تربوي وبناء شخصية، النشاطات التطوعية وتعزيز الانتماء والإبداع، البنية التحتية للرياضة في فلسطين والاحتياجات المتباينة لفئات الشباب.

التدخلات والأهداف

1. تعزيز ثقافة الرياضة والمنافسة الفردية والجماعية، ومشاركة المجتمع المحلي في نشاطات طلبة المدارس.

2. تشجيع المنافسة والإبداع الرياضي على مستوى الوطن.

3. تشجيع المنافسات الثقافية بين طلبة الجامعات على مستوى الوطن.

توصية

تشكيلُ لجنة وطنية عليا من ممثلي الوزارات والمؤسسات الأهلية والتنظيمات السياسية والمراكز الشبابية والكتل الطلابية وممثلي القطاع الخاص للعمل على وضع إجراءات تنفيذية، وتحديد الالتزامات المتبادلة لوضع هذه التوجهات موضعَ التنفيذ بصورة تدريجية وفي إطار زمني ملائم. يمكن الدفعُ باتجاه استصدار مرسوم رئاسي بهذه اللجنة، كما يمكن القيامُ بحملة تعبئة وتأثير للضغط والتعجيل بتشكيلها، ومن ثم متابعة ومراقبة عملها من قبل الأجسام الشبابية المختلفة.

الخاتمة

يمكن القول أن تبوّء الشباب المسؤولية في الهيئات السياسية الرسمية وغير الرسمية لم يعد يعتبر أحد المطالب الأساسية لديمقراطية النظام السياسي فحسب، بل يتعدى ذلك في أن مشاركتهم السياسية هي تعبير حقيقي وفعلي عن مصالحهم، فدون مشاركة الشباب مشاركة فعالة، لا يمكن الحديث عن مساواة في الحقوق والواجبات بين فئات المجتمع المختلفة، وبما يضمن المشاركة الفاعلة في العملية التنموية، ذلك يتطلب قبل كل شيء إجراء تغييرات جوهرية على مجمل التشريعات والقوانين التي تحد من تطور مشاركة الشباب، إلى جانب ذلك لا بد من التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشباب، وما يرافق ذلك من انعكاسات على القوانين المحلية، مثل مشروع قانون رعاية الشباب وغيرها من القوانين ذات الصلة، انطلاقاً من مبدأ التمييز الايجابي تجاههم.

الشباب والعمل التطوعي في المؤسسات الأهلية الفلسطينية

الدكتور:عبد القادر حماد، فلسطين

الشباب والعمل التطوعي في المؤسسات الأهلية الفلسطينية*

تمهيد

تعتبر حركةُ التطوع في العمل الاجتماعي قوةً لحركة نابعة من داخل المجتمع تدفعه وتستثيره نحو الاعتماد على جهود أفراده وجماعاته وموارده المتاحة، لمواجهة احتياجات مواطنيه لتقليل درجة الاعتماد على معونة الدولة التي يجب أن تكرس مواردَها لمواجهة الاحتياجات القومية الأكثر إلحاحاً.

ويعبر التطوعُ عن إرادة وطنية نابعة من تصميم المواطنين في المجتمع على النهوض والمبادئ في مواجهة الصعوبات التي تقف في وجه المجتمع . أنظر، مؤسسات العمل التطوعي وخصائصها // : http . www . socia

ويبدو أن العمل التطوعي يختزن في واقعنا بعدين أو نظامين: الأول، نظام التكافل الاجتماعي والذي يستند إلى تعاليم الدين الإسلامي متمثلاً في صوره المتعددة كتوظيف أموال الزكاة والصدقات لمساعدة الأيتام والمعوزين والمستحقين، أما الثاني، فيرتبط بنظام الفزعة، وهو النظام الذي يعتمد على التراث الاجتماعي الذي ينحدر في أصوله إلى التكوين الاجتماعي القبَلي، وهو نظام نصرة المحتاج.

وتبرز هذه الظاهرةُ الإنسانية في حال حدوث بعض المصاعب التي يواجهها الأفرادُ كما في حال وفاة غير طبيعية أو تعرض عائلة أو قرية إلى نكبة، وترتبط هذه الخدمات بدرجة القرابة، حيث يقوم بها الأفرادُ لصالح الجيران والأهل والمجتمع ككل، كما تأخذ أشكالاً متعددة، ابتداءً من الأعراف التقليدية للمساعدة الذاتية، إلى التجاوب الاجتماعي في أوقات الشدة ومجهودات الإغاثة، إلى حل النزاعات وتخفيف آثار الفقر.

لكن، مع ظهور الدولة الحديثة وطبيعة النمو الاجتماعي والاقتصادي، برز دورُ الدولة في عملية الخدمات وتعدد دور المؤسسات والمنظمات التطوعية، ما زاد من مستوى الوعي الاجتماعي لدى الأفراد بأهمية دورهم في عجلة التنمية

وقد تطور مفهومُ وتجربةُ العمل التطوعي بشكل ملحوظ في مختلف الدول المتحضرة، لاسيما في العقدين الأخيرين، على العكس من تجربتنا في الوطن العربي والتي ما زالت أدبيات العمل التطوعي فيه غيرَ متوفرة حتى الآن (راشد، 992). (قامت الخدمات التطوعية بلعب دور كبير في نهضة الكثير من الحضارات والمجتمعات عبر العصور بصفتها عملاً خالياً من الربح والعائد كما أنها

---

* الدكتور: عبد القادر حماد، فلسطين

لا تمثل مهنة.

ويشتمل المفهومُ على المجهودات التطوعية المحلية والقومية، وأيضا البرامج ثنائية أو متعددة الجوانب (العالمية) التي تَعبرُ إلى خارج الحدود.

وقد لعب المتطوعون دوراً مهماً كماً وكيفاً في رعاية وتطوير الدول الصناعية منها والنامية من خلال البرامج القومية، برامج الأمم المتحدة في مجالات المساعدات الإنسانية، التعاون التقني، تعزيز حقوق الإنسان، الديمقراطية والسلام. كما يشكل التطوع أيضاً أساساً لكثير من نشاطات المنظمات غير الحكومية، الروابط الحرفية، الاتحادية والمنظمات المدنية، إضافةً إلى أن كثيراً من المشاريع في مجالات محو الأمية، التطعيم وحماية البيئة تعتمد بصورة مباشرة على المجهودات التطوعية (حسين، 2001).

ويشكل العملُ التطوعي أهمَ الوسائل المستخدمة لتعزيز دور الشباب في الحياة الاجتماعية والمساهمة في النهوض بمكانة المجتمع في شتى جوانب الحياة.

وتزداد أهميةُ العمل التطوعي يوماً بعد يوم نظراً لتعقد ظروف الحياة وازدياد الاحتياجات الاجتماعية، وخير شريحة يمكن أن تُنجِح العملَ التطوعي وتؤثر فيه باندفاع وحماس، بل وتصل به إلى حد الإبداع والتميّز هي فئة الشباب، إلا أننا على الرغم من ذلك نجد أن هناك مؤشراتٍ تدل على عزوف الشباب عن الانخراط في العمل التطوعي بشتى أنواعه أو تركزها في زاوية ضيقة، بينما مجال العمل التطوعي واسع (أنظر: مجلة الوسط البحرينية، .http: //www alwasatnews.com /Today /Issue-2445 /loc /RSL-1- /884464.aspx).

ومن هنا، يمكن القولُ إن الشباب، خاصةً في المجتمعات الفتية مثل الشعب الفلسطيني، يمكن أن يساهموا بشكل ملحوظ في العمل الطوعي في المؤسسات والمنظمات الأهلية وغير الحكومية، ما ينعكس بشكل جلي في استغلال الطاقات والموارد المتاحة، وتنمية قدرات هؤلاء الشباب وتوجيهم الوجهة السليمة، خاصةً إذا اقترن ذلك بالتعليم، على اعتبار أن التعليمَ هدفٌ أساسي للتنمية، لذا تحرص الدولُ المتقدمة على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، وكلما زادت نسبة الأفراد الذين يتلقون تعليماً – وخاصة في المراحل العليا- كان ذلك دليلاً على زيادة المشاركة في مشروعات التنمية بالمجتمع، وارتفاع الدخول. (حمد، 1997مفهوم العمل التطوعي)

التطوع يعبر عن إرادةٍ وطنية نابعة من تصميم المواطنين في المجتمع على النهوض والتقدم والأخذ بزمام المبادرة في مواجهة المشكلات الاجتماعية، ولذلك اعتُبرت عمليةُ التطوع الاجتماعي ومدى فاعليتها واتساع نطاقها وتعدد صورها ومجالات نشاطها هي المقياس الأساسي لمدى ما يصل إليه المجتمعُ من نضج وحيوية. (راشد، 1992)

والعمل التطوعي ممارسةٌ إنسانية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجموعات البشرية منذ الأزل، ولكنه يختلف في حجمه وشكله واتجاهاته ودوافعه من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، فمن حيث الحجمُ يقل في فترات الاستقرار والهدوء، ويزيد في أوقات الكوارث والنكبات والحروب، ومن حيث الشكلُ فقد يكون جهداً يدوياً وعضلياً أو مهنياً أو تبرعاً بالمال أو غير ذلك، ومن حيث الاتجاهُ فقد يكون تلقائياً أو موجهاً من قبل الدولة في أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو تنموية، ومن حيث دوافعُه فقد تكون دوافعَ نفسيةً أو اجتماعية أو سياسية.

فالتطوع ما تبرع به الإنسان من ذات نفسه مما لا يلزمه فرضه. وقد جاء في لسان العرب لابن منظور أمثلة: جاء طائعاً غير مكره، ولتفعلنّه طوعاً أو كرها؛ قال تعالى: (فمن تطوع خيراً فهو خير له) وهي إشارة إلى فائدة التطوع النفسية الكبيرة للمتطوع، فقد وجد العلماءُ أن من يقوم بالأعمال التطوعية أشخاص نذروا أنفسَهم لمساعدة الآخرين بطبعهم واختيارهم بهدف خدمة المجتمع الذي يعيشون فيه، ولكن التطوعَ كعمل خيري هو وسيلةٌ لراحة النفس والشعور بالاعتزاز والثقة بالنفس عند من يتطوع؛ لأنه فعالية تقوي عند الأفراد الرغبةَ بالحياة والثقة بالمستقبل، حتى أنه يمكن استخدامُ العمل التطوعي لمعالجة الأفراد المصابين بالاكتئاب والضيق النفسي والملل؛ لأن التطوع في أعمال خيرية للمجتمع يساعد هؤلاء المرضى في تجاوز محنتهم الشخصية والتسامي نحو خير يمس محيط الشخص وعلاقاته، ليشعروا بأهميتهم ودورهم في تقدم المجتمع الذي يعيشون فيه؛ ما يعطيهم الأملَ بحياة جديدة أسعدَ حالاً (أنظر: د. بلال عرابي، دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع مقترحات لتطوير العمل التطوعيdoc.vrd/content/www.ngoce.org//:http).

والعمل التطوعي هو الجهدُ المبذول من أفراد المجتمع بدافع وقناعة للمشاركة طواعيةً من واقع الشعور بالمسؤولية واعتبارات أخلاقية أو إنسانية أو دينية، إحساساً بالانتماء إلى المجتمع. ومع أن العملَ التطوعي لا يهدف إلى تحقيق أي ربح مادي، إلا أن هذا النشاطَ الإبداعي الخلاق يشكل في كثير من البلدان إضافةً مادية مهمة ودافعاً من دوافع التنمية بشتى مجالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للنهوض والارتقاء بالمجتمع ودفع عجلة التنمية. (أنظر: مجلة الوسط البحرينية، .http://www.alwasatnews.com/Today/Issue-2445/loc/RSL-1-/884464.aspx).

ويرى الدكتور ماهر أبو زنط رئيس قسم علم الاجتماع في جامعة النجاح الوطنية في نابلس بالضفة الغربية أن العملَ التطوعي هو: "أي مجهود يقوم به الشخص بعيداً عن عمله لصالح الجيران والأهل والمجتمع ككل، شريطة أن يكون خالياً من الربح أو العائد المادي، كما يأخذ أشكالاً متعددة، ابتداءً من الأعراف التقليدية للمساعدة الذاتية، إلى التجاوب الاجتماعي في أوقات الشدة ومجهودات الإغاثة، إلى حل النزاعات وتخفيف آثار الفقر" (عاطف دغلس، ضعف الإقبال على العمل التطوعي في المجتمع الفلسطيني بين الدوافع والأسباب، .http://www.insanonline

net /news__details . php?id=3729) . فالعمل التطوعي يعني الخدمةَ التي يقوم بها المتطوعُ (فرداً، أو هيئة) إلى مُحتاجيها من أفراد المجتمع بما يساعدهم على حل مشكلاتهم (دون مقابل) .
وهناك من يعرّف العمل التطوعي بأنه عمل غير ربحى، لا يقدَّم نظير أجر معلوم، وهو عمل غير وظيفي/ مهني، يقوم به الأفرادُ من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين، من جيرانهم أو المجتمعات البشرية بصفة مطلقة. (أبو القمبز، 2007-2006).
وقد استخدم الكثيرُ من الباحثين مصطلحَي العمل التطوعي والعمل الخيري كمترادفَين، فالمصطلح التطوعي يشير في الأساس إلى أي عملٍ يقوم به شخصٌ ما أو منظمة وبصورة منظمة دون تلقي أجر مقابل ما يؤدي من عملٍ مهما كان حجمُه أو درجتُه أو تكلفتُه أما مصطلح النشاط الخيري، والذي يستخدم كمرادفٍ أحياناً لمصطلح تطوعي، فإنه غالباً ما يشير إلى الخدمات المقدمة إلى فئات من المحرومين.
ويشير مصطلحُ البرّ دائماً إلى دافعية المحسن من وراء عمله وعطائه. كما عرف التطوع بأنه التضحيةُ بالوقت أو المال دون انتظار عائدٍ مادي يوازي الجهدَ المبذول ويشيعَ استخدامُ لفظ فعل الخير في مجتمعاتنا الإسلامية للكناية عن فعل العمل التطوعي، فهو يشير إلى أنه أفضل الأعمال، وأن اختياره جاء بقصد وليس بعفوية. فالأصل في معنى الخير الانتخاب، وإنما نسمي الشيءَ خيراً لأننا نقيسُه إلى شي آخر نريد أن نختارَ أحدَهما فننتخبه، فهو خيرٌ ولا نختارُه إلا لكونه متضمناً لما نريد ونقصد.
وغايةُ فعل الخير عن الإنسان المسلم هو حب الله، قال تعالى : ﴿ويطعمون الطعامَ على حُبّهِ مسكيناً ويتيماً وأسيرا﴾(سورة آل عمران). وقال تعالى : ﴿إنما نُطعمُكم لوجهِ اللهِ لا نريدُ منكم جزاءً ولا شُكورا﴾. (سورة الدهر)
ويرى الدكتور علي الدين هلال أن التطوع هو جهدٌ يبذله الأفرادُ أو الجماعات في المجتمع غير مدفوع الأجر ولا يهدف إلى الربح وإنما إلى مساعدة ودعم آخرين وخدمة المجتمع وتنميته، سواء على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي، وذلك ببذل الجهد والوقت أو المال فالعمل التطوعي بحكم التعريف : "نشاطٌ إرادي غير رسمي يقوم به الأفراد والمنظمات غير الحكومية، ومن ثَم فإن دورَ الدولة في هذا الإطار يتمثل في إضفاء الشرعية على الأنشطة التي يتم تنفيذها، وتسهيل العمل التطوعي من خلال التنسيق بين الجهات المختلفة وتشجيع المتطوعين وتكريمهم لكي يكون ذلك حافزاً لهم ودافعاً للآخرين على الإسهام في مجال العمل التطوعي. «
كما أن العمل التطوعي قد يكون عملاً منظماً من خلال أُطر تنظيمية ينخرط فيها الأفرادُ أو الجماعات، أو قد يكون عملاً فردياً أو جماعياً يتطوع فيه الأفرادُ لمساعدة الآخرين في نطاق الجيرة وجماعة الأصدقاء والأقارب دون أن يكونوا أعضاء في إطار تنظيمي أو مؤسسي معين. ورغم أن

العملَ التطوعي هو، بحكم التعريف، غير مدفوع الأجر إلا أنه من الممكن اعتبار العمل تطوعاً في وجود مقابل رمزي لا يكافئ الجهدَ المبذول. فكثير من المتطوعين في الدول الأخرى يحصلون على مقابل مادي محدود يعتبر حافزاً رمزياً لهم، ويعتبرون متطوعين نظراً لأن المقابل المادي لا يكافئ الجهدَ الذي يبذلونه. وعادة ما يتميز المتطوع بالقدرة على التعامل مع الآخرين والقدرة على العطاء والإيثار وحب الخير والقدرة على تحمل المسؤولية، (أنظر: مؤسسات العمل التطوعي وخصائصها، http://www.social-team.com/articles.php?action=show&id=16).

العمل التطوعي والسلوك التطوعي

يختلف العملُ التطوعي عن السلوك التطوعي، فالسلوك التطوعي هو سلوكٌ عفوي يظهر نتيجة لاستجابة الفرد لظرف طارئ، كإنقاذ غريق أو إسعاف مصاب بحادث، وهذا العمل يأتي تلبيةً لرغبات إنسانية وأخلاقية صرفة، حركتها ظروفٌ معينة ولا يتوقع من قام بها أن يحصلَ على أي مقابل مادي لعمله النبيل.

أما العملُ التطوعي، فهو العمل المنظم والدائم والذي لا يرتبط بظرف معين، بل يرتبط بقناعة وإيمان بالفكرة والأهداف، وأهم ما يميزه أنه عمل إنساني لا يهدف إلى الكسب المادي(زاهر هاشم، الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي، ttp: / /www. shabablek. com /vb /t43765. html)

الأهداف العامة للعمل التطوعي

1. إنشاءُ وتأصيل المدرسة العلمية في مجال العمل التطوعي.
2. تنميةُ ميل الأفراد والمؤسسات في المجتمع للإقبال على العمل التطوعي.
3. استقطابُ الشباب وتعبئة جهودهم للعمل التطوعي، وإعدادُهم وتأهيلُهم لممارسته.
4. تحقيق التوازن في سوق العمل التطوعي.

سبل تحقيق الأهداف

لعل تحقيقَ أهداف العمل التطوعي مرتبطٌ بخلق صورة إيجابية عامة لمفهوم العمل التطوعي وقيمه، ويمكننا إيجاز بعض الخطوات التي يمكنها الاقتران بأهداف العمل التطوعي، وهي:

1. تأصيل مفهوم العمل التطوعي بإدراجه ضمن مناهج التعليم الأولي.
2. تخصيص ساعات من أوقات الطلبة في المراحل النهائية للتعليم الأولي والجامعات والكليات للمشاركة في العمل التطوعي.
3. تنظيم التشريعات القانونية لجعل العمل التطوعي جزءاً من وسائل تخفيف الأحكام القضائية .
4. نشر الوعي التطوعي في وسائل الإعلام المختلفة وإيضاح أهمية المشاركة فيه والنتائج التي تتحقق من خلاله بالنسبة لأمن المجتمع.
5. تطوير مفهوم العمل التطوعي لتحقيق التوازن بين الرغبة وبين النتائج، بحيث يتوازن الحماس للعمل التطوعي مع تحقيق نتائج إيجابية لعملية التطوع أنظر: واقع العمل التطوعي، (http: / /mogtamaa. ning. com /forum /topics /2487793: Topic: 729

إطار العمل الاجتماعي التطوعي

يتصف العملُ التطوعي بأنه عمل تلقائي، ولكن نظراً لأهمية النتائج المترتبة على هذا الدور والتي تنعكس بشكل مباشر على المجتمع وأفراده، فإنه يجب أن يكون هذا العملُ منظماً ليحقق النتائج المرجوّةَ منه وإلا ستنجم عنه آثارٌ عكسية. وعادةً ما يتم تنظيم العمل الاجتماعي بالأطر التالية:

1. القوانين:

وهي مجموعة القوانين التي تنظم العملَ الاجتماعي وتحدد قطاعاته، كما تنظم إنشاء وعمل المؤسسات الأهلية العاملة في المجال الاجتماعي التطوعي.

2. إطار المجتمع:

يأتي العمل الاجتماعي التطوعي استجابةً لحاجة اجتماعية، فهو واقعيٌ ومعبر عن الحس الاجتماعي. وبالرغم من أن انفتاح المجتمعات يؤدي إلى اتساع الخيارات أمام العمل الاجتماعي، إلا أنه يبقى هناك حدٌ أدنى من التغيرات الاجتماعية التي يهدف العمل التطوعي إلى إحداثها يرفضها المجتمع.

3. المؤسسات:

وهي مؤسساتٌ حكومية أهلية، إذ بإمكان الشباب المشاركة في البرامج التطوعية التي تنفذها المؤسسات الحكومية كالوزارات والمدارس والجامعات والمؤسسات الدينية . . . الخ، كما يمكن للشباب ممارسة العمل التطوعي من خلال انتسابهم للمؤسسات الأهلية كالجمعيات والنوادي والهيئات الثقافية . . . الخ. (ياسين، 2001العمل التطوعي في الإسلام والتراث)

4. إن القيم الاجتماعية وخاصةً الدينية المتجذرة والمتعمقة في المجتمع العربي والإسلامي ساعدت في تعميق روح العمل التطوعي فيه، بالإضافة إلى التراث الشعبي المنقول من خلال الأدب القصصي والشعر والغناء والأمثال، والذي يشيد بهذه الروح فتظل متقدةً في المجتمع حتى بعد زوال الظروف المادية التي قام عليها ذلك التراثُ الشعبي. وحيث إن مفهوم التطوع في الدول الغربية – بصفة خاصة – يفصل ما بين مفهومَي الصدقة من جانب ومساعدة الآخرين من جانب آخر، فإن الدين الإسلامي لا يدعو لذلك الفصل، وهو المؤثرُ الأساس في هذه المجتمعات.

وفيما يلي بعض الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي توضح الحث على العمل التطوعي والذي هو بمثابة صدقة في الإسلام، فمن القرآن الكريم: "وتعاونوا على البر والتقوى"، "ومن تطوع خيراً فهو خير له"، "وآتى المالَ على حُبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل"، "وفي أموالهم

حقٌ معلوم للسائل والمحروم". ومن الأحاديث الشريفة : "إن لله عباداً اختصهم لقضاء حوائج الناس، حببهم للخير وحبب الخير إليهم، أولئك الناجون من عذاب يوم القيامة".
"لأَن تغدوَ مع أخيك فتقضي له حاجتَه خيرٌ من أن تصلي في مسجدي هذا مائةَ ركعةً"، "من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له" ، "خير الناس أنفعهم للناس" ، والحديث يشير إلى نفع الناس أجمعين وليس نفع المسلمين فقط، وكذلك : "المالُ مالُ الله والناس عيالُ الله وأحبُهم إلى الله أنفعُهم لعياله" ، "تبسمك في وجه أخيك صدقة" ، وهذا يدل على أن التصدق المعنوي له مكانته كذلك في الإسلام، وقد يكون البعضُ أشد حاجة له من التصدق المادي، "مازال جبريل يوصني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه".
وقد اتخذت الصدقةُ في الإسلام والدولة الإسلامية صورةً مؤسسية في شكل الأوقاف في صورها المختلفة من خلال المساجد، الخلاوي القرآنية والوقف الاستثماري لدعم المساجد ودور العلم، كما هو الحال في دواوين الزكاة في العديد من الدول الإسلامية (حسين، 2001).

دور الشباب في العمل التطوعي

لقد شهد العملُ الاجتماعي عدّة تغيّرات وتطورات في مفهومه ووسائله ومرتكزاته، وذلك بفعل التغيرات التي تحدث في الاحتياجات الاجتماعية، وما يهمنا هنا التطورات التي حدثت في غايات وأهداف العمل الاجتماعي، فبعد أن كان الهدفُ الأساسي هو تقديم الرعاية والخدمة للمجتمع وفئاته، أصبح الهدفُ الآن تغييرَ وتنمية المجتمع، وبالطبع يتوقف نجاح تحقيق الهدف على صدق وجديّة العمل الاجتماعي، وعلى رغبة المجتمع في إحداث التغيير والتنمية.

ومن الملاحظ أن العمل الاجتماعي بات يعتبر أحد الركائز الأساسية لتحقيق التقدّم الاجتماعي والتنمية، ومعياراً لقياس مستوى الرقي الاجتماعي للأفراد. ويعتمد العملُ الاجتماعي على عدّة عوامل لنجاحه، ومن أهمها المورد البشري، فكلما كان المورد البشري متحمساً للقضايا الاجتماعية ومدركاً لأبعاد العمل الاجتماعي جاء العملُ الاجتماعي بنتائجَ إيجابية وحقيقية. كما أن العمل الاجتماعي يمثل فضاءً رحباً ليمارس أفرادُ المجتمع ولاءَهم وانتماءهم لمجتمعاتهم، كما يمثل العمل الاجتماعي مجالاً مهماً لصقل مهارات الأفراد وبناء قدراتهم.

وانطلاقاً من العلاقة التي تربط بين العمل الاجتماعي والمورد البشري، فإنه يمكن القولُ إن عماد المورد البشري الممارس للعمل الاجتماعي هم الشباب، خاصة في المجتمعات الفتية، فحماس الشباب وانتماؤهم لمجتمعهم كفيلان بدعم ومساندة العمل الاجتماعي والرقي بمستواه ومضمونه، فضلاً عن أن العملَ الاجتماعي سيراكم الخبراتِ وقدرات ومهارات الشباب، والتي سيكونون بأمسّ الحاجة لها خاصة في مرحلة تكوينهم ومرحلة ممارستهم لحياتهم العملية (ياسين ،)2001.

ويعتبر العملُ الاجتماعي التطوعي ركيزةً أساسية في بناء المجتمعات وتطويرها وتنميتها في عصرنا الراهن، حيث إن الحكومات لم تعد قادرةً على القيام منفردةً بدورها التنموي، وتأمين حاجات الأفراد دون تعاون وتضافر الجهود مع جهات أخرى تساهم بشكل موازٍ في تنمية المجتمع وتعزيز قدراته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتعليمية.

وهذه الجهاتُ يطلق عليها اسم "المؤسسات الأهلية" التي تقوم بدور كبير في الشأن الاجتماعي والتنموي، وغالباً ما تكون سباقةً في معالجة قضايا المجتمع ورسم الخطط وتنفيذ البرامج التي تدعم عمل الحكومة في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية.

وتعتمد هذه المؤسساتُ الأهلية على الموارد البشرية كجزء أساسي ومهم في عملها، هذه الموارد البشرية جلُّها من فئة الشباب المتحمس للعمل والمشاركة، حيث يكون لهم الدور الأكبر في دفع عجلة التنمية وتطوير المجتمع، لأنهم الفئةُ الأكثر استفادةً من هذا التطوير بالنظر لكونهم يشكلون غالبيةَ المجتمع، إضافةً لكونهم يشكلون الطبقةَ الأكثر علماً وثقافة في المجتمع (زاهر هاشم، الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي، ttp : / /www . shabablek . com /vb /t43765 . html)

أهمية العمل الاجتماعي التطوعي للشباب

تظهر أهميةُ العمل الاجتماعي التطوعي للشباب، بما يحققه من نتائجَ كثيرةٍ من خلال تعزيز الانتماء الوطني، وتنمية قدرات الشباب ومهاراتهم الشخصية العلمية والعملية من خلال مشاركتهم في أنشطة المجتمع المختلفة وإعطائهم الفرصة لإبداء آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة والشبابية وإبداء الحلول لها. (أنظر: مجلة الوسط البحرينية، http://www.alwasatnews.com/Today/Issue-2445/loc/RSL-1-884464.aspx)

وتنبع أهمية مشاركة الشباب في العمل التطوعي كونُهم قادرين أكثر من غيرهم على فهم مشاكلهم وإيجاد الحلول الأنسب لها. كما أن العملَ التطوعي يعزز انتماء ومشاركة الشباب في مجتمعاتهم، وينمّي مهاراتهم وقدراتهم الفكرية والفنية والعلمية والعملية، ويتيح لهم المجال للتعبير عن آرائهم في القضايا التي تهم المجتمعَ والمشاركة في اتخاذ القرارات. كما يساهم التطوعُ بشكل كبير في سرعة التنمية لما له من جدوى اقتصادية واجتماعية كبيرة.

ويؤدي التطوعُ إلى التقارب بين كل فئات المجتمع وتماسكها وتنمية الروابط بينها ومساعدة الفئات المستضعفة في المجتمع، إضافة للأثر النفسي الكبير الذي يتركه العملُ الاجتماعي على الشباب، حيث يمنحهم الثقةَ بالنفس واحترام الذات والشعور بقيمة العمل، وترجمة مشاعر الولاء والانتماء للوطن إلى واقع ملموس، واستثمار وقت الشباب في أعمال نبيلة، إضافةً إلى تعزيز الروابط الاجتماعية وتقليص الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع (أنظر: زاهر هاشم، الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي، ttp://www.shabablek.com/vb/t43765.html)

ويُعتبر العملُ التطوعي ركيزةً مهمة من ركائز العمل المجتمعي التنموي، ومجالاً مفتوحاً للإبداع الفردي والجماعي، وشكلاً من أشكال الانتماء الوطني في أحد أبعاده، كما هو تعبير عن غريزة الانتماء للجماعة. فالانتماء للاجتماع أو الجماعة مثالٌ واضح راسخ في التكوين الإنساني، إذ لا يمكن تصور إنسان دون جماعة ينضوي تحتها يتبادل معها المنافع، ويشاركها في المصالح العمومية، ويلتزم بقيمها. وهذا لا يتحقق دونما اتصال مباشر بين أفراد هذه الجماعة لإقامة الروابط الضرورية بين أفرادها، وللتفاهم حول المنافع العمومية، وبلورة القيم الجماعية والتعاون فيما فيه تحقيق الأهداف المشتركة. (حرب، 2003)

من هنا تبرز أهميةُ العمل الاجتماعي التطوعي في مجتمعنا وضرورة تعزيزه وتطويره ودفعه للأمام وتشجيعه بين الشباب، كون المنظمات الأهلية هي أكثر الجهات التي يعول عليها في مساندة المؤسسات الحكومية من أجل تسريع العملية التنموية في المجالات الثقافية والاقتصادية والتعليمية والصحة والبيئة.

العمل التطوعي في فلسطين

يعود العملُ التطوعي المؤسسي في فلسطين بشكله الحديث إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث بدأت في ذلك الحين عمليةُ تشكيل المؤسسات الفلسطينية الطوعية التي اتخذت طابَعَ الجمعيات التعاونية والخيرية، كما سيطرت الملامح المدنية على مظاهرها الخارجية وتسمياتها على الأقل.

أما العمل غير المؤسسي فقد كان ولا يزال يتخذ شكل "العونة" المعروفة تاريخياً في فلسطين، حيث يهب المواطنون للتعاون بعضهم مع بعض في مواسم الحصاد وقطف الزيتون أو صب سقف البيت (العقد). . . . . الخ.

ورغم أن الكثير من الجمعيات الفلسطينية الوطنية اتخذت صبغةَ واضحة مثل "إسلامية" أو "أرثوذكسية" أو "خيرية" . . . . الخ إلا أن النشاط السياسي لم يكن بعيداً عن غالبيتها، وذلك أمرٌ طبيعي، لأن الشعب الفلسطيني يخوض معركةً مصيرية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أيامنا هذه. (حرب،) 2003

وربما ليس من المبالغة القول إن المنظمات الأهلية الفلسطينية هي أكثر قطاعات المجتمع الفلسطيني حيويةً، وباستثناء فترة ركود أو تعويم صغيرة أعقبت قيامَ السلطة الوطنية فقد استمرت هذه الحيويةُ بوتيرة متصاعدة ابتداءً من مراحل الاحتلال المبكرة وحتى الآن. (الملتقى الفكري العربي، 2000)

ومن المحتم أن انهماكَ المنظمات الأهلية في تشجيع المجتمع المدني في فلسطين يحمل معنى سياسياً إضافياً. والسؤال المتكرر طرحُه هنا: أين نرسم الخطَ الفاصل بين ما هو سياسة وما هو تنمية؟ هل يمكن للممارسات التنموية أن تحدث خارجَ سياق السياسة؟ في العام 1986 أوقف جنود الاحتلال طاقماً من لجنة الإغاثة الطبية كان في طريقه لتقديم علاج طبي لمخيم اللاجئين في قطاع غزة، وكانت ذريعةُ جنود الاحتلال أن الطاقم الطبي المكون من أطباء وممرضات كان يمارس السياسة أثناء علاجه للمواطنين دون الحصول على إذن من السلطات العسكرية. ولهذا الغرض كان جنودُ الاحتلال يطبقون القانون العثماني لعام 1909 الذي يعتبرونه مطبقاً في قطاع غزة، والذي يمنع أي شخص من القيام بعمل تطوعي مع آخر من نفس المكان ما لم يحصل/ تحصل على إذن مسبق. (البرغوثي،)2000

الشباب الفلسطيني والعمل التطوعي

لعبت التغيرات السياسية منذ النكبة الأولى والنكسة التي حلت بالشعب الفلسطيني دوراً حاسماً وبارزاً في تكوين وتطوير الشباب وبزوغ العمل التطوعي في فلسطين، فقد أخذ نمط العمل التطوعي في فلسطين شكلاً من أشكال النضال ومقاومة الاحتلال، ما صبغ عليه العمل المقاوم، الأمر الذي حفّز الكثيرين للانخراط في العمل التطوعي. (حرب، 2003) ولا شك أن التغيرات السياسية والويلات جعلت الشعورَ الوطني يتنامى لدى الشباب الفلسطينيين نحو مقاومة الاحتلال وتحرير الأرض ومساعدة الشعب في ممارسة حياته. فبدأت تتشكلُ لجان العمل التطوعي في الأراضي الفلسطينية لتحقيق الوجود الفلسطيني على الأراضي المحتلة، وكان لهذه اللجان دورٌ فعال نحو تعزيز العمل التطوعي كأحد أهم أشكال العمل المجتمعي في مقاومة الاحتلال .

وكانت أنشطةُ هذه اللجان تتركز في تنظيم فعاليات كمساعدة الفلاحين في قطف الزيتون وزراعة الأشجار وحملات النظافة في المدن والقرى وتنظيم المعسكرات الشبابية والتطوعية، فمن خلال هذا تشكلت حلقةُ اتصال بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الخط الأخضر، وبدأت تظهر رموز الحركة الشبابية في فلسطين.

وفي فترة الانتفاضة الأولى عام 1987 لعب الشباب دوراً رئيساً فيها، والتي شكلت نقلة نوعية لدى الشباب الفلسطيني ليس على مستوى الحس والوعي الوطني فحسب، بل على مستوى الدور المجتمعي الذي لعبوه خلال هذه الفترة حينما ترجموا ولاءهم وانتماءهم الوطني لواقع عملي ملموس في خدمة القضية كأرض وشعب، فأخذ دورُهم يبرز بكل قوة في الشارع الفلسطيني، وأصبحوا هم قادة الشارع يقررون الكثير من القرارات التي تحدد مساره، فشكلوا اللجان الشعبية والشبابية في القرى والمدن والأحياء، كما قاموا بتنظيم الفعاليات المختلفة.

وكان للجامعات والكليات الفلسطينية دور كبير في هذه الفعاليات، فقد كانت مسرحاً للنشاط الوطني والاجتماعي، فلم تكن هذه الجامعات والكليات مجردَ أماكن للدراسة، بل كانت خلية من النشاط والحركة والإبداع والمبادرة من خلال تنظيم الفعاليات الوطنية والمظاهرات ضد الاحتلال الإسرائيلي، فقد قامت الأطرُ الطلابية ومجالس الطلبة بتنظيم المهرجانات الفنية والتراثية السنوية والفصلية وتنظيم العمل التطوعي في قطف الزيتون، وكذلك إقامة المعارض الفنية والتراثية الفلسطينية وإحياء جميع المناسبات الوطنية.

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت مرحلةٌ جديدة من تاريخ الشعب الفلسطيني الذي بدأ

يملك، وللمرة الأولى، السيطرةَ على جزء من أرضه، فمع قيام هذه السلطة كان للشباب نصيبٌ من تشكيل هذه الوزارات، حيث شُكلت وزارةٌ تُعنى بالشباب والرياضة، ثم توالت الكثير من المجموعات الشبابية على إنشاء مؤسسات أهلية وشبابية تخدم الشباب بشكل خاص أو المجتمع بشكل عام، وكانت قيادة هذه المؤسسات من الشباب، فمع قيام هذه المؤسسات وبزوغ اللبنة الأولى لرؤية قيام الدولة الفلسطينية ارتبط الجانب الاجتماعي والإنساني والخيري والاقتصادي والثقافي بالوضع السياسي في فلسطين.

ومع دخول انتفاضة الأقصى عام 2000، بدأ العملُ التطوعي يظهر بكل جدارة وقوة في كل الميادين لمواجهة ما يتعرض له الشعبُ الفلسطيني من اجتياحات وحصار ودمار وإغلاقات، فقدم الشبابُ نماذج رائعةً مع بدايات هذه الانتفاضة في التكافل الاجتماعي والرفض لما يحدث على الساحة الفلسطينية، وتنظيم الكثير من الفعاليات الشعبية لنقل صورة ما يحدث في الأراضي الفلسطينية للمجتمع العربي والعالمي، إضافة لتشكيل مجموعات طوارئ من الشباب لتقديم المساعدات الإنسانية والخيرية للمجتمع، مروراً بالأحداث المتتالية لهذه الانتفاضة التي راح ضحيتَها آلافُ الشباب من شهداء وجرحى ومعتقلين.

وتتضح أهميةُ العمل التطوعي في فلسطين من خلال تقديمه القيادات الشبابية في المجتمع الفلسطيني من طلاب الجامعات والمعاهد والجمعيات والمؤسسات الأخرى التي كانت تقوم باستمرار بأعمال تطوعية. (حرب، 2003)

وبالرغم من أنه لا توجد إحصائياتٌ دقيقة حول نسبة المتطوعين في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والمتطوعين من الشباب بشكل خاص، إلا أن هناك بعض الإحصائيات التي تشير إلى أن 18% من الشباب الفلسطيني هم فاعلون في مؤسسات وأندية شبابية، منهم 40% شاركوا في الفترة القريبة الماضية في فعاليات أو مهرجانات أو وُرش عمل.

وبالرغم من إقبال الشباب الفلسطيني على التطوع بشكل ملحوظ في العديد من السنوات الماضية، إلا أن نسبة المتطوعين الحقيقية متدنية، خاصةً إذا علمنا أن الشباب يشكل نسبةً كبيرة من المجتمع الفلسطيني الفتي، حيث قُدر عدد الأفراد في الفئة العمرية (24-10) سنة منتصف عام 2005 في الأراضي الفلسطينية بحوالي 1.220.167 فرداً (بواقع 622.038 من الذكور، و 598.129 من الإناث)، أي ما نسبته 32.4% من مجمل السكان، هذا من ناحية، فضلاً عن ارتفاع نسبة وقت الفراغ لدى الشباب الفلسطيني، إذ أظهرت بياناتُ المسح الذي نفذ عام 2003 حول الشباب أن ما نسبته 47.3% من الشباب لديهم وقتُ فراغ كافٍ، علماً بأن الإحصائيات أظهرت أن مشاهدة التلفاز أكثر

الأنشطة التي تمارَس أثناء وقت الفراغ وبنسبة 31.9%، وخاصة لدى الإناث (40.6%)، فيما احتل الالتقاءُ بالأصدقاء في المرتبة الثانية وبنسبة 15%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2005)
ويكمن التحدي الأكبر الذي يواجهه الشبابُ في كيفية قضاء أوقات الفراغ بشكل منتج في ظل الضغوط السياسية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها.
ولا يختلف ذلك كثيراً عن بعض الدول المجاورة، حيث أظهرت دراسةٌ أُجريت في الأردن أن مشاركة الشباب الأردنيين في مؤسسات العمل التطوعي متدنية وتبلغ أعلاها في الأندية الرياضية (10%) وأدناها في الأحزاب السياسية (0.6%). وأوضحت الدراسةُ أن4 ر71% من الشباب الأردني يشعرون بعدم القدرة على المساهمة في كثير من قضايا المجتمع، وان 62.6% يعتقدون أن رغبتهم في المشاركة بالخدمة العامة ضئيلة و4 74.4% من الشباب غير متأكدين ومتخوفون على مستقبلهم. (أنظر: http://www.jordanzad.com/jordan/news/117/ARTICLE/17104/2009-05-29.html).

أسباب التطوع عند الشباب الفلسطيني

يتطوع الشباب لأسباب مختلفة تعتمد على طبيعة وسمات الشخصية نفسها وعلى دوافع التطوع، ويمكن تلخيص هذه الأسباب في العديد من النقاط من أهمها:

1. ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب الفلسطيني، خاصةً في ظل الحصار الإسرائيلي المتواصل على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. حب العمل التطوعي متمثلاً في حب العطاء، حب الخير، العمل الإنساني، أخذ دور فعال في المجتمع والرغبة في مساعدة الآخرين.
3. الاهتمام بنشاط أو عمل معين أو التعلم واكتساب الخبرات.
4. قضاء وقت الفراغ بالتسلية والمشاركة بالأنشطة والفعاليات.
5. تكريس الجهد لتحقيق هدف ما.
6. التفاعل الاجتماعي وتكوين أصدقاء جدد.
7. قد يكون التطوع مردُه لأسباب دينية أو اجتماعية أو تعليمية أوثقافية. . . . الخ.
8. العمل والحصول على شهادات خبرة وإثراء السيرة الذاتية.
9. الحصول على ساعات العمل التطوعي الخاصة بالجامعة.
10. الانخراط بالمؤسسات المجتمعية والتعرف عليها.

التحديات والمعوقات التي تعترض مشاركة الشباب الفلسطيني في العمل التطوعي

هناك العديدُ من المعوقات التي تعيق وتعترض مشاركةَ الشباب الفلسطيني في العمل التطوعي، ومن أبرز هذه المعيقات:

1. ضعف الوعي بمفهوم وفوائد العمل التطوعي بين أفراد المجتمع خاصةً الشباب منهم.
2. النشأة الأُسرية التي تركز على التعليم والمهنة دون زرع روح التطوع لدى الأبناء.
3. عدم اهتمام المدارس والجامعات بتشجيع العمل التطوعي.
4. قلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية من قبل المؤسسات الرسمية والمنظمات الأهلية، وعدم توضيح المؤسسات الأهلية والرسمية للمتطوعين بالفوائد التي سيحققها عملُهم التطوعي
5. عدم إتباع الجمعيات الأهلية الأسلوبَ المنظم والطرق المجدية في مخاطبة الشباب.
6. غياب التخطيط والدراسات في هذا المجال، ما أدى إلى ضعف تحفيز الشباب للتطوع.
7. قلة تشجيع ودعم العمل التطوعي من قبل الجهات ذات العلاقة.
8. ضعف الجانب الإعلامي خاصةً فيما يتعلق بالتطوع بشكل عام وتطوع الشباب على وجه الخصوص.
9. عدم إيجاد أو تقديم حوافز معنوية أو مادية للمتطوعين.
10. وجود بعض الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع، والتي تعيق مشاركةَ الشباب في العمل التطوعي، كالتقليل من أهمية الشباب ودورهم في المجتمع، أو التمييز بين الرجل والمرأة.
11. غياب البرامج التي تبين الأعمالَ والواجبات التي يقوم بها المتطوع، ما جعل الأشخاص المسيطرين على المؤسسة يفسرون عمليةَ التطوع حسب أهوائهم الشخصية، إضافةً إلى سوء التعامل على اعتبار أن المتطوع بحاجة لهم، وعدم العدالة في التعامل مع المتطوعين، وتفضيل متطوع على آخر داخل بعض المؤسسات. (عاطف دغلس، ضعف الإقبال على العمل التطوعي في المجتمع الفلسطيني بين الدوافع والأسباب، http://www.insanonline.net/news_details.php?id=3729).
12. هنالك أسباب تتحمل مسؤوليتها المؤسساتُ الحكومية والأهلية تتمثل في عدم السماح للشباب بالمشاركة في صنع القرار داخل المؤسسة.
13. أسباب اجتماعية تتمثل في توجه كثير من المنظمات الأهلية وبعض المؤسسات الحكومية في تفضيل الأقارب والمقربين لشغل الوظائف الهامة على حساب الخبرة والكفاءة، أي احتكار المؤسسة على فئة معينة من الأفراد

.

أسباب شخصية تتمثل في

1. الطبيعة الشخصية لدى بعض الأفراد وسلبيتهم في العمل، فتجد البعضَ يضع كثيراً من الحواجز النفسية أمامه تمنعه من مشاركته التطوعية في المجتمع، وعلى سبيل المثال الخجل والخوف من الفشل.
2. عدم إدراك الشخص بأهمية العمل التطوعي وآثاره الإيجابية.
3. عدم الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع ومؤسساته سواء لعدم الثقة بهذه المؤسسات أو لعدم توافق مهام هذه المؤسسة مع شخصية الفرد واستعداداته.
4. هناك أسباب أخرى تحول دون مشاركة الشباب في العمل التطوعي قد تكون اقتصاديةً أو اجتماعية أو نفسية... الخ مثل الإحباط التي يشعر بها الشاب الفلسطيني، نتيجة الأوضاع السياسية الإسرائيلية والحواجز والاغلاقات التي تسبب عدم الاستقرار، وحياة الأفراد في ظل الفقر والبطالة.
5. التفكير السائد لدى بعض الشباب بالهجرة إلى الخارج، ما يجعلهم يبتعدون عن الأعمال التطوعية، بالإضافة إلى انشغالهم بالأمور الخاصة، مثل العمل لكسب مصروفهم، وتغطية نفقاتهم الجامعية.
6. أسباب سياسية وتنظيمية تتعلق بالأوضاع السياسية السائدة بما في ذلك تفضيل القوى والفصائل الفاعلة على الساحة لعناصر بعينها تنتمي لذات الفصيل للعمل التطوعي في المؤسسات والمنظمات الأهلية التابعة لها أو المقربة منها.

إدارة عمل المتطوعين

يتم إدارة عمل المتطوعين من قبل المؤسسة من خلال:

1. التقييم لإمكانيات ومهارات المتطوع ومطابقتها مع ما تم إنجازه على ارض الواقع.
2. أن يعرف المتطوع المهام الموكلة إليه إما عن طريق التعميم أو اللوائح.
3. أن تكون الأهداف واضحة للمتطوع.
4. إعلام المتطوع أن هناك تقييماً لعمله.
5. وجود خطة دقيقة ومنظمة للعمل.

وسائل تشجيع المتطوعين وتقديرهم

من الأهمية بمكان أن تقوم المؤسسات بتشجيع وتحفيز المتطوعين لتعميق مفهوم الانتماء للجماعة وتطوير العمل التطوعي من خلال:

1. إشراك المتطوعين بوضع الخطة السنوية للبرامج والأنشطة وتقييمها.
2. عقد الاجتماعات الدورية للمتطوعين لسماع وجهات نظرهم واقتراحاتهم وآرائهم حول البرامج والأنشطة التي يرغبون بالمشاركة فيها.
3. التكريم السنوي للمتطوعين من خلال شهادات وهدايا رمزية.
4. تدريب المتطوعين وتطويرهم وبناء قدراتهم في الموضوعات التي يرى المتطوعون أنها ذات أولوية وأنهم بحاجة لها.
5. الاتصال والتواصل بين جميع المتطوعين سواء بشكل ثنائي أو قطاعي.
6. تتحمل المؤسسة التكاليف المادية الرمزية للمتطوعين كالطعام والمواصلات.
7. وجود موظفين في المؤسسة لمتابعة أعمال المتطوعين.
8. توفير المراجع والأدبيات الخاصة حول التطوع في مكتبة المؤسسة أو المكتبة المحلية.
9. قيام المتطوعين المهرة بتدريب غيرهم من المتطوعين.

تراجع العمل التطوعي في فلسطين

بالرغم من هذه الصورة المشرقة لمشاركة الشباب الفلسطيني في العمل التطوعي، إلا أن فكرة العمل التطوعي بدأت تتراجع شيئاً فشيئاً كظاهرة محلية وكظاهرة عالمية أيضاً، حيث نشرت منظمة الصليب الأحمر الدولي تقريراً في العام 2000 يشير إلى انخفاض عدد المتطوعين من 25 إلى 5.1 مليون شخص. إلى ذلك، أشارت دراسة بحثية عن العمل التطوعي ودوافعه إلى أن العالم العربي يضم أقل فئة تعمل في مجالات العمل التطوعي هي من 15 إلى 30 عاماً.

ولا توجد أية إحصائيات تشير إلى أهمية العمل التطوعي في جميع الدول العربية والإسلامية، كما توصلت الدراسةُ إلى مؤشرات تكشف أن الدول الغربية تفوق الدول العربية في كافة مجالات العمل التطوعي، وذلك من حيث المنظمات غير الربحية والأشخاص العاملون فيه، بالإضافة إلى الأرباح التي تدرها، ومساهمة حكومات الدول في ذلك.

وأشارت التقارير إلى أن عدد المنظمات غير الربحية في أميركا بلغ مليوناً ونصف المليون منظمة، وثلثها خيرية، و48% منها قائم على أساس ديني. كما بلغ حجمُ التبرعات في أحد الأعوام القليلة الماضية 212 مليار دولار، 83% منها لأغراض دينية. ووصلت موارد المنظمات غير الربحية في هذه الدولة إلى 174 مليار دولار، ويأتي 77.3% منها من الأفراد. في حين يعمل بالمنظمات نحو 90 مليون متطوع (نشاطات دينية، خيرية، اجتماعية) بواقع خمس ساعات أسبوعياً.

كما تضم رابطةُ الجامعات غير الربحية 100 جامعة أميركية، فيها تخصصات للعمل غير الربحي وتخصصات في العمل الخيري الدقيق. وتبين أن نصف الراشدين بأميركا يقومون بأعمال تطوعية، كما اتضح أن عدد المؤسسات الخاصة والخيرية في هذه الدولة يزداد 77% في مقابل 100% للهبات. أما في إسرائيل فيوجد 35 ألف منظمة غير ربحية، تفوق منظمات العالم العربي والإسلامي وجمعياته، وبلغت التبرعات فيها 11مليار دولار في سنة واحدة. ويشكل الدعم الحكومي 65%.

ولم تختلف الإحصائيات والمؤشرات الإيجابية للعمل التطوعي في كندا، حيث 91% من سكانها الذين تتجاوز أعمارهم 15 عاماً يعملون في مجالات العمل التطوعي، وفي ألمانيا 45% ممن تتجاوز أعمارهم 15 عاماً كذلك. (العرب، 2008)

أما بخصوص تراجع العمل التطوعي في فلسطين فيمكن أن يفسَر بأنه نتيجة الإحباط واليأس وحالة التذمر الذي أصابت الشباب نتيجة الوضع السياسي الراهن الذي تبعه تدهورٌ للأوضاع الأمنية، وفقدان الأمن الشخصي، وشلل الاقتصاد، وعدم إعطاء الشباب الفرصة، وفشل التجارب الشبابية الناشئة في القيادة والمشاركة في المجتمع، فمع هذا بدأ الشباب يفكرون في الهجرة

كاعتبارها الحلَّ الأمثل من وجهة نظرهم للهروب من الواقع الأليم، فمع تكدُّس آلاف الخريجين والعاطلين عن العمل بدأت أعدادٌ كبيرة منهم بالالتحاق بمؤسسات المجتمع المدني كمتطوعين لملء وقت الفراغ، وقد يجدون في العمل التطوعي الأداةَ والوسيلة التي ستوفر لهم حتماً فرصةَ عمل وإن كانت غير مناسبة، فلم تعد ثقافةُ العمل التطوعي كالسابق، فتراجعت كثيراً عن السابق ، فأصبح الكثير من الشباب متطوعين لا يملكون ثقافة العمل التطوعي. (أنظر: العمل التطوعي في فلسطين، (http: //www.arabvolunteering.org/corner/avt9212.html.

أسباب تراجع العمل التطوعي في فلسطين

يمكن إجمال أسباب تراجع العمل التطوعي في فلسطين إلى العوامل التالية: (حسان، 2001).

1. تراجعُ دور الأحزاب السياسية في الحياة اليومية للشعب الفلسطيني والتي استخدمت العمل التطوعي شكلاً من أشكال التعبئة الوطنية والمقاومة.
2. الفهمُ الخاطئ للتطوع، فالعمل التطوعي من جهة مرتبط بأعمال النظافة فقط، رغم وجود أوجه عديدة أخرى لا حصر لها للتطوع.
3. العمل التطوعي مرتبطٌ بوجود الاحتلال وغياب السلطة الوطنية، الأمر الذي يفسر تأججَه إبان فترة الاحتلال، وتراجعَه في عهد السلطة الوطنية.
4. غياب قيم ومثل المشاركة وروح الجماعة، والنزوع إلى الفردية إلى جانب غياب روح التطوع عند الكثيرين.
5. الشعورُ بالاغتراب عن الواقع الحالي.
6. غياب الحوافز التشجيعية التي تأخذ شكلَ أجرة المواصلات أو وجبات غذاء تتخلل العمل التطوعي.
7. ضعفُ التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية.
8. مظاهرُ البذخ التي مارستها بعض المؤسسات الأهلية وقياديوها، ما أثر في التوجه نحو العمل.

لكن لا يعكس هذا التراجعُ في مظاهر العمل التطوعي حقيقةَ العمل التطوعي في المجتمع الفلسطيني، فقد تعددت مجالاتـه وتنوعت منذ بداية العقد الأخير، وغدت أكثر شمولاً وتخصصاً ومأسسـة. (حرب، 2003).

التوصيات

1. ضرورة دعم ومؤازرة المؤسسات الأهلية وتقديم التسهيلات اللازمة لها.
2. حث وزارة التربية والتعليم العالي على إدراج مواضيعَ في المناهج الدراسية حول العمل التطوعي ودوره في خدمة المجتمع، مع إبراز التجارب الوطنية والعربية والعالمية.
3. السعي لدى وسائل الإعلام من أجل إبراز أهمية وقيمة العمل التطوعي في المناسبات المختلفة مثل يوم المرأة العالمي، يوم كبار السن، ويوم البيئة وغيرها.
4. تفعيل دور المدرسة والجامعة والمؤسسة الدينية لممارسة دور أكبر في حث الشباب على التطوع، خاصةً في العطل الصيفية والإجازات.
5. تقديم المشورة للراغبين في التطوع بما يناسب استعداداتهم وقدراتهم وميولهم من أعمال تطوعية، وكذلك تقديم المشورة لمختلف المؤسسات فيما يتعلق بخطط التدريب والإشراف، والتنسيق بين رغبات المتطوعين واحتياجات هذه المؤسسات العامة للجهود التطوعية.
6. تأصيل القيم والمبادئ القومية الوطنية من خلال ثقافة سياسية تعمل على ترسيخ العمل التطوعي وتفعيله بين أفراد المجتمع والمؤسسات.
7. إتاحة الفرصة أمام مساهمات الشباب المتطوع وخلق قيادات جديدة وعدم احتكار العمل التطوعي على فئة أو مجموعة معينة، من خلال التوعية والاتصال المباشر والتثقيف والتدريب وتنظيم الأداء.
8. تكريم المتطوعين، خاصةً الشباب منهم، ووضع برامج امتيازات وحوافز تشجيعية تدفعهم إلى الانخراط في ميادين التطوع.
9. تطوير منظومة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل التطوعي بما يكفل إيجاد فرص حقيقية لمشاركة الشباب في اتخاذ القرارت المتصلة بالعمل الاجتماعي.
10. عقد دورات تدريبية للعاملين في الهيئات والمؤسسات التطوعية، ما يؤدي إلى إكسابهم الخبرات والمهارات المناسبة، ويساعد على زيادة كفاءتهم في هذا النوع من العمل.
11. التركيز في الأنشطة التطوعية على البرامج والمشروعات التي ترتبط بإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ما يسهم في رفع معدلات الإقبال على المشاركة فيها، خاصةً من الشباب.
12. العمل على إنشاء إطار عام أو "جمعية أو اتحاد المتطوعين الفلسطينيين" يأخذ على عاتقه تنميةَ العمل التطوعي وتنظيمه ومساعدة المؤسسات الحكومية والأهلية على أداء رسالتها من خلال العمل التطوعي.
13. استخدام العمل التطوعي في المعالجة النفسية والصحية والسلوكية لبعض المتعاطين للمخدرات والمدمنين أو العاطلين أو المنحرفين اجتماعياً.

الخاتمة

يشكل العملُ التطوعي أهمَ الوسائل المستخدمة لتعزيز دور الشباب في الحياة الاجتماعية والمساهمة في النهوض بمكانة المجتمع في شتى جوانب الحياة، وتزداد أهميةُ العمل التطوعي يوماً بعد يوم نظراً لتعقد ظروف الحياة وازدياد الاحتياجات الاجتماعية.
ولقد أكدت الدراساتُ في العديد من المجتمعات أن التنمية الشاملة ليست مسؤولية الحكومات وحدها، بل أنها ديمقراطية في أساسها، تعتمد على التفاعل المنظم بين قطاعات ثلاثة: أولها الدولة ومؤسساتها، وثانيها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح، أما القطاع الثالث فيتمثل في مجموعة من المنظمات غير الهادفة للربح والتي تنشط في مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية والتنمية المحلية وغيرها. وأبرز هذه المنظمات وأنشطتها هي الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
وبالرغم من أن للعمل الأهلي التطوعي في فلسطين تاريخاً حافلاً ينبع من الخير المتأصل في نفوس أهلها والقيم والمبادئ الإنسانية والوطنية المستقرة في وجدانهم، وبالرغم من إقبال الشباب من الجنسين على العمل التطوعي بشكل متفاوت خلال العقود الماضية، إلا أن الشواهد جميعاً تؤكد تدني نسبة الإقبال على العمل التطوعي بين أبناء الشعب الفلسطيني، خاصةً من الشباب، وذلك جراء أسباب كثيرة وعوامل متداخلة.
وعلى ضوء ذلك، يقدم الباحثُ مجموعةً من التوصيات التي يأمل أن تساهم في تشجيع العمل التطوعي، ورفد المؤسسات الأهلية بالطاقات الشابة التي يزخر بها مجتمعُنا.

المراجع

1. القرآن الكريم.
2. إبراهيم حمد، تنمية المجتمع وتنظيمه، غزة، 1997.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، الشباب في الأراضي الفلسطينية حقائق وأرقام. رام الله، فلسطين.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، فلسطين في القرن العشرين- وقفات إحصائية. رام الله، فلسطين.
5. الملتقى الفكري العربي، التحول الديمقراطي في فلسطين، التقرير العام 2، القدس، أيار 2000.
6. أيمن ياسين، الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي، ورقة عمل قدمت لنادي بناة المستقبل، 2001، عمان، الأردن.
7. جريدة العرب، عدد7250، الجمعة 18 ابريل 2008 م. الموافق 12 ربيع الآخر 1429 هـ.
8. جهاد حرب، العمل التطوعي في المجتمع الفلسطيني تطور أم تراجع، "الأسوار للأبحاث الفكرية والثقافة الوطنية"، العدد الخامس والعشرون، مؤسسة الأسوار، عكا، 2003.
9. راشد محمد راشد، المشاركة في العمل التطوعي في الإمارات، 1992م.
10. مصطفى البرغوثي، المنظمات الأهلية والتحديات التي تواجهها، مجلة شؤون تنموية، المجلد التاسع، العددان الأول والثاني، الملتقى الفكري العربي، القدس، 2000.
11. هيام حسان، الانتفاضة- هل ترد الاعتبار للعمل التطوعي في فلسطين، "تحقيق صحافي"، جريدة الأيام، ملحق اليوم الثامن، عدد 1840، 2001-2-1.
12. محمد هشام أبو القمبز، جدد شبابك بالتطوع، 2006-2007.
1- http://www.saaid.net/book/8/1610.doc
13. مؤسسات العمل التطوعي وخصائصها، http://www.social-eam.com/articles.php?action=show&id=16).
14. مجلة الوسط البحرينية، http://www.alwasatnews.com/Today/Issue-2445/loc/RSL-1/884464.aspx).
15. عاطف دغلس، ضعف الإقبال على العمل التطوعي في المجتمع الفلسطيني بين الدوافع والأسباب،
ttp://www.insanonline.net/news_details.php?id=372

16. زاهر هاشم، الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي، ttp: //www.shabablek.com/vb/t43765.html

17. العمل التطوعي في فلسطين، http://www.arabvolunteering.org/corner/avt9212.html.

http://www.jordanzad.com/jordan/news/117/ARTICLE/17104/2009-05-29.html.

18. بلال عرابي، دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع مقترحات لتطوير العمل التطوعي، http://www.ngoce.org/content/vrd.doc.

نحو مشاركة فاعلة للشباب

في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية

.لينا موسى ، ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

نحو مشاركة فاعلة للشباب
في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية *

لماذا ثمة حاجةٌ إلى الاستثمار في الشباب وإلى مشاركتهم في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية؟

يشكل المراهقون والشباب أكبرَ جيل في تاريخ الإنسانية، كما أن ما بين ثلث إلى حوالي نصف سكان الدول النامية لا تتجاوز أعمارُهم العشرين عاماً.

من بين صور الواقع الذي ينشأ فيه الشباب تنامي الفقر، والتفاوت الاجتماعي، وتدهور جودة التعليم، والتمييز بين الجنسين، وتفشي البطالة، وضعف النظم الصحية، والمشاركة المحدودة في عمليات اتخاذ القرار، وتسارع تيار العولمة.

ساهم كلٌ من الانفتاح على وسائط الإعلام وتحقيق فتوحات تكنولوجية متسارعة في ربط الشباب في مختلف أنحاء العالم بعضهم ببعض، حيث يتبادلون الأفكار والقيم والرموز، ولم يعودوا سلبيين. فالعديد من الشباب أصبحوا ينتظمون داخل منظمات وشبكات سواء بشكل رسمي أو غير رسمي. كما ظهرت ثقافةٌ شبابية عالمية وأضحى الشبابُ يساهم في بناء الثقافات العالمية والمحلية.

من بين إحدى أهم النتائج التي تمخض عنها التحولُ الديمغرافي الذي يقع في عدد من الدول ذات الدخل الضعيف أو المتوسط وجود عدد متنام من أفراد الفئة العمرية المنتجة، ولاسيما الفئات التي تتراوح أعمارها ما بين 15و24 سنة. ويُستخدم ما يسمى بـ "الربح" الديمغرافي أو "نافذة الفرص" الذي ينتج عن انخفاض معدلات الخصوبة والوفاة باعتباره طاقةً كامنة بالنسبة للحكومات من أجل قطف ثمار التوفر على فئة متنامية من البالغين في سن العمل مقارنة مع السكان المُعالين.

ولتجسيد هذه الطاقة، يتعين على الدول أن تنتهز فرصةَ توفر هذا الربح الديمغرافي لتقوم بالاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية المناسبة أملاً في تجاوز معضلة الفقر وبلوغ مستويات مستدامة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يعني أنه يتعين القيام بالمزيد من الاستثمارات في التعليم، وتمكين الشباب من المهارات التي يتطلبها عامل التنافسية فيسوق العمل، وإحداث فرص العمل، والاستثمار في المجال الصحي بما في ذلك الصحة الإنجابية الموجهة للشباب.

يقر عدد من المعاهدات والمواثيق الدولية بأهمية مشاركة الشباب. على سبيل المثال، ركز المؤتمر الدوليللسكان والتنمية 5 سنوات على ضرورة إشراك الشباب في وضع البرامج وتنفيذها كوسيلة لزيادة نجاعة التدخلات ذات الصلة، كما أقرت اتفاقيةُ الأمم المتحدة لحقوق الطفل حق الشباب في المشاركة الكاملة داخل مجتمعاتهم.

---

*لينا موسى، ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

لا يُعد الشباب مستفيدين من عملية التنمية فحسب، بل إنهم أطرافٌ فاعلة بإمكانها إحداث التغيير وتحقيق التنمية، وبالتالي، فلهم الحق ومن واجبهم التقرير في القضايا التي تهمهم بشكل مباشر، كما أن لهم الفرص والوسائل للقيام بذلك، وهو ما ينطوي على تطوير مهارات الشباب باعتبارهم أطرافاً فاعلةً بإمكانها إحداثُ التغيير، مع التركيز على المهارات القيادية. ويختزن مفهوم مشاركة الشباب طاقاتٍ هائلةً يمكن استثمارها بشكل عملي إذا وُضعت تدابير ملموسة لهذا الغرض.

يرتبط عدد كبير من الأهداف الإنمائية للألفية ارتباطاً وثيقاً بصحة الشباب وتنميتهم. لذلك، يمكن للاستثمارات الاجتماعية في تعليم الشباب وصحتهم وتشغيلهم أن يساعد الدول على بناء قاعدة اقتصادية متينة، ومن ثم يمكن لها أن تحد من انتقال الفقر بين الأجيال. ويمكن لهذه الاستثمارات إذا نفذت في الوقت المناسب وروعيت فيها المساواة بين الجنسين أن تساعد الدول على بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية كتحقيق تعميم التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ونقص الوفيات النفاسية، ومكافحة تنامي فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط الشباب.

كما تعتبر قدرةُ الدول على دمج الشباب في بناء المستقبل أحدَ العوامل التي تقوم عليها قاعدة التنمية في العالم النامي. ومن التدابير التي تكتسي أهمية بالغة تشجيع قيم المواطنة الفاعلة ودعم الشباب باعتبارهم قوة دافعة للتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. ويشكل استثناء الشباب من المشاركة الفاعلة وتهميشهم عائقاً أمام تحقيق التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، إذ لا يمكن مواجهة تحديات التنمية ما لم يتم إشراك الشباب بشكل فاعل.

يمكن لإحداث بيئة مواتية لمشاركة الشباب في تنمية البيت والمدرسة والمجتمع أن يساعد هذه الفئة على ممارسة الحقوق والمسؤوليات المنوطة بالكبار والمواطنين. ومن جهة أخرى، من شأن استثناء الشباب من المشاركة الفاعلة وتهميشهم أن يؤدي إلى نتائجَ خطيرة قد تفضي بهم إلى تنامي الشعور بالإحباط والوهن وتقويض التماسك الاجتماعي الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى تفاقم بعض المشكلات الاجتماعية كالفقر والجريمة والعنف والتطرف. ومن ثم، يتعين اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تعزيز مواطَنة الشباب الفاعلة، بما في ذلك رفع مستوى الوعي وتشجيع المشاركة وإقامة شبكات إقليمية وتعزيز الأنشطة وأشكال التبادل.

مفاهيم حول مشاركة الشباب

تشمل المشاركة الفاعلة للشباب الاعتراف بمكامن القوة لديهم واهتماماتهم وقدراتهم والعمل على تطويرها من خلال توفير فرص حقيقية لهم حتى يشاركوا في اتخاذ القرارات التي تمسهم على صعيد الأفراد والمجتمع.

يتعين إيلاء أهمية خاصة للعمل مع الشباب من خلال أشكال الشراكة بين الشباب والكبار، ويشمل

ذلك جمعَ الشباب بالكبار لتشجيع الفهم المتبادل لانشغالات الشباب المتعلقة بالسياسات، وتعزيز بيئة مواتية لهم وتعلم المهارات الحياتية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والصحة بما في ذلك الصحة الإنجابية، ومشاركتهم الشاملة. ويتطلب كل ذلك إحداثَ بيئة مواتية تساهم في بث نظرة إلى الشباب باعتبارهم مواطنين ومساهمين في التنمية، لا باعتبارهم سكاناً معرضين للخطر أو مثيري مشاكل.

يجب تحديد الآليات المؤسسية لإدماج جهود الشباب في السياسات والبرمجة (بما في ذلك التخطيط، والتنفيذ، والمراقبة، والتقييم) بالموازاة مع الاستثمارات الهادفة إلى بناء قدرات الشباب وتلقينهم المهارات القيادية من أجل دفعهم إلى نشر الوعي بشأن حقوقهم وقضايا التنمية.

يعتبر الفريق الاستشاري لشؤون الشباب التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان من الآليات الخلاقة. ويتكون هذا الفريق من الممثلين الشباب للشبكات الشبابية ويعمل على تشجيع دمج حقوق الشباب واحتياجاتهم في الحوار حول السياسات وأنشطة البرمجة على مستوى كل بلد. وفضلاً عن ذلك، دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل كبير في مسألة تطوير شبكات الشباب على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتحالف الشباب، وشبكة تثقيف الأقران، وتحالف الشباب الإفريقي، والشبكة الإفريقية للشباب حول السكان والتنمية... إلخ.

ويعمل عدد من هذه المنظمات عن طريق «الانترنت» وأظهروا نجاعة في نشر الوعي بشأن قضايا الشباب في عدة منتديات (ناقش منهاج عمل المؤتمر العالمي حول المرأة (بيجين زائد عشرة)، والمؤتمر الدولي حول السكان والتنمية+ 10، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، مسح السكان والصحة (MDHs) على الصعيد الدولي، وعلى صعيد المؤتمرات الدولية والإقليمية حول الإيد. وشبكة تثقيف الأقران الشباب هي شبكة عالمية لمثقفي الشباب من الأقران، وهي كذلك حركة اجتماعية للشباب الذين يتواصلون مع أقرانهم.

وتتواصل هذه الشبكة عبر «الانترنت»، حيث يتبادل أفرادها المعلومات والموارد والدروس المستخلصة، وتضم هذه الشبكة التي أطلقها صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي تتوسع باستمرار في عضويتها شباباً يشتغلون في المجالات الواسعة للصحة الإنجابية الخاصة بالمراهقين في وسط أوروبا وشرقها، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا وشرقها. ويتمثل الهدف من هذه الشبكة في ربط وتنظيم وتطبيق معايير الأداء في مشاريع تثقيف الأقران التي تطلقها مجموعة من المنظمات التي تعتمد بدورها على إستراتيجية ربط الأقران من أجل التواصل مع الشباب.

تعني مشاركة الشباب في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية إناطةُ قدر أكبر من المسؤولية بالشباب مع إشراكهم في كل التدابير. ويمكن أن يستثمر هذا العنصر في دمج انشغالات الشباب في صياغة السياسات وتبيان أهمية الاستثمار في تنميتهم.

تعتبر مشاركة الشباب ومساهمتهم في التعبير عن قضاياهم أمراً على جانب كبير من الأهمية. وبما

أن للشباب قنواتٍ مفضلةً للتعبير والتواصل، وبما أنهم في موقع يمكنهم من تحديد احتياجاتهم وتوقعاتهم، فإن إشراكهم في مجالات التنمية والتمثيل والإعلام (الإذاعة والتلفزيون) سيُحدث تأثيراً أكبر على المتلقين من الشباب.

كما يتعين إشراك الشباب في وضع أساليب تواصلية خلاقة من أجل إيصال الخطابات والرسائل بلغة سهلة وتطوير الخطابات بخصوص قضايا التنمية التي تعنيهم. ويتعين على الرسائل التواصلية أن تستوعب بشكل مناسب احتياجات السكان المهمشين.

تبرز الحاجةُ أيضاً إلى تشجيع مثقفي الأقران باعتبارهم قنواتٍ لإيصال الرسائل المتعلقة بالصحة بما فيها الصحة الإنجابية، وربط الأقران بالخدمات، والتحالف مع شبكات الشباب وروابطهم. كما يتعين على واضع خطط التنمية استثمار حيوية الحركات الشبابية وشبكاتها التواصلية من أجل نشر الوعي وإيجاد التدابير المناسبة بشأن القضايا ذات الأهمية كفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وسن الزواج.

وسعياً إلى تشجيع مشاركة الشباب بشكل فاعل ودمج رؤى الشباب في تصميم السياسات وتنفيذها، يتعين وضع قاعدة بيانات من خلال إجراء دراسات استقصائية خاصة وتوثيق تجارب الدول. ويمكن استخدامُ قاعدة البيانات في جهود نشر الوعي المتعلقة بالسياسات الرامية إلى تشجيع مشاركة الشباب ووضع السياسات المتعلقة بهم.

على سبيل المثال، دعَم مكتبُ صندوق الأمم المتحدة للسكان في سوريا دراسةً كمية ونوعية معمقة حول الشباب مكنت من جمع معطيات شاملة عن المشاركة المجتمعية للشباب، وعن تشغيلهم، وتعليمهم، وظروف عيشهم، وصحتهم بما في ذلك الصحة الإنجابية، والنوع الاجتماعي. وحددت الدراسةُ مجموعة من البيانات التي ساهمت في تبيان العلاقات والروابط بين مختلف المتغيرات كالشغل، والتعليم، والنوع الاجتماعي، والصحة الإنجابية والفقر والتنمية، والتي يتصل بعضُها ببعض وترتبط برفاهية الشباب الشاملة. وستساعد نتائج البحث على وضع إستراتيجية وطنية قائمة على البيانات وموجهة نحو الشباب.

دور الشباب التنموي : كيف تصبح التنمية تنمية مستدامة ؟

تعتبر التنمية المستدامة هدفاً سامياً باعتبارها من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، وتعني التنمية المستدامة أن التقدم الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن يتحقق دون أن يكون هناك نفاد للمواد الطبيعية، وهي أيضاً تلك التنمية التي يمكن أن تحقق الحاجات وطموح الحاضر دون تضحية بقدرة الأجيال على مواجهة احتياجاتهم، وهذا يعني إشراك وتعاون قدرات جميع فئات المجتمع دون استثناء. ولكي تحقق التنمية المستدامة الأهداف المرجوة منها فإنه من الضروري النظر إلى الفئات الأكثر حاجة والأكثر

تضرراً، أو ما يُعرف بالفئات المهمشة، وإفساح المجال أمامها للمشاركة والتعبير عن آرائها بحرية، دون أن تكون هناك سيطرة أو سطوة لفئة على أخرى.

ولتحقيق التنمية المستدامة لا بد أن يكون هناك ربط واضح وحقيقي بين جميع حلقاتها وفي ذات الوقت بين المشاركة والديمقراطية، وأن تكون هناك ممارسة فعلية لهذا المفهوم، وتوزيع للسلطات من خلال اللامركزية باعتبارها آلية مهمة من آليات التنمية المستدامة، وإذا ما أردنا لذلك أن ينجح فلا بد من إشراك الشباب في المشروعات التي تقوم على تنفيذها المؤسسات الدولية والإقليمية على أساس حكم القانون وتوزيع المسؤولية والمساءلة، مما يؤدي إلى مزيد من الترابط الاجتماعي وترشيد الأداء في مجال التربية والتعليم والصحة والاقتصاد والاستثمار والسلوك العام والمحافظة على البيئة وغيرها.

تعتمد استدامة التنمية على وجود وتوفر شبكة من الأجهزة والمؤسسات التي تضمن توفر الخدمات، وتوصل الفرد للاستفادة من الموارد المتاحة، وتزداد إمكانية تمتع الفرد بحقوقه، واحترام المجتمع لهذه الحقوق بازدياد وتنظيم هذه الأجهزة والخدمات، وبازدياد وضوح وسلامة العلاقة بينهما وتنبثق هذه الأجسام والأجهزة من السلطات الثلاث وهي السلطة التنفيذية بإداراتها المختلفة وآليات المراقبة والتنفيذ لديها بما فيها أجهزة الأمن المختلفة، والسلطة التشريعية وما لها من دور في التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، هذا بالإضافة إلى تمتع الفرد بحقوقه المختلفة من خلال بنية القوانين واللوائح ودرجة تقدمها وتطورها وما يحتويه ذلك من وجود آليات لمشاركة الشباب في وضع سياسات الدولة ومناقشتها، وهذا يتأتى من خلال احترام الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إن وجود واحترام مثل هذه الحقوق يؤدي في المحصلة النهائية إلى وجود تنمية متواصلة، لذلك ليس كافياً الاعتراف في الحق في التنمية وحقوق الإنسان في النظام القانوني الوطني، بل يجب على الدول أيضاً أن تكفل وسائل ممارسة هذه الحقوق والتمتع بها على أساس تكافؤ الفرص. وكمتطلبات لعملية التنمية المستدامة فإن ذلك يتطلب أن تكون الخطوات متتالية ومترابطة بعضها مع بعض، فأولاً بناء قاعدة معلوماتية موثقة بالمعطيات القائمة والموجودة داخل المجتمع، ثانياً دراسة وتحليل بشكل شامل وتكاملي لتحديد جميع احتياجات ومتطلبات تنمية المجتمع من مختلف الجوانب وفي كافة المجالات، وثالثاً اعتماد خطة تحدد الأهداف وترتب الأولويات المنوي تحقيقها مجتمعياً، وترسم السياسات والبدائل والمراحل الزمنية للتنفيذ، استناداً لجميع المتطلبات المتوفرة، ولكي تكون هناك ديمومة في العملية التنموية فهذا يتطلب أن تكون التنمية ذات شمولية، أي أن تشمل جميع أشكال وفروع التنمية دون استثناء، معتمدة على الذات في المقام الأول وتقليص الاعتماد على الخارج، وذات توجه إنتاجي لا سيما الإنتاج لغاية سد الاحتياجات المحلية أولاً. وللتقليل من نسبة البطالة

ثانياً، وللابتعاد عن خط الفقر ثالثاً بما يضمن الديمومة للعمالة.

إن الأساس الحقيقي للتنمية المستدامة يتحدد أساساً على مدى التركيز على الإنسان نفسه، فالإنسان هو أساس التنمية وعمادها، فالتنمية هي تنمية الناس وللناس ومن قبل الناس. بمعنى إشراكهم ومشاركتهم بالتخطيط والتنفيذ والرقابة والإشراف والتقييم، ولهذا يجب أن تكون التنمية المستدامة منطلقة من مجموعة من العمليات التي يجب أن تكون في إطار خطة طويلة قابلة للتحقيق لا تتأثر بغياب أفراد أو تتأثر بسبب فشل منهج في التطبيق أو تخضع للمزاج والهوى الشخصي، وبذلك تكون التنمية المتواصلة أشبه بالعقد متصلة مع بعضها البعض من خلال أهداف قريبة توصلنا إلى أهداف بعيدة، وتكون التنمية المتواصلة هي التنمية التي تحقق وتشبع احتياجات الحاضر للشباب دون الإخلال باحتياجاتهم المستقبلية، وبمعنى آخر هي الاستفادة من مصادر الثروة ليس اليوم فقط بل اليوم وغداً.

وعلى الجهة الأخرى، فإن لمؤسسات المجتمع المدني على اختلافها لا سيما المؤسسات الأهلية أهمية بالغة في عملية التنمية المتواصلة للشباب لما تتمتع به هذه المؤسسات من حرفية ومهنية وإمكانيات مختلفة ومتعددة، مما يؤهلها لأن تكون جنباً إلى جنب مع الناس في الحقل في المشروعات التنموية المستدامة، بالإضافة إلى تاريخها وخبراتها في هذا المجال وقدرتها على الوصول للفئات المهمشة، مما يعني إمكانية العمل على توعية الشباب بأهمية أدوارهم ومشاركتهم في العملية التنموية، وأن استدامة التنمية تعتمد أيضاً على الأولويات في ضوء استدامة الأثر، وهي أيضاً نابعة من المبادرات المحلية للشباب، إلى جانب جميع الفئات الأخرى.

المعيقات أمام مشاركة الشباب وآليات المعالجة

تتخذ المعيقات أمام مشاركة الشباب عدةَ أوجه، إذ يمكن للقواعد الثقافية أن يكون لها تفضيلٌ للعلاقات التراتبية بين الكبار والشباب. ويمكن أن يُنظر إلى الشباب باعتبارهم متلقين للخدمات لا بوصفهم شركاء فاعلين. كما يمكن أن تكون للشركاء من الكبار كالوالدين والمدرسين وصانعيالسياسات أفكارٌ مسبقة ومخاوف بخصوص العمل مع الشباب والعكس بالعكس.

على مستوى السياسات/ على المستوى السياسي، يمكن أن يحد نقصُ الآليات المؤسسية من مشاركة الشباب. بل حتى عندما يُدعى الشباب للمشاركة، تتخذ هذه المشاركة طابع الرمزية بدل أن تعبّرَ عن قدرة حقيقية على التأثير في القرارات.

يحول التفاوتُ بين الجنسين في بعض الأحيان بين مشاركة الفتيات خارج المحيط الأسري. لذلك، يتعين على العمل الرامي إلى تشجيع مشاركة الشباب أن يراعي أربعة مبادئ أساسية:

1. يجب أن تولي العدالةُ الاجتماعية اهتماماً خاصاً للمجموعات المهمشة والأكثر تعرضاً للمخاطر.

2. يتعين اعتماد نهج مبني على الحقوق لحماية حقوق الشباب، خصوصاً حقوق الصحة والتعليم والمشاركة.

3. يتعين اعتماد نهج يراع الاعتبارات الثقافية وينشر الوعي بطاقات الشباب وقضاياهم وانشغالاتهم بشكل دقيق وجذاب.

4. منظور جنساني يقر باحتياجات الفتيان ويترك مجالات مخصصة للفتيات ولاسيما الفقيرات والمعرضات للمخاطر بشكل أكبر.

يتعين على مشاركة الشباب أن تكفلَ تمثيلية عادلة لكل المجموعات الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر التي غالباً ما تهمش في الشبكات الشبابية. ويمكن أن كون المراهقون في حاجة إلى توجيه إضافي أو مناهج بديلة لمشاركتهم الفاعلة.

يؤثر عاملا السن والجنس والاعتبارات التعليمية واللغوية والمهنية والشخصية وغيرها على مشاركة الشباب فضلاً عن كونهم في حاجة إلى تعزيز قدراتهم لدعم مشاركتهم الفاعلة، وهو ما يستدعي تعزيزَ مهارات الشباب ف نشر الوعي والقيادة والتيسير، وتعبئتهم للعمل باعتبارهم فاعلين سياسيين بإمكانهم اتخاذ تدابيرَ جماعية بشأن القضايا الاجتماعية، وحملات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وتعزيز قيم المواطنة، وجمع التبرعات.

كما يتطلب ذلك تحليلَ ووضع تصورات بشأن احتياجات الشبكات الشبابية ومثقفي لأقران في مجال بناء القدرات ووضع مؤشرات لقياس مشاركة الشباب في وضع السياسات والبرمجة.

من شأن وضع نهج قائم على الحقوق في مجال نشر الوعي بمشاركة الشباب وتمكينهم بهدف المطالبة بحقوقهم مع إقرار مبدأ المحاسبة على تحقيق هذه الحقوق أن يحدث تغييراً حقيقياً على أرض الواقع.

لضمان إدراك الكبار والشباب رؤى بعضهم البعض وتغيير الأنماط التقليدية في العلاقات بين الكبار والشباب، يتعين على الجهود وأشكال التدخل أن تركزَ على تطوير مهارات الكبار والشباب على حدٍ سواء والاعتماد على نهج يراعي الاعتبارات الثقافية.

يتعين دمج اعتبارات النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في مشاركة الشباب. وتساهم مشاركة الفتيات في إشاعة قبول المجتمع لتنقل النساء وتمكنهن من إقامة روابط اجتماعية خارج المحيط الأسري.

الشراكة من أجل دعم مشاركة الشباب

تتمثل الإستراتيجية الرئيسة لتشجيع مشاركة الشباب في لحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في تعزيز أشكال الشراكة بين مختلف الشرائح والقطاعات والتي تتماشى مع مبدأ اعتبار حياة الشباب بشكل شمولي لا بشكل جزئي.

تتطلب أشكالُ الشراكة الموسعة إدماجَ المنظمات الدولية غير الحكومية وهيئاتها الوطنية المعنية بشؤون الشباب، والمنظمات العاملة في مجال الشباب، ووكالات الشباب الوطنية، ومجالس الشباب الوطنية، والتنظيمات الشبابية التابعة للأحزاب السياسية والمجموعات الدينية، ومجموعات الشباب داخل المجتمعات المحلية، ومجموعات التعبئة ونشر الوعي التي تُعنى بقضايا الشباب العامة أو الخاصة.

يمكن أن تشتغلَ شبكات الشباب وروابطها كآليات متينة لتعبئة الشباب بشأن القضايا التي تواجههم. ويمكن للتحالف مع هذه الشبكات أن يمنح فرصة دمج رؤى الشباب في مختلف الجوانب التي تتصل بالحياة السياسية والثقافية والاجتماعية. ويعمل الاستثمار في بناء قدرات الشباب القيادية على تسهيل ارتباط الشبكات الشبابية بالمنظمات غير الحكومية والجمعيات النسائية والحكومات ووكالات الأمم المتحدة ووسائط الإعلام والمجالس الوطنية الدينية وتنظيمات أخرى.

الخاتمة

إن أهمية مشاركة الشباب في العملية التنموية تمكن بداية في تحقيق الفرد لذاته وشعوره بأهميته وقيمته، وتالياً فإن الشباب عندما يشاركون في العملية التنموية فهم يشتركون في وضع الخطط وهذا يعني أن هناك إجماعاً على هذا المشروع أو ذاك، وبوضع الخطط بالمشاركة يشعر الشباب بحجم المشكلة التي يعانون منها، وبعملية المشاركة نكون قد حققنا ما يعرف بالرقابة الشعبية على الأداء الحكومي، مما يعزز الأداء الحكومي، وأيضاً العلاقة بين المجتمع وأجهزة الدولة المختلفة.

إن المشاركة تُبرز قيادات مجتمعية محلية وتعزز فرص نجاح المشروعات التنموية والتي قد يضفى عليها صفة الديمومة والاستمرارية بفعل المشاركة الحقيقية فيها واعتبار هذه الإنجازات مردودات على المجتمع نفسه، مما يعزز فرضية المحافظة عليها، وإذا كنا نتحدث عن معيقات التنمية من الناحية الاجتماعية والثقافية، فإن مشاركة قطاع الشباب في عملية التنمية يقلل من معيقاتها باعتبار المشاركة طوعية وإرادية وحرة وليست نابعة بفعل قانون أو أمر أو لائحة أو مرسوم، وبهذه الحالة تتعزز فرص التغيير المأمول نحو الأفضل والأحسن، والمشاركة بطبيعة الحال تقلل من الإنفاق الحكومي بفعل المساهمات المحلية، والذي قد يكون نابعاً في الأساس من الشعور بالمسؤولية والانتماء.

الشباب وتفعيل الحكم الصالح

الدكتور: محمد أبو غزلة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان.

الشباب وتفعيل الحكم الصالح *

تعاني المجتمعاتُ العربية من مشاكل أدت إلى تأخر عملية التنمية خاصة في المجالات الاقتصادية والسياسية. ولعل من أهم هذه المشاكل غياب الحكم الرشيد، فالحكمُ الفاسد يعتبر واحداً من أهم أسباب فشل الدولة والتخلف الاقتصادي والاجتماعي. أما الحكم الصالح الذي يقوم على مبادئ المشاركة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساواة وتكافؤ الفرص، وتحمل المسؤولية والشفافية والمحاسبة والرؤية الإستراتيجية فينظر إليه بشكل متزايد على أنه عاملٌ رئيسي في ضمان الازدهار الوطني وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي. هذا الحكم- وعلى الرغم من حضوره دائماً في الخطابات والمؤتمرات والبيانات- هو في الحقيقة ضعيفٌ في معظم دول العالم العربي.

فعلى سبيل المثال، تمكنت دولتان فقط هما الكويت والأردن من أصل 19 دولةً عربيةً من اجتياز أو حتى الوصول إلى متوسط التوزيع العالمي في مقياس التنمية الإنساني الخاص بالمحاسبة. أما باقي الدول الـ 19 فقد كانت دون المتوسط، وكذلك الأمر بالنسبة لفعالية الحكم ونوعية المؤسسات، فلم تتجاوز المتوسط العالمي سوى 8 دول عربية، ولهذا الوضع المتردي عواقبُ خطيرة تتمثل في تنمية بطيئة وغير مستدامة، ومشاكل اقتصادية خطيرة وفي بعض الحالات اضطرابات اجتماعية وانتفاضات شعبية.

هناك اتفاقٌ عام بين النخب والمسؤولين وعامة الناس في العالم العربي على أنه بدون الحكم الصالح والرشيد فلن تكون هناك تنميةٌ إنسانية مستدامة، وإذا كان الحكمُ الرشيد والقضاء على الفساد يحتاج إلى قيادة راشدة، فان إيجاد مثل هذه القيادة هو في الحقيقة مسؤولية جميع قطاعات المجتمع وفئاته.

ولأن الشبابَ يشكلون نسبةَ النصف أو يزيد في المجتمعات العربية، فان دورَ الشباب في إيجاد هذا النوع من القيادة والحكم هو أمر أساسي. إلا أن المشكلةَ هي أن فئةَ الشباب في العالم العربي، مثلُها مثل الحكم الرشيد نفسِه، غائبة ولم يتم توظيفها حتى الآن، وحتى عندما يتم إشراكُها بشكل أو بآخر فلا يكون لها عادةً دورٌ فاعل في عملية صنع القرار، أو حتى في القرارات التي تتعلق بقضاياهم الخاصة أو مستقبلهم.

هذا لا يعني أن بعض الدول مثل الكويت وقطر والبحرين والأردن والمغرب لم تتخذ خطوات هامة لضمان تطور قطاع الشباب، إلا أن هذه الخطوات غالباً ما تتعلق بقطاعات محددة مثل التعليم والرياضة، وهي على كل حال دون الطموحات، علاوةً على ذلك فان السياسات التي يتم تبنيها من قبل بعض الحكومات للتعامل مع هذه القضية غالباً ما تتجاهل العقبات الحقيقية التي تواجه الشبابَ العربي.

---

* الدكتور: محمد أبو غزلة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات لبنان.

فالمشكلةُ تتمثل في غياب هذا الدور ليس فقط لأسباب تتعلق بالسياسات المتبعة على المستوى الرسمي، وإنما أيضاً لأسباب ترتبط مباشرةً بالشباب أنفسهم من جهة وبالمجتمع والثقافة السائدة من جهة أخرى. ولهذا فإننا نسعى هنا للإجابة عن تساؤلين اثنين: الأول، لماذا لا يزال الشبابُ العربي مقارنة بنظرائهم في الدول الأخرى خاصةً في العالم المتطور غائبين أو لم يتم حتى الآن توظيفُهم والاستفادة من طاقاتهم في عملية التنمية؟ بمعنى آخر، ما هي العقباتُ التي تحول دون وجود دور فاعل للشباب في إيجاد الحكم الرشيد وفي المشاركة فيه أيضا؟ الثاني، كيف يمكن التعاملُ مع هذه العقبات والتغلب عليها؟

على الرغم من أهمية هذا الموضوع فلم يتم حتى الآن التعاملُ مع هذه المسألة بشكل شامل ومنظم. ومع ذلك فهناك عددٌ قليل من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ولكن غالباً في إطار وسياق تعاملها مع مواضيع التنمية البشرية في العالم العربي.

وأحدث هذه الدراسات التي قام بها اتحادُ البرلمانيين العرب الشباب بالتعاون مع برنامج التنمية في جامعة القاهرة وبدعم من برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (2007). قامت هذه الدراسة بمسح الظروف الحالية للشباب في العالم العربي وحالة التشريعات التي تم سنها من قبل البرلمانات والحكومات العربية لضمان حقوق الشباب ومعالجة المشاكل التي يواجهونها في العالم المعاصر.

ولهذه الدراسة أهميةٌ خاصة لأنها تزودنا بقاعدة بيانات لأوجه محددة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للشباب العرب. ومع ذلك ولأن مدى الدراسة هو التعامل مع هذه الظروف من منظور قانوني، فهي لم تتعامل مع الأسباب التي أدت إلى الانخراط الضعيف للشباب العرب في الحياة العامة وفي حل مشاكلهم. وهناك دراسةٌ أخرى مهمة قام بها برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، فهذا البرنامج يُصدر تقريراً سنوياً شاملاً عن حالة التنمية الإنسانية في العالم العربي والتي تتضمن مسائل تتعلق بالديمقراطية والحكم الصالح.

فتقرير عام 2002 الخاص بـ ‹خلق فرص لأجيال المستقبل› قام بتحليل التنمية الإنسانية في 22 دولةً عربية بطريقة صريحة واستشرافية، فقام بقياس مؤشر التنمية الإنسانية من خلال أربعة متغيرات: متوسط الحياة، وتعليم البالغين، ونسبة الانخراط في التعليم، والناتج المحلي الإجمالي. تناول التقريرُ وضعَ الشباب كقسم أو جزء من الانجاز المعرفي. واعتماداً على استطلاعات الرأي والاستبيانات في العديد من الدول العربية، فقد أشار التقرير إلى أن التوظيف والتعليم والمشاركة السياسية هي من بين أهم اهتمامات الشباب العربي، وأن51% من الشباب الأكبر سناً عبروا عن الرغبة في الهجرة إلى الخارج، وقد اعتبر هذا معياراً على عدم رضاهم وخيبة أملهم من الأوضاع الحالية وتوقعات المستقبل في دولهم الأصلية. وعليه، فان عدم الانسجام بين طموحات الشباب وانجازاتهم أدى في بعض الحالات إلى الانعزالية والعدائية واللامبالاة والشعور بعدم الرضا.

وفي دراسة أخرى توصل المجلس الأعلى للشباب والرياضة في مصر إلى نتيجة مفادُها أن الرياضة تتصدر لائحة اهتمامات وأولويات الشباب، بينما احتلت المشاركةُ السياسية اهتماماً متدنياً جداً.
وفي نفس السياق، أظهر استطلاعٌ للرأي قام به مركز الأردن الجديد للدراسات أن معظم الأردنيين الشباب يرون المشكلة الاقتصادية وخاصةً البطالة تحدٍ حقيقي ومشكلة أساسية تواجههم هذه الأيام.
ومع كل هذا، فحتى الآن لم تعط تقاريرُ ودراسات برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة والدراسات الأخرى ذات الصلة اهتماماً مناسباً للعقبات الحقيقية التي تواجه الشبابَ العربي وتحد من دورهم في تعزيز الحكم الرشيد. لقد قامت معظم الدراسات بوصف ظروفهم وأكدت على الأهمية والحاجة إلى توظيف طاقات الشباب في التنمية السياسية والاقتصادية، وفي عملية صنع القرار(تقرير التنمية 30-2002، 29)، إلا أنها فشلت في تتبع الجذور أو الأسباب الحقيقية للمشكلة.
أن الحكم الصالح أساسه الشفافية والمساءلة اللذان يشكلان شرطان من شروط تحقيق التنمية، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما الآخر، فلا شفافية بدون مساءلة ولا يمكن أن تتحقق المساءلة دون توفر الشفافية، والتي تعتمد على التدفق الحر للمعلومات وفق المبادئ القانونية كما أن الشفافية تقي إلى حد كبير من الأخطاء في العمل الحكومي ومن سوء تقدير الموارد، وتساعد الإدارات الحكومية على ضبط موازناتها بما يحقق استثمار أفضل للمال العام. وأن الحديث عن التنمية الإنسانية المستدامة والحكم الصالح ما زال في مرحلتهما الأولى، وخصوصا في العالمين العربي والإسلامي، فحتى عهد قريب وربما قبيل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، كان المقصود بالتنمية هو النمو والتطور الاقتصادي، واستبدال التركيز من النمو الاقتصادي، إلى التركيز على التنمية البشرية والى التنمية المستدامة فيما بعد، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولاً إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بالاستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط طويل.
إن الحكم الصالح يرتبط بالتنمية من خلال توجه الحكم الصالح لتلبية احتياجات ومصالح المواطنين وكذلك الاستجابة لمتطلباتهم الجديدة والطارئة، بما يشمل ليس فقط احتياجاتهم الأساسية من مآكل ومشرب فقط، بل كذلك احتياجاتهم من أجل تحقيق الرفاه ومن أجل توسيع خياراتهم وفرصهم وقدراتهم على تقرير المصير الفردي والجماعي سواء بسواء، وهو ما يشكل جوهر العملية التنموية المتجهة نحو توسيع فرص وخيارات المواطنين.
ومن هنا، تهدف هذه الأزمة إلى التعامل مع هذه الأسباب الجذرية ومناقشة الحلول المقترحة.
ولتحقيق هذا قمتُ بمراجعة نتائج الدراسات المتعلقة بهذه القضية، وتقارير الأمم المتحدة وعمليات المسح الميدانية واستطلاعات الرأي التي أُجريت حول هذا الموضوع، ثم حددتُ العقبات الأساسية التي تواجه الشبابَ العربي وتحد من دوره في تعزيز الحكم الرشيد في العالم العربي، وبعد ذلك تمت

مناقشة بعض الحلول المقترحة وبيان إمكانية مساهمتها في حل المشكلة.

أولاً: العقبات التي تحد من دور الشباب في إيجاد الحكم الصالح

هناك العديدُ من العقبات والعوائق التي تحد من مشاركة الشباب في العمل العام وتُقيد دورَهم في إيجاد الحكم الرشيد. واعتماداً على البيانات المستخلَصة من الدراسات والتقارير الخاصة بواقع الشباب العربي، فقد تم تحديد مجموعة عوائق رئيسية: فهناك عوائق تربوية تعليمية، وعوائق اجتماعية ترتبط بالتقاليد والأعراف السائدة، وعوائق سياسية ترتبط بغياب الممارسة الديمقراطية الحقيقية وعدم احترام حرية الرأي، وأسباب قانونية تتمثل في غياب التشريعات التي تضمن وتنظم مشاركةً فعالة للشباب في الحياة العامة، وعوامل نفسية ارتبطت بالقمع أو الكبت، ليس فقط ذلك المرتبط بالسلطة بل ما يتعلق منه بالأسرة أيضاً، وعوائق ترتبط بانعدام الهياكل الملائمة التي يفترض أن تتولى تنظيم النشاطات الشبابية في المجال السياسي، و عوائق ترتبط بانعدام اهتمام العديد من منظمات المجتمع المدني بقضايا الشباب، وعوائق ترتبط بنظم التعليم والأمية، وعوائق تتعلق بالمشكلات الاقتصادية، وهناك عوائق ترتبط بالضعف العام للأحزاب السياسية والتنظيمات الحركية المتعددة، وعوائق تتعلق بتجاهل أو عدم تناول وسائل الإعلام الجاد لقضايا الشباب وعدم طرح المواضيع التي تتعلق بتنمية مهارات المشاركة السياسية والشورية. وفيما يلي عرضٌ لأهم العوائق والعقبات التي تحول أو تحد من انخراط الشباب في العمل العام ومن تفعيل دورهم في إيجاد الحكم الرشيد في المجتمعات العربية:

1. العوائق المرتبطة بالتعليم

تلعب نُظم التعليم دوراً أساسياً في التنمية البشرية وفي نشوء الأمم وانحلالها. ولقد ركز الإسلامُ وغيرُه من الديانات السماوية على أهمية العلم ودوره في بناء المجتمعات والحضارات. ووفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربي فإن ‹المجتمع الذي يستند على المعرفة هو المجتمع الذي تكون فيه عمليةُ إنتاج وتوزيع وتطبيق المعرفة هي المبدأ الناظم لكل أوجه النشاط الإنساني: أي أن الثقافة في المجتمع يمكن أن توفر الوسيلةَ لتوسيع مدى الحريات الإنسانية وتعزيز القدرة على ضمان تلك الحريات من خلال الحكم الصالح وتحقيق الأهداف الإنسانية الأخلاقية العليا من عدل وكرامة إنسانية›.

وعلى الرغم من الإرث التاريخي العريق للعرب والمسلمين في مجال العلم والمعرفة، فان المجتمعات العربية تعاني من مشاكل في التعليم تنعكس سلباً على عملية الإصلاح والتنمية التي تحتاجها الأمة. فتقرير التنمية الإنسانية لعام 2002 يعتبر النظم التعليمية الفقيرة ومعدل الأمية المرتفع أنها من بين الأسباب الرئيسية لضعف وفقر القدرات البشرية في العالم العربي. وهناك أوجهٌ متعددة لضعف النظم التعليمية في العالم العربي:

الأول يتعلق بالمناهج الدراسية، فالمدارس والجامعات تركز بشكل عام على التلقين أكثر من التفكير النقدي والمستقل. فهناك تراجع لدور المدرسة وعدم قدرتها أحياناً على أداء واجبها التربوي، بل واتباع أساليب التلقين وعدم تشجيع الطلبة على الاستقلالية في التفكير وحرية الرأي.

ويترتب على هذا بالطبع ضعف الثقة بالنفس وانعدام الإبداع، كما أن تعمد إهمال قضايا الحكم والسياسة من منظور علمي وعملي في مناهج التربية والتعليم وغياب برامج التنشئة والتثقيف السياسي في معظم نظم التعليم وبمراحله المختلفة خاصةً مرحلة المدرسة يشكل عائقاً رئيسياً أمام قدرة الشباب على لعب دور فعال في إيجاد الحكم الرشيد. وكذلك فان غياب التربية السياسية البناءة في معظم المناهج العربية وعلى مستويات مختلفة وخاصة في المدرسة أدى إلى ظهور جيل غير واع أو غير مدرك لحقوقه وواجباته المدنية والسياسية، فبدل أن تركز مناهجُ التاريخ والثقافة السياسيةً مثلاً على مبادئ الحكم الصالح وكيف يمكن تطبيقُها وممارستها في الحياة اليومية، وبدلاً من غرس وتكريس الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، فقد أصبحت تتمحور حول تمجيد الزعماء والنخب السياسية من جهة، وتناول نظم الحكم الغربية من جهة أخرى، بينما قطعت حاضرَ هذه الأمة بأولها.

المظهر الثاني لضعف التعليم هو الأمية التي تحرم المواطنَ حقاً من حقوقه الأساسية التي يترتب عليها فقدانُه لحقوقه الاجتماعية والسياسية الأخرى، كعدم القدرة على الانخراط أو الإسهام في المجال السياسي أو في تكوين الرأي العام وصنع السياسة والقرارات العامة.

فتقرير التنمية الإنساني لعام 2002 قدر عددَ الأميين في العالم العربي بـ 65 مليوناً من مجموع 280 مليوناً، ثلثاهم من النساء. أما منظمة التربية والثقافة العالمية (الالسكو) فقدرت العدد في تقريرها الصادر عام 2005 بـ 70 مليوناً، ولكن هذا العدد قفز بشكل دراماتيكي في السنتين التاليتين ليصل إلى99.5 مليون أي29.7% من إجمالي عدد السكان، حوالي75 مليوناً من هؤلاء تتراوح أعمارُهم ما بين 15 و45 سنة. هذا العدد يعتبر رعباً حقيقياً إذا عرفنا بأنه يمثل حوالي 40% من نسبة الأمية في العالم.

وعلى الرغم من أن أبعاد وتأثيرات هذه المسألة تختلف من دولة إلى أخرى بسبب الاختلاف في عدد السكان والموارد الاقتصادية، فان هذه الزيادة الحادة في نسبة الأمية تبرهن على فشل نظم التعليم في الدول العربية، والأكثر خطورةً أنها تشكل تهديداً خطيراً للتنمية الاجتماعية في العالم العربي.

المظهر الثالث لتخلف نظم التعليم هو ضعف الوصول أو الاستفادة من وسائل المعرفة الحديثة.

فقد استخدم تقرير عام 2002 عددَ مستخدمي الانترنت كمقياس أو معيار للوصول إلى المعرفة، واستنتج أن الدول العربية تحتل مستوى متدنياً جداً على الصعيد العالمي بالنسبة لاستخدام واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي حتى أقل من منطقة إفريقيا وراء الصحراء.

وقد عزا التقريرُ هذا الوضع إلى غياب سياسات وطنية خاصة بالمعلوماتية تقوم بتحديد الأهداف والأولويات، وبتنسيق القطاعات المختلفة وبتشكيل وصياغة بدائل إستراتيجية فيما يتعلق بإيجاد البنية التحتية وتطوير الموارد البشرية والمعلوماتية.

المظهر الرابع والذي يؤثر سلباً على تقوية وتوظيف الشباب هو معدل الإنفاق المتدني جداً على البحث العلمي وعمليات التطوير في العالم العربي. عادةً ما يُعزى ضعف البحث العلمي في العالم العربي إلى مشاكل فنية تنظيمية، وأخرى مالية اقتصادية: فنياً وتنظيمياً، يفتقد البحث العلمي في العالم العربي لإستراتيجيات وسياسات طويلة الأمد: مالياً واقتصادياً هو يعاني من نقص حاد في الموازنات أو المخصصات، فالإنفاق على البحث العلمي والتطوير كان فقط 0.4% عام 1996، مقارنةً بـ 1.26% لكوبا عام 1995 و2.35% لإسرائيل عام 1994 و2.9% لليابان عام 2004.
وتشير أحدث الإحصائيات الصادرة من «اليونسكو» إلى أن الدول العربية تنفق فقط 1.7 بليون دولار أمريكي على البحث العلمي عام 2004، والتي تشكل 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي بينما تنفق دولةٌ صغيرة كإسرائيل 9.7 بليون دولار (أي 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي) على البحث العلمي المدني فقط عام خلال عام 2004.
كل هذه المشاكل تمثل معوقاتٍ أساسيةً أمام تفعيل دور الشباب ليس فقط في إيجاد الحكم الرشيد وإنما أيضاً في رسم معالم المستقبل الذي ينتظرهم.

2. المعوقات المرتبطة بالمشكلات الاقتصادية

على الرغم من ضخامة الموارد الطبيعية التي تملكها الدول العربية، فإن هناك تفاقماً للمشكلات الاقتصادية في معظم هذه الدول، ومن أهم هذه المشاكل الفقر والبطالة. وعلى الرغم من ترابطهما فان الأخير يعتبر المشكلة الأكثر خطورةً التي تواجه الشباب العربي. ولعل النمو السكاني الكبير يعتبر واحداً من الأسباب، خاصة وأن هذا النمو يتطلب على الأقل 5 ملايين وظيفة سنوياً. علاوة على ذلك فان فشل نظم التعليم العربية في الاستجابة بشكل سليم لمتطلبات السوق أدى إلى زيادة عالية في نسبة البطالة بين الشباب الذين يمتلك غالبيتهم مؤهلاتٍ علميةً عالية.
فالبطالةُ المتزايدة وانحسار فرص العمل خاصة مع الانتقال إلى اقتصاد السوق والخصخصة دون مراعاة الظروف الاقتصادية للغالبية العظمى من المواطنين وما يحمله ذلك من توترات اجتماعية وسياسية خطيرة يشكل هو الآخرُ عائقاً أمام مشاركة الشباب في الحياة السياسية والعمل بجدية لإيجاد وتعزيز الحكم الصالح. إن خطورةَ البطالة تكمن ليس فقط في عواقبها المؤذية على مستوى المعيشة وإنما أيضاً في انعكاساتها الاجتماعية الخطيرة. فالبطالة قد تخلق آثاراً نفسيةً فيما يتعلق بعملية التكيف

الاجتماعي، فهي مثلاً تزيد من احتمالات الانخراط في أعمال إجرامية.
أشارت دراساتٌ إلى أن التغير بنسبة1% في معدل البطالة يؤدي إلى زيادة جرائم القتل بنسبة 6.7%، وجرائم العنف بنسبة 3.4% وجرائم الاعتداء على الأملاك بنسبة 2%-1. علاوة على هذا فان للبطالة آثاراً اقتصادية، فالإنسان هو المورد الاقتصادي الأول في أي مجتمع، وبالتالي فان أي تطور اقتصادي يعتمد على إعداد هذا المورد علمياً من أجل أن يكون قادراً على أداء دوره في نمو وتطور مجتمعه. والبطالة تضعف قيمة الإنسان كمصدر اقتصادي ومن ثم تهدر الموارد البشرية.
وبسبب كل هذه المشاكل الاقتصادية، فان العديد من الشباب العربي مهتم بإيجاد العمل وإشباع حاجاتهم الأساسية. ولهذا فان هناك إحساساً متزايداً بين الشباب في البلاد العربية بعدم جدوى مشاركتهم في الحياة السياسية لاعتقادهم بأن هذه المشاركة لن تؤدي إلى حل مشاكلهم الاقتصادية. فهم ليسوا متشائمين فقط، وإنما أيضاً محبطين لأن المشاكل الاقتصادية تتفاقم بشكل خطير في معظم البلاد العربية.

3. العوائق الاجتماعية أو الثقافية

تلعب الأسرةُ دوراً هاماً في حياة المجتمعات عامة وفي حياة المجتمعات العربية والإسلامية خاصة، بل إن الإسلام يعتبر الأسرة اللبنة الأساسية في عملية التربية وبناء المجتمع الصالح. وعليه، فان التنشئة العائلية لها دور أساسي في تشكيل منظومة القيم التي تزيد أو تحد من الانخراط الإيجابي للشباب في العمل العام وفي عملية الإصلاح والتغيير التي يحتاجها المجتمع، إلا أن ابتعاد العديد من الآباء والأمهات عن اتباع الأساليب السليمة في التربية أدى إلي ظهور بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الخاطئة والتي من ضمنها التبعية والكبت وأحياناً القمع وما يرتبط به من عوامل نفسية.
وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير أنماط من السلوك السلبي لدى الشباب من ضمنها عدم القدرة علي إبداء الرأي حتى في المسائل التي تخصه أحياناً، وضعف الشخصية والاستعداد المبدئي للتلقين، وهو ما يؤثر سلباً على عملية الإبداع والتفكير السليم والقدرة على حل المشكلات. ولقد بينت دراساتٌ أجريت في هذا السياق في بعض الدول العربية كالأردن للتعرف على بعض آراء الشباب حول بعض القضايا التي تهمهم. إن تدخل الأسرة في شؤون الشباب، وصعوبة التفاهم بين الأجيال أحياناً، و التمييز بين البنين والبنات في بعض الأسر، وعدم مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، وأخيراً ضعف دور الأسرة في تنشئة الشباب بشكل عام تعتبر من العوائق التي تحد من دور الشباب في العمل العام والمساهمة بفعالية في حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع.

4 . العوائق المرتبطة بالثقافة السياسية السائدة

تتشكل ثقافةُ أي مجتمع ومن ضمنها الثقافةُ السياسية بالطبع، وفقاً لعواملَ من أهمها: القيم والتعاليم الدينية، التقاليد والعادات والأعراف السائدة، مستوى الوعي العام المرتبط بالتعليم والمعرفة، ودرجة المشاركة السياسية، سواء كان ذلك من خلال مجالس نيابية أو مجالس شورى. وفي هذا السياق تتشابه الثقافةُ السياسية في المجتمعات العربية مع وجود اختلاف بسيط في طبيعة القيم الحاكمة لهذه الثقافة من مجتمع إلى آخر وفقاً للظروف والتجارب التاريخية التي مر بها هذا المجتمع أو ذاك.

ولكن الملاحظ أن ما يحكم هذه الثقافة بشكل عام هي قيمُ الولاء للسلطة وللنظام الحاكم ربما أكثر من الولاء للمجتمع والوطن، والقبول بالأمر الوقع والتعصب الفكري وعدم تقبل الاختلاف والنقد والحوار المبني على أسس موضوعية. وغالباً ما تلعب مؤسسات عدة دوراً في تشكيل هذه الثقافة كالأسرة والمدرسة والجامعة وأحياناً المسجد، بالإضافة إلى بعض التنظيمات السياسية والحركات الدينية. وتؤثر مثل هذه الثقافة على سلوكيات الشباب وثقافتهم العامة، فتبرز قيم تمجيد السلطة عند البعض، وضعف الثقة بالسلطة الحاكمة عند البعض الآخر، فيما تسودُ اللامبالاة أو عدم الاكتراث عند العديد منهم. ومما يزيد من تفاقم هده المشكلة ويساعد على تعزيز هذا الشعور السلبي هو عدم اهتمام السلطة الحاكمة بحل مشاكل الشباب وهمومهم وتطلعاتهم.

5 . العوائق المرتبطة بأوضاع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني

تعتبر التنظيماتُ السياسية والجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني من أهم القنوات الرئيسية للمشاركة في العمل العام والحياة السياسية، إلا أن ضعف هذه القنوات والمشاكل المتعددة التي تواجهها تشكل هي الأخرى عائقاً أمام قدرة الشباب على إيجاد الحكم الرشيد والمشاركة في الحقل العام. فعدم اهتمام بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية والدينية أيضا بالشباب أو عدم منحهم مواقع قيادية في الإدارة والعمل السياسي يؤدي إلى انعدام الثقة بين الشباب والقائمين على هذه التنظيمات، ما يؤدي بدوره إلى عدم اقتناع الغالبية العظمى من الشباب بهذه الجماعات أو الأحزاب.

فغالبية هذه التنظيمات هي في الواقع تنظيمات نخبوية وتعتمد بشكل أساسي على مجموعة من المتنفذين الذين عادة ما يسعون إلى المحافظة على مكاسبهم وعدم إعطاء الفرصة للتجديد وتوريث القيادة، وبالتالي الحيلولة دون مشاركة الشباب بشكل فعال في العمل العام والإصلاح وإيجاد الحكم الرشيد. كما أن مؤسسات المجتمع المدني الناشئة في البلاد العربية ما زالت غير قادرة على استقطاب الشباب إما لطبيعتها النخبوية أو لارتباط بعضها بالخارج أو لفقدانها البرامج الحقيقية لاستغلال طاقات الشباب وتفعيل دورهم في العمل العام و إعطائهم أدواراً قيادية تؤهلهم لقيادة المجتمع في المستقبل.

هذا الواقع الذي تعيشه العديد من الأحزاب والجمعيات السياسية وحتى بعض الحركات الإسلامية، شكل قناعة لدى نسبة كبيرة من الشباب بعدم جدوى مشاركتهم في مثل هذه التنظيمات أو الأحزاب.

كل هذه المشاكل المرتبطة بالتنظيمات السياسية، إلى جانب عدم وجود آليات حقيقية، و«ميكانزمات» فعالة لربط الشباب ببيئة النخب السياسية المؤثرة، حدت من المساحة المتوفرة للشباب للتعبير عن آرائهم، والمشاركة بفعالية في جهود ترويج الديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد. فبسبب الوضع الصعب والمتردي للأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني فان غالبية الشباب أصبحوا يعتقدون أن أية مشاركة في هذه التنظيمات لن تكون مجدية ولن تحقق لهم التغيير المطلوب.

6. العوائق القانونية

تتمثل العوائق القانونية في غياب التشريعات التي تشجع وتنظم وتضمن مشاركة فعالة للشباب في الحياة السياسية ومساهمتهم في مواجهة التحديات التي تواجه مجتمعاتهم على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. فهناك فقط أربعة من22 دستوراً عربياً تشير إلى مصطلح الشباب في موادها. وعلى الرغم من أن هذا لا يعني بالضرورة أن الدول العربية تتجاهل هذه الشريحة الأساسية من المجتمع، فهو يظهر غياب التصنيفات العمرية في العالم العربي. كما أن ثلاث دول فقط لديها قانون خاص بالشباب: السودان1981، الأردن1987 وفلسطين2003، أضف إلى ذلك أن غالبية البرلمانات العربية ليس لديها حتى لجان للشباب.

والأمر لا يقتصر على غياب التشريعات الضرورية، بل يوجد تشريعات تحد بالانخراط الشباب في العمل العام والعمل السياسي. فهناك مثلا قوانين وأنظمة تحصر المشاركة السياسية في أعمار متقدمة قد تصل إلي40 عاما في بعض الدول، سواء كانت المشاركة على مستوي المجالس المحلية أو النيابية أو الشورية أو الرئاسية، حتى وإن كانت هذه الانتخابات في معظمها انتخابات شكلية.

فالسن القانوني أو سن الرشد في الكويت هو21 سنة، بينما يحدد القانون في كل من الأردن والبحرين28 سن الترشيح بـ30 سنة. كما أن هناك قيوداً قانونية على مشاركة قطاع كبير من الشباب في الشأن السياسي وهم طلبة الجامعات والمعاهد العلمية، حيث لا يُسمح لهم الانخراط في نشاطات سياسية أو الانضمام إلى تنظيمات سياسية أو دينية أو حزبية. بالإضافة إلى هذه القيود، فان هناك بعض الدول لديها شروط قاسية.

ففي الجزائر مثلا يشترط في المترشح للرئاسة أن يكون قد شارك في الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. فوفقاً لقانون الانتخابات الأساسي لعام1997 فان عليهم أن يقدموا شهادة تثبت هذه المشاركة. إن مثل هذا الشرط يمنع ليس فقط الشباب وإنما أيضاً الغالبية الساحقة من الشعب الجزائري

من ممارسة أحد حقوقه السياسة الأساسية.
كل هذه القيود تحد من المشاركة السياسية للشباب وتحرمهم من فرص حقيقية ليصبحوا مواطنين صالحين وفاعلين خلال واحدة من أهم مراحل الأداء والإبداع في حياتهم.

ثانياً: الحلول المقترحة

إن هذه المشاكل والعقبات سالفة الذكر مترابطة ومتداخلة وتؤثر ببعضها البعض، وبالتالي فهي تتطلب حلولاً جوهرية وأساسية في إطار خطط وطنية شاملة للإصلاح السياسي والاقتصادي في المجتمعات العربية. ولا شك أن إدارة ومعالجة هذه المشاكل هي مسؤولية ليس فقط الحكومات، وإنما أيضا الشباب أنفسهم. ومن بين المقترحات التي يمكن أن تساعد على حل هذه المشاكل ومن ثم تفعيل دور الشباب في إيجاد وتعزيز الحكم الرشيد ما يلي:

1. صلاح النظم التعليمية

يجب تطوير نظم التعليم في العالم العربي بطريقة تسمح بتعليم وممارسة مبادئ الحكم الرشيد. فمن الضروري إصلاح المناهج التعليمية المدرسية والجامعية، خاصة ما يتعلق منها بالتخصصات الاجتماعية والإنسانية بحيث تستمد شكلاً ومضموناً من قيم المجتمع السليمة ومن تعاليم الدين السمحة.

وهنا لا بد من تطوير مناهج خاصة تتناول مبادئ الحكم الرشيد ووسائل إيجاده ونماذج من تطبيقاته، إلى جانب البرامج المدروسة التي تعالج مشكلات الشباب وتلبي احتياجاتهم وتعدهم إعداداً سليماً في الدين والخلق والسلوك. وإلى جانب إصلاح المناهج التعليمية فلا بد من تطوير برامج تربوية للطلبة والشباب في المدارس والجامعات يتم من خلالها ممارسة الحكم الصالح وعملية الشورى والديمقراطية من أجل التأثير في العملية السياسية وعملية صنع القرار. ويجب ألا تقتصر العمليةُ التعليمية وتطوير هذه المناهج على المدارس والجامعات، بل يجب أن تتعداها لتصل إلى الشباب العربي خارج المدرسة والجامعة.

ولا بد أيضا من نشر الوعي بمفهوم الحكم الرشيد والمسؤولية المدنية لدى جميع فئات المجتمع وقياداته السياسية والتقليدية والدينية أيضاً، وفي هذا السياق لا بد من إصدار كتب ومجلات متخصصة يتم عرضها بأسلوب علمي مبسط ومقنع يوضح أهمية الحكم الرشيد وقدرته على حل مشكلات المجتمع.

2 . سن التشريعات القانونية

من أهم الخطوات التي يجب أن تُتخذ لتفعيل دور الشباب في العمل العام وفي إصلاح المجتمع وبالتالي إيجاد الحكم الرشيد إصدار التشريعات الخاصة بالشباب وتقنين الأنشطة والتنظيمات الشبابية ودعمها وتشجيعها، ولعل مثل هذا التقنين يقع في الأساس على عاتق السلطات والمجالس التشريعية . وفي هذا السياق يمكن للشباب أن يضغطوا على هذه المجالس من خلال دعم المرشحين والكتل التي تتبنى برامجهم وطموحاتهم .

فالشباب يشكلون القوة الانتخابية الأكبر في المجتمعات العربية، ولهذا فإن لديهم القدرةَ على لعب دور حاسم في تشكيل البرلمانات والمجالس التشريعية . كما أن على المجالس التشريعية سواء كانت برلمانات أو مجالس شورى القيام بتشكيل لجان برلمانية دائمة تُعنى بقضايا الشباب وحثها على إقامة علاقات فعالة مع المنظمات والاتحادات الشبابية في بلدانها، والقيام بوضع برامجَ لتبادل اللقاءات وعقد الندوات بين البرلمانيين الشباب في البرلمانات ومجالس الشورى الموجودة في البلاد العربية . ومن المهم أيضاً أن يم تنظيمُ ندوات ومنتديات برلمانية منتظمة أو دورية لبحث ومعالجة القضايا التي تهم الشباب .

3 . انخراط الشباب في العملية الديمقراطية

تشهد بعضُ الدول العربية تحولاتٍ ديمقراطيةً لكنها بطيئة جداً، ويعتبر دورُ الشباب حاسماً وهاماً في ترويج وتعزيز هذه التحولات، ولهذا لا بد من العمل على إشراكهم بفعالية في هذه العملية . والمشاركة الفعالة لا تعني فقط الشباب بفعالية، وإنما أيضا العمل على توجيههم وتنظيمهم بشكل مناسب . فالشباب يتميزون بالحيوية والدافعية والرغبة والقدرة على التغيير، ولهذا فان عليهم أن يفقهوا أهميةَ الديمقراطية وطبيعة عملها .

وأن يدركوا حقوقهم وواجباتهم والأدوار التي يمكن أن يقوموا بها، والمسؤوليات التي عليهم تحملها . هذا سيؤدي بالمقابل إلى نشر مقاربة شبابية تشاركية للديمقراطية والحكم الصالح يمكن أن تساهم في عملية التنمية المستدامة التي يكثر الحديثُ عنها في السنوات الأخيرة في العالم العربي .

4 . المشاركة المباشرة في عملية صنع القرار

إن تقوية الشباب وتفعيل دورهم يتطلب أيضاً انخراطهم في عملية صنع القرار، فمشاركة الشباب في هذه العملية هو من صميم النقاش الاجتماعي والسياسي، فمفهوم الحكم الجيد يقع في إطار المبادئ الواسعة التي تتطلب مشاركة كل القطاعات والفئات في عملية صنع القرار وفي الحكم . وعلى الرغم من الأهمية التي تعلقها المجتمعات والحكومات العربية على الشباب فإن هذا القطاع الهام لا يشارك

عادة في عملية صنع القرار.

بل إن الشباب يعامَلون دائماً على أنهم الجيلُ القادم وقادة الغد، وهذا الوضع يتطلب من صناع القرار إعادة النظر في الطريقة التي ينظرون بها إلى مشاركة الشباب. وإعادة النظر هذه لا تشمل فقط صناع القرار بل تتعداهم لتشمل الشباب الذين يشكل فقدانُهم للتفكير الإستراتيجي والوعي السياسي عقبةً متفاقمة أمام مشاركتهم السياسية. ولهذا فان هناك أسباباً عدة توجِب على الحكومات العربية العملَ على تفعيل دور الشباب-مع بقية المواطنين- في عملية صنع القرار من أهمها:

- محاربة الشك وعدم الثقة: فهناك انعدامٌ واضح للثقة في النخب والمؤسسات السياسية في المجتمعات العربية. وعدم الثقة هذه تزداد يوماً بعد يوم، وهي تعود، إلى حد كبير، إلى الاعتقاد السائد بأن المؤسسات العامة قد فشلت في تحقيق الصالح العام وتلبية احتياجات المجتمع. ولإعادة بناء الثقة والتعاون بين الحكومات والشعوب لا بد من إدخال المواطنين ومن ضمنهم الشباب في عملية صنع القرار.
- تطوير عملية صنع القرار: إن انخراط مختلف شرائح المواطنين في عملية صنع القرار يساعد على تطوير هذه العملية ويزود الحكومات بتصورات متعددة للقضايا العامة وتقديم حلول متنوعة للمشاكل التي تواجه الدولة والمجتمع.
- زيادة الوعي العام: إن انخراط الشباب في حقل صناعة القرار يؤدي إلى وجود وعي وفهم عام أكبر، وبالتالي يعزز التعليم المدني العملي. فإذا ما أريد لمبادئ الديمقراطية أن تعمل وتنجح فان ذلك يتطلب مستوى معيناً من المنافسة السياسية من قبل جميع فئات المجتمع.
- تعزيز مبادئ الحكم الصالح: إن زيادة المساحة المتاحة للمواطنين ومن ضمنهم الشباب للتفاعل والتعاون مع الحكومات في تطوير السياسة وعملية صنع القرار يؤدي إلى تعزيز قواعد الحكم الرشيد وتكريس مبادئ الديمقراطية، بالإضافة إلى أن ذلك يوفر فرصاً حقيقية لمنظمات المجتمع المدني النامية في بلادنا لكي تصبحَ أكثر انخراطاً وتفاعلاً مع مشكلات المجتمع والمساهمة في حلها.
- تأهيل كوادر قيادية: إن انخراط الشباب في عملية صنع القرار يوفر لهم فرصاً مهمة لتولي أدوار متقدمة في المجتمع، ومن ثم تطوير مهاراتهم القيادية. فمشاركتهم تساعدهم على تطوير التفكير النقدي ومهارات القيادة والتنظيم وفهم أفضل لعمل الحكومات والمجتمع المدني. هذه الخبرات تزود الشباب بالأدوات التي يحتاجونها ليصبحوا عناصرَ وقياداتٍ فاعلة في مجتمعاتهم في المستقبل.

5. انخراط الشباب في الأحزاب السياسية والتنظيمات غير الحكومية

ما زالت الغالبية من الشباب العربي سلبيين أو ربما مترددين في الانضمام أو التفاعل مع الأحزاب السياسية، كما أن المنخرطين منهم ما زالوا بشكل عام مهمشين أو ربما ينحصر دورُهم في إطار أجنحة الشباب التي تستحدثها بعض الأحزاب. وهم أيضاً يُستخدمون كوكلاء أو ربما أدوات لتعزيز المكانة السياسية للأحزاب والقوى المختلفة في المجتمعات العربية. ومن أجل تغيير هذا الواقع لا بد من تشجيع الشباب على الانخراط والمشاركة في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من جهة، وتقوية وتعزيز مكانة الأعضاء الشباب المنخرطين في هذه الأحزاب والمنظمات من جهة أخرى.

فعلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تساعد الشباب على التفاعل والانخراط فيها وإعطاؤهم أدواراً قيادية تمكنهم من إدارة شؤون الدولة والحكم عند تولي السلطة أو المشاركة فيها. وهذا لا يتم إلا من خلال تشكيل لجان خاصة بالشباب، وتنظيم برامج متخصصة من أجل جذبهم إليها وتشجيعهم على التفاعل معها.

6. محاربة الفساد وبناء الإدارة الأخلاقية

إن أحد أهم مظاهر انعدام الحكم الرشيد في العالم العربي هو انتشارُ الفساد بشكل لا يعيق التنميةَ وحسب، بلل ويبدد مقدرات الأمة وينذر بكوارث اجتماعية خطيرة. ولأن الشباب يشكلون الأكثريةَ في هذه المجتمعات وهم الذين سيتولون مواقع المسؤولية في المستقبل فيجب أن يقوموا بدور هام في محاربة الفساد، ولعل من أهم الوسائل التي تمكن الشباب من القيام بهذا الدور والحيلولة دون أن يصبحوا هم أنفسهم جزءاً من الفساد خاصة عندما يتولون المسؤولية، هو تنمية المعايير الخلقية والسلوكية التي تدعو إليها الأديان.

إن أية مؤسسة عامة أو خاصة لا يمكنها أن تحققَ النجاحَ المطلوب، وبغض النظر عن نوع البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها أو طبيعة العمل الذي تمارسه، ما لم تعمل وفقاً لأسس الإدارة السليمة وعلى قاعدة أخلاقية متينة. فالإدارة الأخلاقية تساعد ليس فقط على الحد من الفساد أو الجشع بل تمنع حدوثه أصلاً.

ولذلك يقع على عاتق كل واحدٍ منا وكل مسؤول يتحمل المسؤولية للعمل على بناء هذا الأساس. ولإعداد الشباب للقيام بهذا الدور المهم فلا بد من إقامة نشاطات منتظمة ومستمرة لهم، وتزويدهم بالموارد والأدوات التي يحتاجونها لبناء ما يمكن تسميته الإدارة الأخلاقية. فلا بد من توعية الشباب بالفساد وأسبابة، وانعكاساته الخطيرة على مستوى معيشتهم، ومن ثم غرس القيم الأخلاقية السليمة في مختلف مراحل نموهم في البيت والمدرسة والجامعة، والاستمرار في ذلك حتى عند الانتقال إلى سوق العمل.

ويتم هذا من خلال لجان تشجيع التعليم والتربية المدنية. ويمكن للمؤسسات الدينية كالمساجد أن يكون لها دور هام في هذا المجال. لا شك أن الإجراءات التي يمكن أن تتخذ ربما تختلف من بلد إلى آخر، إلا أن على الشباب بشكل عام أن يقوموا مثلاً بإنشاء أندية محاربة الفساد في الجامعات والمعاهد، تقوم بتنظيم أنشطة اجتماعية، وتشجع المناقشات الجماعية، وتطالب بمواد دراسية أو دورات خاصة عن محاربة الفساد، ووسائل تعزيز الحكم الرشيد وتنمية الأخلاق.

7. الاستفادة من وسائل الإعلام

يلعب الإعلام دوراً أساسياً في تشكيل منظومة القيم لدى الشباب، ولعل تطور وسائل الإعلام-إذا ما استُغل بطريقة سليمة- يساهم في تفعيل دور الشباب في العمل العام، ويشجعهم على الانخراط بإيجابية في عملية إيجاد الحكم الرشيد. وفي هذا السياق لا بد من وجود برامج متخصصة للشباب والقيام بحوارات حية تتناول أهميةَ هذا الحكم ومبادئه وإمكانية تطبيقه. كما على الشباب أنفسهم إذا ما أرادوا أن يكون لهم دورٌ فاعلٌ في الحياة العامة أن يستغلوا وسائل الإعلام المتاحة بشكل مفيد، وعدم إضاعة الوقت في أمور هامشية أو ربما مضرة. وهنا يأتي دور الآباء والعلماء والدعاة والجهات الرسمية في توجيه الشباب وتوعيتهم بكيفية الاستغلال السليم والأمثل لهذه الوسائل.

إن فتح النقاش الواسع بين الصحافيين والإعلاميين وحتى في أوساط المجتمع حول دور وسائل الإعلام في تفعيل آليات الحكم الصالح ، بات يمثل حاجة ملحة وضرورية، لأنه من الواضح أن إعلامنا يسير في اتجاهات لابد من تعديلها وتصويبها على قاعدة الاحتكام للقوانين والأنظمة المعمول بها والتي تحدد بوضوح الدور الذي يجب أن تلعبه وسائل الإعلام في تقديم المعلومات والحقائق للجمهور باعتبارها تعمل من اجله وليس من اجل تضليله وخداعة، وبالتالي لا بد من إخضاع وسائل الإعلام والقائمين عليها للمساءلة والمحاسبة.

8. تفعيل التعاون الإقليمي

تفتقد المنطقةُ العربية لسياسات شبابية مشتركة، ولأي ميثاق خاص بالشباب، وحتى للإرادة السياسية لإشراك الشباب ودمجهم في صياغة السياسات. كما أن التصديق على الاتفاقيات أو المواثيق الدولية التي تعالج قضايا الشباب بطيئة هي الأخرى. وعليه، فلا بد من تفعيل التعاون بين الدول العربية على الأقل إقليمياً، على مستويات ثلاثة:

على المستوى الحكومي: لا بد من العمل معاً لوضع إستراتيجية موحدة تُعنى بالشباب وتروج لقواعد ومبادئ الحكم الرشيد. وهنا لا بد من مناقشة دور المنظمات الحكومية مثل جامعة الدول العربية، والمؤسسات غير الحكومية مثل الندوة العالمية للشباب وغيرها من المؤسسات والمنظمات المعنية

والمهتمة بقضية الحكم الرشيد.

وعلى المستوي البرلماني: على المجالس التشريعية أن تشكل لجان شباب لتنسيق جهودهم، وتبادل خبراتهم المحلية، وتوحيد تشريعاتهم ذات الصلة.

وعلى مستوى الشباب أنفسهم: يجب على اتحادات الطلبة في الجامعات تنسيق نشاطاتها واستراتيجياتها. وبالنتيجة لا بد من إيجاد سياسة أو ميثاق عربي متكامل للشباب، ولجان خاصة لتشجيع وتنظيم نشاطات الشباب وتفعيل دورهم في العالم العربي.

9. القيام بدراسات متخصصة

لا بد من القيام بدراسات متخصصة عن وضع الشباب في المجتمعات العربية، ومدى مشاركتهم في الحياة السياسية وإيجاد الحكم الصالح في مجتمعاتهم، بهدف توفير قاعدة بيانات متكاملة يمكن الرجوع إليها في عملية التخطيط والمتابعة والتنفيذ. وفي هذا السياق يمكن الاستفادةُ من تجارب المجتمعات الأخرى التي حققت تطوراً ملحوظاً في مجال الشباب وتفعيل دورهم في ترسيخ مبادئ الحكم الصالح وممارستها، طبعاً مع مراعاة القيم والثوابت الخاصة.

هذه هي أهم المقترحات التي يجب التعاملُ معها من أجل توعية الشباب بخطورة المرحلة التي تمر بها الأمة، وضرورة إيجاد الحكم الرشيد كمدخل لحل مشكلات المجتمعات العربية. فإذا ما قام الحكمُ الرشيد في جميع مؤسسات المجتمع، استقر الأمن، وتحققت التنمية، وازدهرت الأمة.

الخاتمة

إن غياب مبادئ الحكم الرشيد في معظم المجتمعات العربية أدى إلى التبعية وتأخر عملية التنمية، خاصة في المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية. ولا يمكن أن تتحقق التنمية وتستعيد هذه المجتمعات دورَها الريادي كأمة إلا بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد وتعزيزها. وعلى الرغم من أن القيام بهذه المهمة مسؤولية جميع قطاعات المجتمع وفئاته، إلا أن لفئة الشباب الدورَ الأساسي في ذلك لأنها تشكل غالبية السكان من جهة، ولأنها تتميز بالحيوية والقدرة على الإبداع من جهة أخرى. إلا أن الواقع يشير بوضوح إلى أن هذه الفئة ما زالت غير قادرة على القيام بهذا الدور.

ويعود ذلك إلى عوائق وعقبات مترابطة من أهمها ضعف أو تخلف نظم التعليم، والمشاكل الاقتصادية كالبطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة، وغياب التشريعات اللازمة لتشجيع وتنظيم وتعزيز دور الشباب في العمل العام، وضعف الأحزاب والتنظيمات السياسية القائمة، وعوائق اجتماعية ترتبط بالتقاليد الاجتماعية السائدة كعدم الثقة بالشباب وقدرتهم، وإبعادهم عن المشاركة في الشؤون العامة، وعوائق ترتبط بالثقافة السياسية السائدة كقيم الولاء الأعمى للسلطة، وغياب الممارسة الديمقراطية في المؤسسات المتعددة وعلى مختلف المستويات، وغيرها من المشاكل التي تمثل عوائقَ أمام قيام الشباب بدور أساسي وفعال في إصلاح المجتمعات وإيجاد الحكم الرشيد. وتغيير هذا الواقع يتطلب تبني استراتيجيات وحلول شاملة، ولا يمكن أن يتحقق هذا دون تكامل جهود كافة قطاعات المجتمع.

فالمسؤولية هنا مشتركة وتقع على عاتق الآباء والشباب والعلماء والدعاة والحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية القائمة. ولعل من أهم الحلول المقترحة في هذا السياق إصلاح نظم التعليم وتطوير مناهج خاصة للتوعية بمبادئ الحكم الرشيد، وسن التشريعات اللازمة لضمان وتشجيع مشاركة الشباب في العمل العام، وإدخال الشباب بشكل مباشر في العملية الديمقراطية وفي عملية صنع القرار، ومحاربة الفساد بكافة أشكاله، وإصلاح الإعلام وتفعيل التعاون الإقليمي، والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال.

إن نشر الوعي بمفهوم ومبادئ الحكم الرشيد لدى جميع فئات المجتمع وقياداته السياسية والتقليدية والدينية من خلال استحضار صفات ومواصفات القيادة الرشيدة التي تستوعب المعطيات التي تدور حولها، وتلتزم المعايير الأخلاقية في التعامل مع غيرها، وتتحرى العدالة في مواقفها، وتدرك مسؤولية موقفها، فتراقب الحق والقانون في أعمالها وقراراتها، سيساعد على إيجاد الحكم الرشيد الذي يمنع الفساد ويحقق التنمية المنشودة.

إن أهمية الحكم الصالح تكمن في انه يعمل على تعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع ومؤسساته وأحزابه المختلفة بإدارة الحياة العامة وتوجيها. ويعمل على خلق حالة من الشفافية والمساءلة في عمل جميع الإدارات والوزارات والمؤسسات المختصة. ويساعد في إيجاد هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة، تعمل لتحقيق المصلحة العامة. هذا إلى جانب العمل على خلق حالة من التعاون والانسجام بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تحقيق المصلحة العامة.

وأخيراً وليس آخراً، إن مستقبل العالم العربي يكمن في ازدهار ورفاهية أبنائه وشبابه. ولهذا فان الأمل في التحول الاجتماعي السياسي الاقتصادي المطلوب منذ زمن في المنطقة العربية يعتمد بشكل حاسم على الاستثمار في هذه الفئة الأساسية من المجتمع: « فالاستثمار في الشباب اليوم هو في الحقيقة ضمان الأمن والتنمية المستدامة غداً «.

ملخص تنفيذي لتطوير سياسات تمكين الشباب في البلدان العربية

جامعة الدول العربية

ملخص تنفيذي لتطوير سياسات تمكين الشباب في البلدان العربية*

مقدمة

نظراً لمرور الإقليم العربي الآن بمرحلة واضحة من التحول الديموغرافي، من أهم إنجازاتها انفتاحُ النافذة الديموغرافية أو ما يُعرف تنموياً بالفرصة الديموغرافية، حيث يشكل الشبابُ ما بين خُمس وثلث عدد السكان، ولاغتنام هذه الفرصة كان لا بد من الأخذ بمبادرة عملية كي يهيَّأ لهذا الزخم والبروز الديموغرافي الشبابي اقتدارُه على الفاعلية التنموية.

الحجم الشبابي في التركيب الديموغرافي العربي :

	نسبة الشباب الى عدد السكان	
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	عام ٢٠٠٥	عام ٢٠٢٥
	٢١	١٧

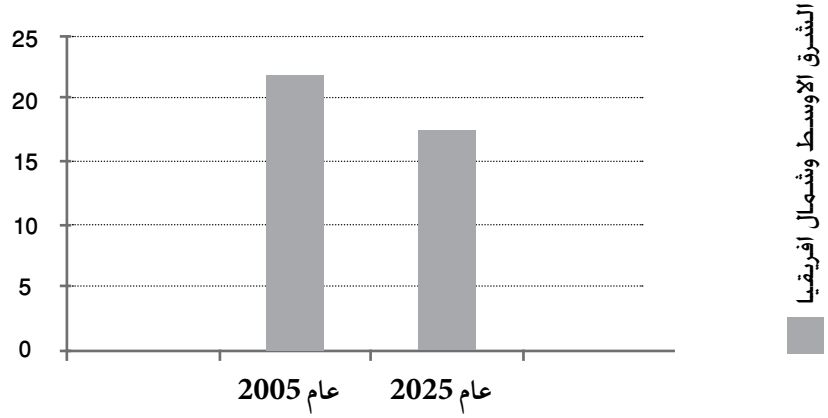

مراحل التحول الديموغرافي في العالم العربي

* جامعة الدول العربية

المرحلة الأولى : مرحلة أولية في التحول الديموغرافي

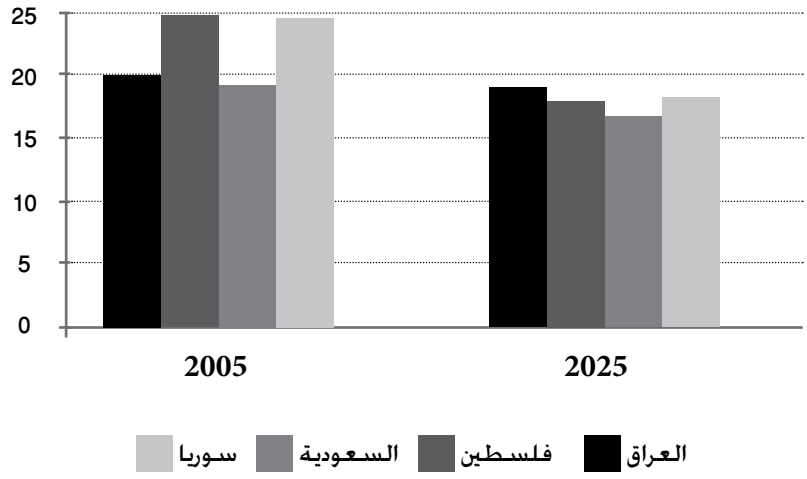

المرحلة الثانية : مرحلة متوسطة في التحول الديموغرافي

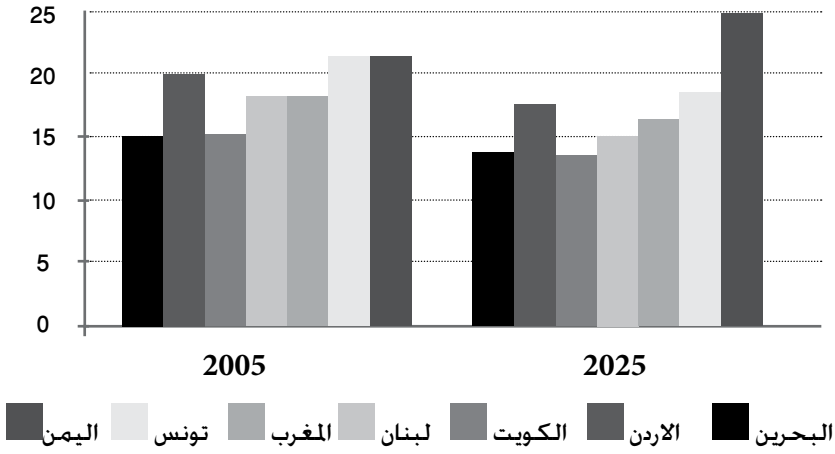

المجموعة الثالثة : مرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية

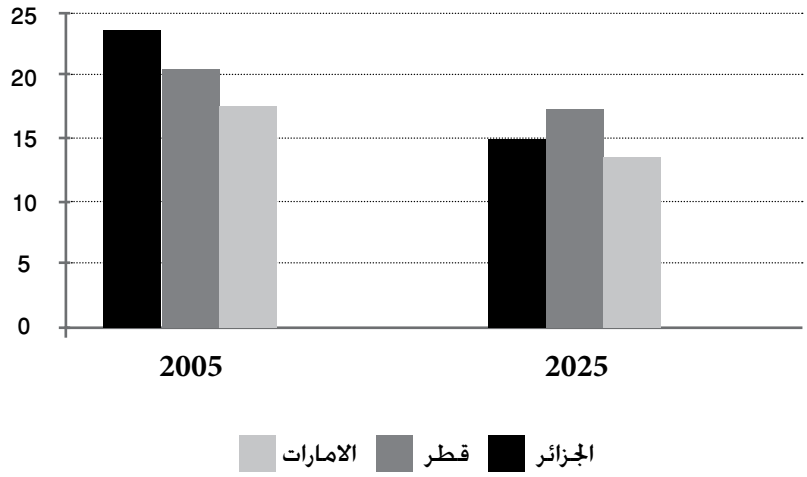

وتتمحور تلك المبادرةُ حول إعداد برنامج عربي شامل لتمكين الشباب، بكل ما يحمله هذا المفهوم من عمق وشمولية، وبما يعنيه من تفعيل لقدرات الشباب للمبادرة والسعي للقيام بأدواره التنموية، ولهذا أخذت إدارةُ السياسات السكانية والهجرة بجامعة الدول العربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان زمامَ المبادرة للقيام بهذا المشروع، بدءاً من عام 2004. ولقد مر المشروعُ بعدد من المراحل المتوالية، وتم إصدار عدد من التقارير اهتم أولُها ببيان الحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي، ليكون نقطةَ انطلاق تُبنى على أساسها السياساتُ الخاصة بالشباب في الإقليم العربي، انطلاقاً من إحاطة عميقة بالواقع المعاش للشباب العربي[37*]، واستناداً إلى قرائنَ علميةٍ تمكّن من تطوير السياسات الشبابية.

ويأتي العمل الراهن «الإطار الاسترشادي لتطوير سياسات تمكين الشباب في البلدان العربية «، ليكونَ بمثابة بنية معرفية وعلمية، اعتمدت على كافة نشاطات المشروع وما أصدره من أعمال سابقة، حيث يعرض بوضوح للفرص والتحديات التي يواجهها الشبابُ في المجتمعات العربية من ناحية،

37 * أنظر في هذا الإطار :

إدارة السياسات السكانية والهجرة ، " **الحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي** " ، الإصدار الأول، سنة 2005.

إدارة السياسات السكانية والهجرة، " **القيم السائدة لدي الشباب العربي** " ، 2006.

إدارة السياسات السكانية والهجرة ، " **الشباب العربي والمشاركة : الواقع وآفاق التفعيل** " ، 2007.

ويوفر لمتخذي القرار الرؤيةَ الضرورية حول تمكين الشباب العربي من ناحية أخرى، وهو بهذا المعنى إطار استرشادي علمي وعملي، فهو لا يرسم تفصيلياً ما الذي ينبغي القيامُ به من أجل الشباب، لأنه عُني قصداً بتحديد الأسس الضرورية التي يستطيع متخذو القرار والمعنيون بسياسات تمكين الشباب أن يبنوا على أساسها سياساتٍ بديلةً أو تطوير القائم منها، ولا تنفصل تلك الأُسسُ في عمقها عن رؤية مستقبلية شاملة قدر الإمكان من أجل إيجاد واقع أفضل للشباب العربي والمجتمعات العربية.

ولا يكتفي هذا الإطارُ الاسترشادي بتقديم الأساس المعرفي للواقع الشبابي، ولكنه قام بهذا في إطار إعادة التنظير لمفاهيم أساسية، لأهمية هذا التنظير في تشكيل السياسات المستقبلية. فلقد درج العرفُ الأكاديمي والتخطيطي العربي على التوجه للشباب من أجل حل مشكلاته، واضعاً ضمن مسلماته أن هذه المرحلةَ العمرية هي مرحلةٌ شائكة ومحملة بالمشكلات، متجاهلاً أنها مرحلةٌ هامة توفر قيمةً تنموية مضافة إلى المجتمعات العربية، ولهذا فإن إعادة تشكيل الإطار الفكري للرؤية بدايةٌ أولى وأساسية لتحديد بوصلة الاتجاه، وبالتالي تحديد الأهداف الرئيسية التي تسعى السياساتُ الشبابية إلى وصولها.

لقد كان البدءُ المنهجي بتحديد مفهوم الشباب، بجانب عدد من المفاهيم الأخرى، وأهمها على الإطلاق في هذا المشروع مفهوما التمكين والمشاركة، وفيه تم الربطُ بين مفهوم التمكين وبين الحقوق الإنسانية، إذ إن للشباب الحقَ في التعبير عن نفسه والأخذ بزمام أمره. وحتى لا يكون هذا القولُ ضرباً من الخطاب العام، فإن توفير هذا الحق يتطلب بيئةً داعمة له، وهو ما وقف هذا الإطارُ الاسترشادي على توضيحه في فصول متتالية، بدأت بفصل تمهيدي اهتم بالمناطق الشائكة بالفعل والتي تعوق بلورة تلك البيئة الداعمة، مثل فجوة النوع الاجتماعي بين الشبان والشابات، سواء في التعليم أم في فرص العمل أم في المشاركة، فضلاً عن التفاوتات بين شباب الريف والحضَر، وبين شباب الأُسر الغنية والميسورة والفقيرة، وأشار إلى أن هذا الواقعَ الشبابي هو نتاجٌ تاريخي لسياسات وتفاعلات اجتماعية، أثرت وما زالت تؤثر في نظرة المجتمع للشباب، وفي نظرتهم لأنفسهم ولقدراتهم إيجاباً أو سلباً.

وقد تضمن هذا الفصلُ التمهيدي الأسسَ النظريةَ والمفاهيمية التي بُني عليها هذا الإطار الاسترشادي، وأوضح المتطلبات الضروريةَ التي وَجهت المشروعَ ككل من حيث توفيرُ المعلومات المرجعية، وتنمية القدرات الإقليمية المؤسسية والبشرية للشباب وللمعنيين بقضايا الشباب في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية، وأدرك الإطار الاسترشادي أنه لا يمكن أن يكتملَ

المشروعُ دون أن تكون هناك قدرة على الحث والدعوة وكسب التأييد على كل المستويات، سواء كانت دوليةً أو إقليمية أو محلية ولكل المعنيين بقضايا الشباب.

وأكد هذا الفصلُ أن الرؤيةَ المقدمة في هذا الإطار لم تبدأ من فراغ، حيث اعتمدت على المرجعيات الدولية والإقليمية، وعلى استقراء لواقع الشباب العربي، في بُعده التاريخي وآفاقه المستقبلية.

الحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي :

قدم هذا الجزءُ من الإطار الاسترشادي عرضاً مركزاً للإصدار الأول من إصدارات قضايا الشباب العربي، حيث اهتم بالحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي، وأهتم هذا العرض الموجز ببيان المناطق البحثية التي لم تتطرق إليها الجهودُ البحثية السابقة، والحاجة إلى مناهجَ بحثيةٍ كيفية لتعميق فهم المناطق المسكوت عنها. كما عرض للعوامل المعوِّقة لكم وكيف المنتج البحثي، وقدم عناصرَ حول التوجهات النظرية والمنهجية المقترحة من أجل ضبط وتعميق الرؤية للدراسات المتعلقة بالشباب، وأخيراً عرض للمناطق الهامة والمحاور الرئيسية التي تشكل أولوياتٍ بحثيةً قادمة لفهم أعمق لقضايا الشباب كان من بين أهمها تأثيراتُ العولمة والفقر وفجوة النوع الاجتماعي على أوضاع الشباب بجانب الاهتمام بالقيم السائدة لدى الشباب العربي.

وفي تلخيص لنتائج بحث تقرير الحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي، وُجد أنه من النادر جداً وجود بحوث ومسوح كانت لها رؤية نظرية محددة المعالم، مكتملة الأركان أو الأسس سواء من حيث الشمول والعمق التاريخي أو التنوع في مستويات التحليل، والاهتمام بالتفسير، حيث ساد معظم المسوح الوطنية وحتى البحوث الفردية – في أغلبها – ما يمكن أن نسميه بالنزعة الإمبريقية التجزيئية ذات الطابع البرجماتي، بالإضافة إلى أن هناك مناطق كثيرة – حتى بين الموضوعات التي تعددت البحوثُ بشأنها – لم يتم التطرق إليها، وعلى سبيل المثال نجد أنه برغم كثرة البحوث المتعلقة بالصحة الإنجابية، إلا أنها لم تتطرق إلى حجم الأمراض المنقولة جنسياً، ولم يكن هناك تعرضٌ لمعالجة الحقوق الإنجابية انطلاقاً من حق الشباب في حياة جنسية سوية كحق من حقوق الإنسان، أو الولوج بجدية لمعالجة المحددات الثقافية التي تعوق معرفة الشباب بالحقائق الجنسية، وتوفر له ثقافةً ضرورية لحياة إنسانية متكاملة.

وعالجت البحوثُ المتوفرة حول البطالة، تلك الظاهرة باعتبارها واقعاً معطى ليس له جذورٌ أو أسبابٌ جوهرية، وليس له تشابكاتٌ مع الواقع السياسي والاقتصادي، وافتقدت هذه البحوث الكثيرَ من الموضوعات الأساسية، فلم تتوجه إلى دراساتٍ وبحوث كيفية متعمقة حول الحياة اليومية للشاب المتعطل، وتأثير بطالته على كثير من اهتمامات وطموحات حياته الصحية، والنفسية، والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفرص المتاحة لتشغيله وآرائه في مواجهة هذه القضية. وعلى نفس الدرجة من الأهمية لم نلحظ اهتماماً بتأثيرات البطالة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والانتماء الوطني. وتغافلت كذلك عن كثير من الأمور الحيوية مثل تقييم برامج الصناديق الاجتماعية وتجارب التشغيل الذاتي وغيرها من الموضوعات. ولهذا تضمنت المحاورُ البحثية المقترحة بعضاً من هذه

المواضيع وأضافت إليها العديد من الموضوعات الأخرى المتعلقة بتأثيرات العولمة على التحديات والفرص التي تواجه تمكينَ الشباب العربي.

واقترح تقريرُ الحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي الذي اهتم به الفصلُ الأول من الإطار الاسترشادي، مجموعةً من المسلمات والقضايا الهامة تعبر عن رؤية نظرية كلية وديناميكية لبحث قضايا الشباب العربي ومتطلبات تمكينه، ومنها على سبيل المثال : أن الشباب العربي فئة متباينة حسب العمر والنوع والتعليم والمستوي الاجتماعي والاقتصادي لأسرته، وحالة التطور الاجتماعي والاقتصادي لكل مجتمع من المجتمعات العربية، كما أن الشباب العربي قوة تنموية تمثل قيمةً مضافة في كافة مجالات التنمية ومشروعاتها المختلفة إذا تم إعدادُه وتمكينه معرفياً ومهارياً ومن حيث الوعي وفرص المشاركة.

واقع الشباب العربي : الإنجازات والتحديات

عُني الإطار الاسترشادي بأوضاع الشباب العربي في ظل واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي مركب ومتشابك، سواء على المستوي العربي أو في ضوء المتغيرات العالمية التي تحيط بالإقليم العربي خاصة مصاحبات العولمة وتداعياتها على مستويات البنيات الاجتماعية الوطنية وعلى المسوي الإقليمي، ويبين ابتداء أن التعامل مع قضايا الشباب يجب أن يأخذ في الاعتبار، أن مفهوم الشباب ليس مفهوماً عاماً جامعاً، فهناك عددٌ من المتغيرات لا ينبغي إغفالُها، مثل المواقع الطبقية والنوع الاجتماعي، وتنوع المجتمعات المحلية بين بدوية وريفية وحضرية وغيرها، والمراحل العمرية المتداخلة، وتنوع الفلسفات التنموية بين بلد عربي وآخر. وأخذ الإطارُ الاسترشادي بعين الاعتبار ما يمر به العالم أجمع من تحولات هائلة ناتجة عن العولمة التي اعتمدت في مسارها على التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وما تبعها من طفرات هائلة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاتصال والتنقل والحراك الاجتماعي والمكاني في التعليم والتعلم، والانفتاح على الثقافات الأخرى، وتنامي الاتجاه نحو الديمقراطية بجانب الالتزام المستدام بتداول السلطة ودعائم الحكم الرشيد خاصة الشفافية والمحاسبية والمسؤولية وحكم القانون.

وأكد الإطارُ الاسترشادي أن أي تأخر في الدخول إلى حلبة التنافس المعرفي العالمي ستترتب عليه نتائجُ وخيمةٌ مثل التعرض للهشاشة وعدد من المخاطر كانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، خاصةً النمو المنتج وتذبذبه، وخلل توزيع عوائده، وتزايد معدلات البطالة والإفقار والتهميش، وبالتالي انحسار فرص الإعداد النوعي لرأس المال البشري، وانحسار القدرة على إنتاج المعلومات والمعرفة، والاعتماد على الآخر وفق شروطه التي تكاد تسمح فقط بالاستهلاكي منها.

إن مجمل الواقع المحيط بالشباب العربي، يؤثر في مجمل التحديات والفرص التي تواجه الشبابَ العربي، فالثروات الطبيعية والبشرية تأخذ اهتماماً خاصاً، فهناك مناطقُ الثراء والفقر في الموارد الطبيعية، فضلاً عن المحددات الاجتماعية التي تحول دون توظيف الفرصة الشبابية كقوة تنموية ورأس مال بشري عالي القيمة.

ويأتي الحرمانُ من الحرية كأحد أهم هذه المحددات، خاصةً مع عدم اكتمال السياق الديمقراطي، عدم مواكبة نوعية التعليم مع متطلبات العصر، على الرغم من انتشار المؤسسات التعليمية وتزايدها كماً، إلا أن الكم وحده لا يكفي . . . . . فرغم ارتفاع نسب من يعرفون القراءةَ والكتابة من الشباب العربي (15- 24 عاماً) من 68.4% إلى 81.3 % ما بين عامَي 1990- 2003، إلا أن هذا يعني أن حوالي خُمس الشباب العربي ما زال أمياً، وهي نسبة عالية مقارنة ببلدان شرق آسيا والمحيط الهادي 98% وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي[38] 95.9% ، وتتوقع منظمة اليونسكو أن يصل عدد الأميين في البلدان العربية إلى حوالي 71 مليوناً عام[39] 2015، كما أن هناك تفاوتاً واضحاً بين البلدان العربية في نسب الأمية بين الشباب، حيث تتراوح بين 0.7% في البحرين و32.1% في اليمن[40] . . . . رغم التوسع الكمي في تعليم الشابات إلا أن معدل تعلم الإناث يعد واحداً من أدنى المعدلات في العالم، ويدلل على هذا ارتفاع الأمية بين الشابات للنصف مقارنة بالثلث لدى الذكور في عام[41] 2003 من إجمالي 13 مليون أمي وأمية.

أما بالنسبة للاستيعاب في مراحل التعليم المختلفة فتشير الإحصاءات إلى وجود نقص كبير في نسب الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي، فمتوسط الاستيعاب أقل من 20% في الإقليم العربي حسب بيانات اليونسكو عام 2005 وأن الطفل العربي يتاح له في المتوسط 0.4% سنة في هذه المرحلة مقارنة بـ 2.2 سنة في وسط وشرق أوروبا وأمريكا الشمالية و1.6 سنة في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتتدنى نسب الالتحاق إلى أقل من 5% في الجزائر وجيبوتي وعمان والسعودية واليمن مقابل استيعاب أكثر من 70% في الكويت ولبنان والإمارات[42].

ولا ينفي هذا وجود تحسن ملموس في نسب الاستيعاب في التعليم الابتدائي، رافقه تحسن ملموس أيضاً صوب تضييق الفجوة بين الذكور والإناث عامي 2002 ، 2003 فقد وصل معدل الاستيعاب في سوريا 98% وفي تونس 97%، 95% في قطر، وتراوح بين 90- 92% في البحرين ولبنان

38 **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005** ، **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة** ، ص276.

39 اليونسكو، **الرصد العالمي للتعليم للجميع**، -2003 2004، ص. 10

40 **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005** ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ص276.

41 **المصدر السابق** ص. 73

42 **المصدر السابق** ص -74 75.

ومصر والعراق وتنخفض إلى 36% في اليمن، 46% في السودان[43] وبلغت نسب استيعاب الإناث في تلك المرحلة عام 2002/ 2003 حوالي 90% فأكثر من كل من تونس 97% وسوريا 96% والجزائر وقطر 94% والأردن 93% والبحرين 91% وتنخفض إلى 32% في جيبوتي، 42% في السودان و54% في السعودية، 59% في اليمن[44].

ومع الاعتراف بهذا التحسن الكمي إلا أن هناك حاجةً ملحة إلى تطوير نوعية التعليم ليتناسب مع السباق التنافسي العولمي في مجال المعرفة، ومع احتياجات التنمية بما في ذلك سوق العمل دولياً وإقليمياً ومحلياً. إذا أضيف إلى هذا ما تعانيه المرأة العربية (الشابة) من جُور، وكيف يعوق هذا الجور تفعيل دورها التنموي، لتبين إلى أي مدى نحن في حاجة إلى رؤية تنموية جديدة.

وعلى قدر ما يبدو الواقع محملاً بالعقبات، إلا أن ثمة إمكانيات متاحةً معرفية وعلمية وبشرية قابلة للتطوير والاستدامة وإذا ما توفرت الرؤيةُ والإرادة يمكن أن نقفز بهذا الواقع خطوات للأمام.

والإرشاد إلى اغتنام هذه الفرصة وتنميتها هو ما عُني به هذا الجزء من الإطار الاسترشادي، موضحاً أنه من خلال توفير معلومات إحصائية عن الواقع الشبابي، وقراءتها قراءةً نقدية اجتماعية، وتقديم البديل في صورة متكاملة، يمكن تخطي كثير من المحددات خاصة المعوقة منها.

وفي هذا السياق وقع التركيزُ على جوانب مختلفة لواقع الشباب والتحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لها سواء كان هذا متعلقاً بوضعه السياسي أم الاقتصادي أم التعليمي أم الصحي، خاصةً الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، ويقدم اقتراحات للارتقاء بنوعية التعليم وربط التعليم بالاحتياجات التنموية وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مجال التدريب، وذلك من أجل إعداد وتأهيل الشباب في مجالات تنموية متنوعة، مع الاهتمام بالمستوى المهني، وإدماج القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي، بما يساعد على استدامة نموه وقدرته التنافسية في السوق العالمية، وتفعيل قدراته على الشراكة الدولية، وإنشاء شبكات إلكترونية للتشغيل من قبل المكاتب المتخصصة، وإتاحة الفرص للمهمشين والعاطلين قبل غيرهم للاستفادة من هذه الخدمة، وضرورة الربط بين سياسات مواجهة الفقر بين الشباب وسياسات التعليم والتدريب وسياسات الاستثمار وحزم التكنولوجيا المستحدثة التي يتم اختيارها في مشروعات الإنتاج وتسويق مخرجاتها.

وأما بالنسبة للصحة الإنجابية، فهناك العديد من الاقتراحات يجيء على رأسها توجيه أولوية كبيرة إلى توفير المعلومات والتعليم والخدمات الخاصة بصحة الشباب بما في ذلك الحقوق الإنجابية والثقافة العلمية حول حقائق الجنس والتركيز على تدريب الوالدين والمعلمين بالمؤسسات التعليمية.

---

43 المصدر السابق ص 276.

44 المصدر السابق ص 287.

معدلات البطالة إقليمياً في 2003 (بالنسبة المئوية %)

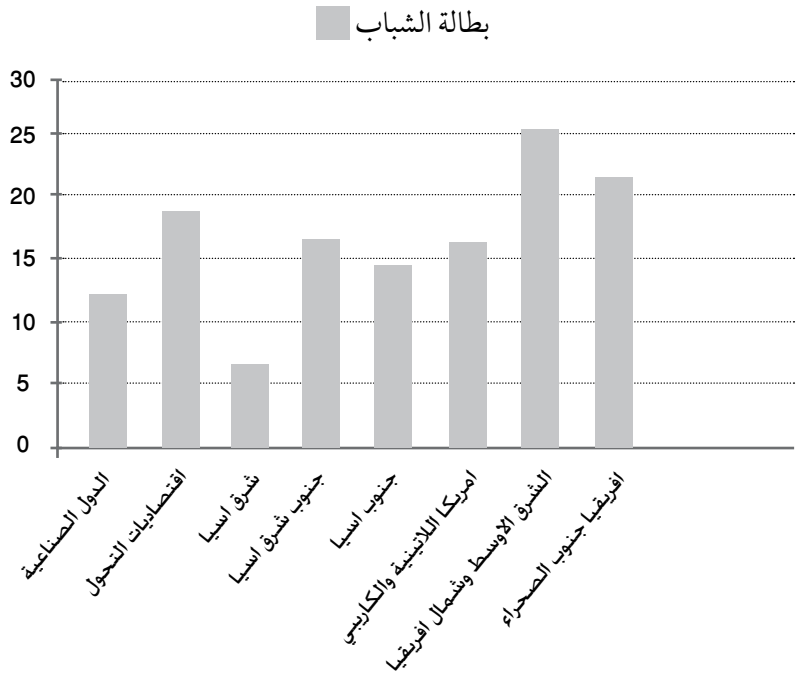

المصدر: S. R. Radwan، presentation to "Arab Competitive Round Table" Doha، 2005

ثقافة الشباب : خصائصها وتأثيراتها على اختيارات الشباب

أهتم الإطار الاسترشادي بالثقافة وعرفها على أنها " تصورات الناس وطرائقهم وأساليبهم في تفاعلاتهم مع العوالم المحيطة بهم : البيئة، الطبيعة، والمواد المادية، والبشر بمختلف أوضاعهم المجتمعية، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والنظم والمؤسسات بمختلف توزيعاتها الأفقية والرأسية، الرسمية منها وغير الرسمية التي تحددها أصعدة البنية الاجتماعية، السكانية والاقتصادية والطبقية والسياسية، ولهذا تتقاطع وتتغلغل الثقافة عبر مختلف أبعاد الحياة اليومية للفرد والجماعة والفئات الاجتماعية والتكوينات المختلفة الأخرى".

وتأتي أهميةُ هذا الجزء من الفاعلية المعلقة على الكيفية التي يرى بها الشباب العالمَ المحيط به، ومن ثم يحدد الطرائقَ التي يتعامل بها مع هذا العالم. إن ثقافة الشباب من هذا المنطلق لا تعيش في فراغ، لأنها وإن تأثرت بالعوامل التاريخية المنبثقة منها، إلا أنها تعيد تجديد نفسها من خلال تفاعلها مع الواقع بكل أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية، وتتأثر بعوامل الاتصال مع العوالم المتاحة لها، وهي في حال من التفاعل بطرق مختلفة مع ما تقدمه تكنولوجيا الاتصال والمعرفة من ثقافات تتعدى حدودَ الثقافة العربية إلى آفاق أوسع وأرحب.

إن ثقافة الشباب على الرغم من أن لها خصوصيتها، لكنه لا يمكن الادعاء أن لها استقلالها أو انعزالها التام عن الثقافة العامة في مجتمع ما، أو عن المجتمع العربي ككل. وفي محاولة نقدية لرسم صورة عامة للثقافة العربية، وقع التركيزُ على بعض ملامحها من حيث إنها ثقافة عمودية، تؤكد السطوةَ من جانب الأقوى والخضوع من جانب الأضعف على كل مستويات العلاقات الإنسانية والاجتماعية بدءاً من الأسرة وانخفاض وضع الأنثى، ووصولاً إلى المؤسسات الرسمية، وأنها ثقافة تقوم على المطلقات والتعميمات وتتجاهل المنهج العلمي ونسبية المعرفة، ويترتب على هذا تقديس الماضي، وعدم الانطلاق برؤية جديدة إلى المستقبل. ولأنها تقوم على الثنائيات والاستقطاب فإنها ترفض التفاعلَ الجدلي الصاعد وترفض الآخر، وتتشبث بالرؤية الأحادية، وبهذا تخلق صراعاتٍ لا ضرورةَ لها بين الأصالة والمعاصرة، الماضي والحاضر، العلم والدين.

وهكذا تؤثر هذه الثقافة على طريقة التعامل مع الشباب من حيث السيطرة الأبوية وتجاهل قدرات الشباب وحقهم في التعبير ورفض النقد ووجهة النظر المغايرة، والتحيز المستمر ضد الأنثى وإضعاف قدراتها، وتجديد هذا التميز تحت مسميات مختلفة.

وعلى الرغم من هذا، فإن هناك عواملَ مركبة تجعل لثقافة الشباب طابعها الخاص وملامحها الواضحة، فمن بين أهم ما يميزها سرعة التغير نتيجةً لسرعة التغيرات التي تحيط بالشباب، معرفياً

ومعلوماتياً وتكنولوجياً، خاصةً ما يرتبط بالأجيال التكنولوجية الجديدة والعلامات التجارية والماركات والموديلات بما في ذلك المأكل والملبس وأنماط الاستهلاك.

وهي أيضاً ذات طابع اختزالي، يدلل عليه الهَيام بالرموز والأرقام واختصار الجمل، واستبدال الكلمات بأرقام، والمزج بين العربية والإنجليزية والفرنسية، وكتابة الإنجليزية بالعربية، وهي ثقافة في أغلبها شفاهية وسماعية سواء من الأصدقاء أو من وسائل الإعلام، وتتقلص أهميةُ القراءة فيها تقلصاً واضحاً وملموساً، وهي مع هذا ثقافةٌ عملية، يحركها الطموح المادي، والرغبة في التميز والاستقلال والنزوع نحو الحرية.

ورغم هذا الإطار العام للثقافة الشبابية، ولكن هناك اختلافاتٍ في التعبير عن تلك الثقافة يتحدد بالنوع الاجتماعي، والوضع الطبقي، والقدرة الاقتصادية، وطبيعة المنطقة "ريفية – حضرية"، ونوعية التعليم. وتتفاوت قدرةُ الشباب على استخدام تكنولوجيا الاتصال ونوعيتها وتوظيفها تبعاً للمحددات السابقة.

قيم الشباب العربي

تعد قيم الشباب أحد المكونات الهامة للثقافة، فهي «أسس أو موازين – صريحة أو ضمنية – تحدد اختيارات الشباب أفراداً وجماعاتٍ لأهدافهم ووسائل تحقيقها المرغوب فيها مجتمعياً من بين البدائل المتاحة أمامهم في مواقف الحياة اليومية»، وتتباين القيمُ تبعاً للنوع والطبقة والانتماء الريفي أو الحضري، والاتصال أو الانفصال عن مجتمعات أو ثقافات أخرى. « القيم الاجتماعية حقلٌ أو مجال نوعي داخل الفضاء الاجتماعي الشامل، غير أنه نظراً لتقاطعها مع كل الحقول أو المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية فهي تحمل أبعاداً مشتركة بين هذه المجالات تجسد العام في النوعي.

ويكاد يكونُ تناقض القيم أحد أهم الخصائص المميزة لها، فالتناقض بين أهدافها من ناحية وبين وسائلها من ناحية ثانية وبين الأهداف والوسائل من ناحية ثالثة، أمر يكاد يكون طبيعياً نتيجة لتعدد وتنوع وتناقض فرص وأبعاد الحياة اليومية للشباب، ويعد هذا التناقضُ أحدَ أسباب التغير في القيم، وهو ما يمنحُ قيمَ الشباب ديناميكيةً، وبهذا تصبح القيمُ مركباً تفضيلياً من الأهداف والوسائل التي تؤدي إليها لدعم وجود الشباب والدفاع عن حقوقه، والتفاعل مع المعطيات الاجتماعية بمعناها الواسع، وترتكز على مرجعيات ثقافية وعلمية ودينية وشعبية بجانب خيارات أخرى، وأوضح العملُ الراهن أن قيم الشباب يسودها نزوعٌ نحو الاستقلال والحرية والرغبة في الاعتماد على الذات والتطلع المعرفي والاهتمام بالمستقبل باعتبار أن بعضاً من أهدافه – على الأقل – لم يتحقق بعد.

وتتغير أهدافُ الشباب فتتعارض جزئياً أو كلياً مع قيم المجتمع ككل، فقد تحمل تمرداً على القيم

السائدة ورفضاً لها. وقد يتخذ الشبابُ من الوسائل لتحقيق أهدافه ما هو مشروعٌ اجتماعياً، وقد يتمرد على هذه الشرعية. ولهذا فبعض ما يعتبره المجتمعُ خروجاً عن قيمه انحرافاً، بل قد يكون دافعاً لتغيير ضروري. ولذا فمن الضروري عدمُ التسرع في الحكم القيمي على سلوكيات الشباب لمجرد أنها غير تقليدية أو ليست متطابقة مع أو على شاكلة ما يقتنع به الكبار، أو أنها لا تسير في نفس الاتجاه الذي كان يسير عليه الآباء، بل يجب إعطاءُ الشباب فرصةً للتعبير عن نفسه وقراءة تطلعاته ومتطلباته وفهم نسقه القيمي.

وجديرٌ بالذكر أنه عُرضت في هذا السياق بيانات ومعطيات من دراسات سابقة ومن أعمال ميدانية أعدت للمشروع الراهن عالجت ثقافةَ الشباب وقيمه، ومنها ما هو متعلق بالتواصل الأسري وقيم التعلم، والعلاقة بين التعليم والعمل، وأخلاقيات العمل، وقيمة العمل في ذاته، والقيم المحددة للزواج، سواء على مستوى السن المرغوب فيه، أو الاختيار الشخصي أو العائلي، أو الزواج من داخل العائلة أو المجتمع المحلي، أو التفضيل العرقي، حيث تبين ارتفاعُ العمر عند الزواج الأول لدى الشبان (أكثر من 30 عاماً)، ولدى الشابات (29 عاماً) . . . . ومع أن تعليم الفتاة أثر في ارتفاع عمر زواجها، إلا أن الزواج في البلدان العربية أضحى أكثر تأثراً بالأوضاع الاقتصادية والثقافية السائدة، وأضحى كما لو كان هذا ظاهرة في كل البلدان العربية، في البلدان النفطية لعوامل ثقافية تتعلق بالزواج من داخل القبيلة وارتفاع تكلفة الزواج وفي البلاد غير النفطية لتعطل الشباب وأزمات الإسكان وغيرها.

مشاركة الشباب العربي : البحث عن صيغ غير تقليدية

اهتم الإطارُ الاسترشادي بتأثيرات تكنولوجيا الاتصال الالكتروني ودورها في خلق مجتمع شبابي افتراضي، يتفاعل فيه الشبابُ والشابات ويتمتعون بمساحات مفترضة من الحرية التي قد لا توفرها لهم الحياةُ الاجتماعية الواقعية، وفي مجتمع الفضاء يتلاقى الشباب من مختلف الثقافات، ويقيمون حواراً متواصلاً يجعلهم يعيدون من جديد رؤيةَ مسلماتهم الثقافية، ويشرعون في تكوين ثقافة خاصة بهم، وربما كان هذا رداً على عزوف الشباب عن المشاركة في العمل السياسي الرسمي، لعدم الثقة في شروطه ومخرجاتها، كما مشاركة الشباب في العمل السياسي العام غير آمنة في جل البلدان العربية. لقد بين الإصدارُ الثالث لقضايا الشباب العربي 2007 وموضوعه « مشاركة الشباب العربي : التحديات وآفاق التفعيل « أن الشباب العربي يهتم بالمشاركة بأنواعها المختلفة وأنماطها بما في ذلك المشاركة السياسية ويتابع أخبارها، ويرغب في المشاركة فيها، غير أن أسسها وإجراءاتها لا تجعل الشبابَ يثق فيها، إلا أن الشباب أميَل إلى المشاركة في العمل غير الرسمي خاصةً في الجمعيات

الأهلية لما يحمله من فرص لتعبير الشباب عن آرائهم وممارسة قدراتهم.
ولهذا يلفت الإطارُ الاسترشادي النظرَ إلى أن المشاركة السياسية هي أحد الخيارات والرهانات، ومع أهميتها، فثمة صورٌ أخرى متاحة، ويمكن أن تزداد فرصها كماً وكيفاً مثل المشاركة في محيط الأسرة، وفي النشاطات الطلابية – الاتحادات الطلابية وجماعات النشاط، الفنية والأدبية والرياضية والمهارية، والعمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني كالجمعيات الأهلية.

جدول يوضح جوانب من مدركات الشباب العربي للمشاركة

المقولة	عدد التكرارات	٪ التكرارات
الشباب لا يهتم بكل مجالات المشاركة	١٦٨	٣٢,٥
الشباب لا يرغب في أي شكل للمشاركة	٦٦	١٢,٨
الأحزاب مهمة في حياة الشباب	٢٨١	٥٤,٤
لا يحرص الشباب على المشاركة في النشاطات الطلابية	١٨٥	٣٥,٩
الشباب لا يهتم بالمشاركة السياسية	١٦٥	٣٢
الشباب لا يثق في العمل السياسي	٣١٧	٦١
الشباب مشغول بهمومه الخاصة	٢٢٥	٦٣,٦
المشاركة حق من حقوق المواطنة	٣٦٨	٧١,٣
مشاركة الفتاة في العمل السياسي حق من حقوقها	٤١١	٧٩,٩

ويؤكد الإطارُ الاسترشادي أن المشاركةَ حق من حقوق الشباب، تتطلب وجود ثقة في الشباب وتجاوز الرؤية السلبية له، وتشجيعه على التعبير عن إمكاناته وطاقاته. إن مشاركة الشباب رهن برؤيته لنفسه على أنه قوةٌ فاعلة، فانجذابُه إلى مجالات التطوع أو الانخراط في الأنشطة المدنية لا يكتمل ما لم يشعر أنه صاحبُ حق فيها ومؤثر في المجتمع، وأن هناك ثماراً سيجنيها نتيجةً لهذه المشاركة إن

عاجلاً أو آجلاً. أما إذا شعر الشبابُ أنه أداةٌ لتنفيذ بعض المهام، وأن رأيه لا يعتد به، وأن عمله لا يخدم أهدافاً يتحمس لها، فمن الطبيعي أن يعزف عن المشاركة، ويميل إلى العزلة والاعتزال.

من هنا تجيء أهميةُ البيئة الداعمة للمشاركة، والتي تبدأ بالأسرة، حيث يمكن تدعيم قيم المشاركة في العلاقة بين الآباء والأبناء، وفي عدم التفرقة بين الفتى والفتاة في المعاملة، أي عدم استبعاد أحدهما نتيجة للنوع، وعدم القهر أو الإحباط المستمر للأبناء باعتبارهم أقلَ خبرةً وفهماً وغيرها من الأمور.

ويستمر تدعيمُ المشاركة على مستويات عديدة في المؤسسات التعليمية، وهو ما يتطلب تغييراً في المناهج التعليمية القائمة على التلقين والتي تحاصر قدرات التلميذ والطالب وتختزل إمكانياته. ولا شك أن للإعلام دوراً هاماً في تنمية قدرات الشباب على المشاركة، ذلك أنه قناة للمعرفة والتعبير معاً، ولا بد من مساحة على الخريطة الإعلامية من أجل الشباب، ليس بالضرورة من خلال برامج خاصة ولكن للتعبير عن كل قضايا المجتمع، وفتح الأبواب للشباب في إبداع أفكار وبرامج إعلامية.

وتتدعم ثقافة المشاركة، عندما يقبل الشباب على الانخراط في أنشطة الجمعيات الأهلية والنشاط المدني بشكل عام، مثل النقابات والأحزاب السياسية والمؤسسات النيابية، وهذا رهنٌ بالمناخ السياسي العام من ناحية وباقتناع مجتمعي بأهمية إتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن نفسه واقتسام السلطة من ناحية أخرى.

واخُتتم هذا التناولُ بتقديم عناصر دليل إرشادي لتفعيل مشاركة الشباب، يحتوي على عنصرين أساسيين، أولهما مقومات تفعيل مشاركة الشباب، والعنصر الثاني الإعداد والتخطيطُ من أجل مشاركة فاعلة للشباب. ويتمثل العنصرُ الأول في عدد من المتطلبات الأساسية، من أهمها أن المشاركة حقٌ للشباب، وليست منحةً أو هبةً من المجتمع أو المؤسسة، ولهذا فمن الضروري إيجاد الوسائل التي تحقق هذه المشاركة في مقدمتها مسؤولية المجتمع نحو إشباع احتياجاته الأساسية (مأكل ومأوى وتعليم وتأمين صحي . . . . الخ)، وتوفير الموارد اللازمة التي تساعده على المشاركة، ويدلل على أهمية هذا أن من بين أهم أسباب عزوف الشباب عن المشاركة، انشغالُه بهمومه ومشكلاته الشخصية.

وأما المتطلب الثالث فيتمثل في ضرورة وجود إطار تنظيمي"رسمي أو غير رسمي" يوفر للشباب الثقةَ في أن نشاطهم وقوتهم لها دورٌ في اتخاذ القرارات الخاصة بهم وبما يهمهم أو يهم مجتمعهم من أمور. ويجيء المتطلب الرابع في إفساح المجال للشباب كي يأخذ دوره وفرصته بإزالة المعوقات التي تقف في طريقه، سواء كانت تتمثل في نقص المعلومات التي يحتاجُها لاتخاذ قراره بالمشاركة أو لممارسة دوره كشريك كامل الأهلية، أو وجود صعوبات مادية تمنعه، كأن تكون تكلفة الانتقال إلى مكان النشاط فوق قدرته، أو أن الدور الذي يمكن أن يقوم به يغيب عنه الوضوح. وأما المتطلب

الخامس فيتمثل في الدعم المعنوي الواقعي الذي يؤكد قيمة المشاركة وفاعليتها بالنسبة لحاضر الشباب ومستقبله.

وأما العنصرُ الثاني فيتمثل في خطوات ضرورية لجعل مشاركة الشباب إضافةً حقيقية لنمو وتنمية المنظمة أو المؤسسة أو الحزب السياسي، أو أي من مؤسسات المجتمع المدني، والخطوة الأولى تتمثل في التأكد من أن مشاركة الشباب ليست صورية وإنما حقيقية، وذلك لأن الشباب قوة مؤثرة، وليس مجرد مفعولاً، وأن طبيعة النشاط الذي تقوم به هذه المؤسسةُ يسمح بتواجد الشباب تواجداً حقيقياً، وأما الخطوة الثانية فتتمثل في إعداد خطة لمشاركة الشباب، بتدريب مَن هم في حاجة إلى تدريب، وباختيار من هو مناسبٌ من خلال مقابلات تتوخى الموضوعية، وغير متحيزة. وتتمثل الخطوةُ الثالثة في إعداد خطة التنفيذ حيث يتم تحديد أدوار الشباب بدقة، وبالأخذ في الاعتبار مهاراتهم وقدراتهم، ومحاولة تنميتها من خلال الأعمال التي يشاركون في القيام بها. الخطوة الرابعة : اختيار شباب من خبرات متنوعة حتى يستفيدوا من خبرات بعضهم البعض.

وأما الخطوةُ الخامسة، فتُعنى بتدريب الكبار على التعامل مع الشباب من خلال ورش عمل. وللكبار خبراتهم التي تفيد الشباب، ولكن توصيل هذه الخبرات ينبغي أن يتم بسلاسة وبدون اتجاهات فوقية تضعف من ثقة الشباب بأنفسهم. وتُعنى الخطوة السادسة ببلورة اتجاهات الشباب نحو المشاركة، وهي خطوة ضرورية لأنها تتيح للشباب التعبيرَ عن خبراتهم وإبداء آرائهم فيما يتعلق بالأدوار التي يقومون بها، والاستماع إلى انطباعاتهم وتدريبهم على تقويم أعمالهم وأعمال الآخرين وفق مؤشرات موضوعية واضحة.

وأما الخطوةُ السابعة والأخيرة، فهي التواصل مع منظمات المجتمع المدني الأخرى وتبادل التجربة والخبرات فيما يتعلق بمشاركة الشباب. ولا يمكن أن يكون الشبابُ قادراً على المشاركة الحقة ما لم تتغير ثقافةُ ورؤية الكبار للشباب وإمكانياته، ولذا ينتهي هذا الجزء بعدد من الأسئلة الهامة جداً والتي تساعد الكبارَ على مراجعة أنفسهم في نظرتهم للشباب: هل هم حقاً يتعاملون معه نديا أو دونياً ؟ وهل هناك ثقةٌ في قدرات الشباب على العطاء والإبداع، أم أن هناك تخوفاتٍ من تهور الشباب، وتقليل من شأنه؟

وبعد استعراض الجوانب المختلفة لخصائص الشباب وفق دراسات متنوعة، وبعد معالجة العديد من التحديات التي قد تعوق قدراته، سواءً كانت تلك التحديات متعلقةً بالنظرة إلى الشباب نفسه، وتجاهل إمكانياته وقدراته، أو كانت تلك التحديات متعلقةً بعوامل أخرى مركبة ومتشابكة في محيطه الاجتماعي، وفي تطوره التاريخي، وبعد التعرض للثقافة، سواء كانت الثقافة الخاصة بالشباب وغير المنفصلة تماماً عن الثقافة العامة، أو عن المعوقات الثقافية في المجتمع، يجيء الفصلُ

الرابع موظِفاً كلَ ما جاء فيما سبق، ليضع متطلبات واضحةً لإعداد سياسات الشباب وتقييمها.

أكد الإطار الاسترشادي على أن السياسات المتعلقة بالشباب هي سياساتٌ مجتمعية تتقاطع وتتشابك مع السياسات الاجتماعية القطاعية من تعليم وثقافة، وصحة وإعلام... إلخ، ولهذا فيجب أن تكون سياساتٍ داعمةً لإمكانيات الشباب. وحتى تكون هذه السياسات داعمة لإمكانات الشباب وتصور إمكانات اقتداره على الفعل التنموي الشبابي والمجتمعي، وضع الفصل الرابع شروطاً أساسية ليتحقق هذا الهدف وركز على المعوقات الأخرى التي قد تقف حجرَ عثرةٍ في طريق تمكين الشباب حتى يمكن تجنبها.

وترتبط السياساتُ الداعمة لتمكين الشباب بعدد من المتغيرات، منها التوجهات السياسية والأيديولوجية والمبادئ التي تسود مجتمعاً ما، هل تساعد تلك التوجهاتُ على تدعيم الشباب من خلال تكافؤ الفرص، الحرية في التعبير، غياب الثقافة السلطوية ؟ - ويتعلق ثاني تلك المتغيرات بالإستراتيجيات المتبعة لتحقيق الرفاه المجتمعي، أو المعنية بالتنمية البشرية المستدامة والتي يعد الشبابُ أحدَ أطرافها واستهدافها، ويتمثل المتغير الثالث في وجود رأي عام داعم ومؤيد لسياسات التمكين.
ويتمثل المتغيرُ الرابع في العوامل المحفزة على التمكين، منها التزامُ مؤسسات الدولة، ووجود ميزانية داعمة لمشاركة الشباب، ويتمثل المتغيرُ الخامس في وجود عوامل ضاغطة مثل البطالة والانحرافات المختلفة، والتي تستوجب سرعةً في تغيير المناخ الاجتماعي المسبب لهذه السلوكيات، وخلق بيئة أخرى تدعم قدرات الشباب وتحترمها.

وترتبط العواملُ المعوقة لإعداد سياسات فاعلة لتمكين الشباب بالعوامل السابقة، إذ إن التوجهات الاقتصادية هي في الأساس نتاجٌ لتوجهات سياسية وإيديولوجية، فإذا كانت السياسةُ الاقتصادية تؤدي إلى تهميش الفئات الضعيفة، والانحياز نحو الطبقات العليا الرأسمالية، فلن تكون هناك فرصةٌ للشباب ليحلم بحراك اجتماعي صاعد. وأما العوامل المعوقة الثانية فيطلق عليها عواملُ تفكيكية، حيث تتمثل في ضعف مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية. والعوامل الثالثة تتمثل في ضعف الخدمات المقدمة للشباب، خاصة الخدمات التعليمية والصحية.

وتمت الإشارةُ إلى محاورَ أساسية لإعداد سياسات التمكين تتكامل وتتفاعل بحيث يصعب إغفال أحدها. هذا التكامل لا يعني أن محتوياتها وأطرَها غير ديناميكية وغير متغيرة. ومما يذكر في هذا

السياق أن المسار التاريخي للاهتمام المجتمعي بالشباب لا يمكن تجاهلُه، لأن الحاضر ومحدداته أو إيجابياته هو وليد تراكم تاريخي، ويجب أن تنطلق سياساتُ تمكين الشباب من فهم هذا الواقع في سياقه التاريخي، حتى يمكن أن تتحرر منه، إذا كان مقيداً، أو تدعمه إذا كان إيجابياً.

وأما على المستوى الآني أو اللحظي فلا بد من الانتباه إلى التحول المستمر إلى نمط الاقتصاد الرأسمالي، وأثر هذا التحول على المجتمعات العربية، خاصةً الانحسار النسبي في إمكانات الحكومات المادية وأدوارها الاقتصادية بفضل التحرير الاقتصادي والتوجه إلى اقتصاد السوق، حيث يتطلب النظرُ إلى المستقبل فهماً عميقاً للحاضر ومتغيراته. ويهيب هذا بمتخذي القرار متابعةَ آثار سياساتهم في التعامل مع قوى العولمة ومصاحباتها على المجتمعات المحلية وعلى المواطن العربي، خاصة الشباب منهم.

وبجانب وجود رؤية واضحة المعالم، فمن المهم أن يصحبها التزامٌ سياسي بتمكين الشباب، إذ أنه بدون الرؤية قد تسرعُ بعض الدول في عقد اتفاقيات أو اتباع سياسات دون النظر إلى تبعاتها وتأثيرها على الشباب، مثل التحول السريع إلى الخصخصة دون اعتبار لنتائجها الإيجابية والسلبية على الشباب ومستقبلهم، ودون تمهيد لتأهيلهم لأعمال أخرى. وبدون الالتزام السياسي، فإن تمكين الشباب لن يأخذ أولويةً عند صياغة السياسات التنموية العامة والقطعية، وترتبط بهذه الرؤية طبيعة الأيديولوجية التي تقف وراء رسم السياسات وتوجهاتها.

وفى هذا الصدد، ينبغي التفرقةُ بين أيديولوجيا حاكمة للمجتمع ككل، وأيديولوجيا خاصة بالشباب. ولا بد أن يكمل أحدُهما الآخر ويدعمه. فالأيديولوجيا التي تتوجه إلى تحسين المجتمع من أدنى طبقاته بشكل عام من أجل التحرر من الحاجة واحترام الكرامة الإنسانية، سيكون من شأنها أن تنظر إلى الشباب نظرةً إيجابية، وتساعده على أن يكون عضواً منتجاً في المجتمع. وإذا حدث العكسُ فعلى راسمي السياسات المعنية بالشباب، أن يقيموا جسراً بين الأيديولوجيات العامة والأيديولوجيا التي تحكم تمكين الشباب، من خلال جهود الحث وكسب التأييد والإقناع.

جدول تجميعي لإطلالة عامة حول التعامل مع الفرص المتاحة لمشاركة الشباب العربي

مؤشر التعامل مع الفرص	عدد التكرارات	٪ التكرارات
من لديهم بطاقة انتخابية	٣٢٤	٦٢,٨
من شارك في آخر انتخابات برلمانية ممن لديهم بطاقة انتخابية	٢١٠	٦٤,٨
من شارك في الانتخابات البلدية المحلية	٣٢١	٩٩
المشاركة في أمور الأسرة	٥٠٣	٩٧,٥
المشاركة في منتديات الإنترنت	٣١٤	٦٠,٩
الحوار من خلال الانترنت	٣٣٣	٦٤,٥
التحاور في السياسة أهم موضوع للتحاور على الانترنت	٢٠٩	٢١,٤
شبكة المعلومات كأهم نشاط لقضاء الوقت الحر	٣٣٩	٢٢,١
العمل التطوعي كثاني نشاط لقضاء الوقت الحر	٣٢٤	٢٢,١

وللإسهام في تحديد النموذج الملائم لتمكين الشباب، اهتم الإطار الاسترشادي بالوقوف على ثلاثة نماذج لسياسات تمكين الشباب، **نموذج الصفوة** وفيه توضع السياساتُ من أعلى إلى أسفل، أي من المسؤولين والمعنيين بشؤون الشباب ومن التكنوقراط الذين غالباً ما يتبنون رؤيةَ الطبقة الحاكمة، ويتم تطبيق رؤيتهم على سياسات الشباب، وهناك ن**موذج المصالح المتوازنة** والذي يأتي نتاجاً للحوار المتبادل بين المسؤولين والشباب، ومن ذلك الاتفاق على ما يحقق مصالحَ الأطراف متراضيةً، وهناك **النموذج العقلي العلمي الرشيد**، وهو يعلي من قيمة الانجاز، ويعتمد على تحديد الأهداف بوضوح، ودراسة السبل للوصول إليها، ووضع بدائل عند الحاجة، والاعتماد في وضع الأهداف والسياسات على المعلومات المتوفرة، وبالإضافة إلى هذا فإن هذا النموذج يبحث عن القيم المشتركة ويؤكدها.

ويعد اختيارُ المقاربة المفاهيمية في رسم السياسة المتعلقة بالشباب ذا أهمية بالغة، لأنها تتأثر بالرؤية والأيديولوجية الحاكمة، فإذا ما نظرنا إلى الشباب نظرةً سلبية، معتبرينه عبئاً على المجتمع بكل ما يحمله من مشاكل، فإن هذا سيؤدي إلى وضع سياسات تتناسب مع هذه الرؤية، وأما إذا نظرنا

إليه كقوة اجتماعية فاعلة ومؤثرة، ستجيء السياسات إنطلاقاً من هذه المقاربة. وهناك مقارباتٌ عديدة، كلها تتعلق برؤية الواقع ومحاولة التأثير فيه بشكل أو بآخر. ولكن المهم في مقاربات إعداد سياسات الشباب ليس التأكد فقط من اتساقها مع الواقع المعطى، وإنما العمل على تغييره بالشباب ومن أجلهم، لكي يتم تمكينُهم مجتمعياً وبناء قدراتهم ومؤسساتهم ومنظماتهم بما يجعلهم طرفاً أساسياً فاعلاً في مواجهة تحديات الواقع وحل مشكلاته وتحقيق الأهداف المستقبلية المرغوبة.

إذا وُضعت السياسة وأصبحت معالمُها واضحةً تجيء مرحلةُ التطبيق والحاجة إلى الإدارة. وحتى يمكن أن يتحقق الانجازُ فمن الضروري أن تكون الإدارة مرنة، غير مركزية، ولا تتقيد بالبيروقراطية، وقادرة على الحركة والتواصل من المجتمعات المحلية إلى السلطة المركزية والعكس بسلاسة وشفافية. وأما التخطيط فيُسهم في بلورة الأولويات وتوفير شروط إنجازها، وهي مسؤولية جماعية لكل الأطراف المعنية بالشباب، خاصة منظمات المجتمع المدني الشبابية ووسائل الإعلام والنقابات والأحزاب إن وُجدت. ويحتاج التنفيذ إلى التنسيق، ولا بد من أن يجمع ذلك التنسيق في بُعده الأفقي بين سياسات الشباب وغيرها من السياسات التنموية والمجتمعية وبُعده الرأسي بين الأولويات والأطراف الإدارية، من القاعدة للقمة، والعكس.

إن تحقيق دعائم الحكم الصالح : حكم القانون والمسؤولية والمساءلة والشفافية وتكافؤ الفرص . . الخ ، من شأنه أن يجعل الشباب قاطرةً للتنمية العربية المستدامة

جدول يوضح معوقات المشاركة من منظور الشباب

البيان	العدد	٪
عدم وجود فرصة للمشاركة	٧٤	١٤,٣
ليس لدى أي معلومات عن المشاركة	٢١	٤,١
الكبار يسيطرون على المشاركة	٧٩	١٥,٣
كثرة مشاكل الشباب	٨٨	١٧,١
الخوف من المشاركة	٦٩	١٣,٤
ارتفاع سن المشاركة	٢١	٤١
عدم وجود وقت	٢٨	٥,٤
إحباط الشباب	١٢٢	٢٣,٦
أخرى	١٤	٢,٧
المجموع	**٥١٦**	**١٠٠**

إعداد سياسات تمكين الشباب : الأسس والخطوات

مبادئ إعداد السياسات المعنية بتمكين الشباب :

المحاور التالية، هي كل متكامل، وغياب أي منها أو التغافل عنه، يؤثر سلباً في تماسك وتكامل المحاور سوياً، فيؤثر بالتالي على مدى فاعليتها. وفيما يلي عرض موجز لمتطلبات وأهداف كل مرحلة:

المسار التاريخي للاهتمام بالشباب: يسهم فهم وتحليل المراحل التاريخية التي سارت فيها اهتمامات المجتمع بقضايا الشباب في تفسير الأوضاع الراهنة له، خاصة ما يواجه الشباب من تحديات ومخاطر تراكمت مع الزمن.

الرؤية/ الالتزام السياسي: فالرؤية تحدد لراسمي سياسات الشباب إطار الحركة وحدودها، وإمكانات تحديد الأولويات. أما الالتزام السياسي، فهو حافز للعمل، ويفتح أبواباً أمام دعم سياسات تمكين الشباب تشريعياً ومادياً وبشرياً وتوفير الآليات الممكنة لتنفيذ تلك السياسات ومتابعة المساءلة السياسية بشأنها[45].

التوجهات الأيديولوجية : فبقدر وضوح الأيديولوجية التي تحكم اختيارات المجتمع وتحدد أهدافه وأولوياته وعلاقاته بالمواطنين وعلاقاته الخارجية يكون وضوح الإيديولوجية التي تحكم رؤية السياسة الوطنية للشباب، من حيث الأهداف والأدوار المحددة لشبابه وحدود مشاركته في السياسات التي ستتوجه إليه.

انتقاء النموذج المواتي لإعداد سياسات الشباب : هناك عدة نماذج لصياغة سياسات الشباب[46]، يمكن اختيار واحد منها أو أكثر أو التركيب من بين عناصرها الأكثر ملاءمةً من غيرها، بشرط توفير بعد الاتساق والتكامل بينها. ومن بين أهم تلك النماذج[47] :

نموذج الصفوة: وهو النموذج الذي يسود غير قليل من البلدان النامية وبعض البلدان العربية.

---

45 . UNFPA، State of World Population 2003، Investing in adolescent: health and rights، UN 2003، P 51

46 . اليونيسيف، الدليل، **مصدر سبق ذكره**.

47 . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن، **مصدر سبق ذكره** ، ص ص -69 72.

نموذج المصالح المتوازنة: يسعى هذا النموذج إلى الاتفاق على مجموعة من المصالح التي يتوافق عليها المسؤولون والشباب، عبر منظماتهم المختلفة، خاصة منظمات المجتمع المدني. ويسود هذا النموذج في البلدان التي تمارس الديمقراطية وتتوفر بها منظمات شبابية – ولهذا نادراً ما نجد هذا النموذج في المجتمعات العربية، لضعف المنظمات المعبرة عن رؤى الشباب ومصالحه.

النموذج العقلاني العلمي: وهو نموذج يفضل معظم بلدان العالم المصنّع اتباعه والسير في خطواته، لأنه يرتبط بقيمة الإنجاز وتحديد الأولويات والبدائل الواقعية الممكنة لتحقيق الأهداف.

مقاربة التعامل مع الشباب: تتوزع تلك المقاربات بين السعي إلى تمكين الشباب والتعامل معه كمشكل مجتمعي، ويعاني من المشكلات، ومن ثم التعامل مع مشكلاته على نحو آني لعلاج آثار المشكلات، وأحياناً تمتد المقاربةُ إلى التعامل الوقائي لحماية الشباب. وغالباً ما تسود هذه المقاربة التعاملَ مع الشباب في معظم البلدان العربية[48].

الإدارة العامة: عندما تسود إدارةُ مشروعات وبرامج الشباب التبسيط الإداري والشفافية والمحاسبية عامة وعلى مستوى المجتمعات المحلية خاصة عندما تسود اللامركزية والحكم المحلي الجيد. وتحديد العلاقات والتواصل بين الوحدات المحلية وغيرها من المستويات الإدارية، الإقليمية وعلى مستوى الأوطان[49].

عملية التخطيط لإنجاز أهداف السياسات الشبابية: من العمليات المحورية في برمجة الأهداف التي تسعى السياسات إلى تحقيقها وبلورة الأولويات وتوفير شروط إنجازها.

التنسيق والتكامل: تتقاطع قضايا الشباب ومتطلبات تمكينه مع السياسات القطاعية من ناحية تعليم وتدريب وصحة وتشغيل.. إلخ، والسياسات التنموية، العامة والقطاعية. ولهذا لا بد من أن يجمع التنسيق في بعده الأفقي بين سياسات الشباب وغيرها وبُعده الرأسي بين الأولويات والأطراف الإدارية، من القاعدة للقمة، والعكس.

استدامة تمويل سياسات تمكين الشباب: فبدون الدعم والتمويل، تظل السياساتُ مجردَ إعلاناتٍ وشعارات على الورق.

48. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلدان العربية، **مصدر سبق ذكره**، ص 18.

49. T. DAX & I. Mackhold، «Accessment of rural development Programmes to Enhance Youth Integration» paper for the 41st congress of European Regional Social Sience Association، Zagreb Croatia، 29 August، 1st September، 2001 pp. 5 –7.

خطوات إعداد السياسات الشبابية :

هناك مجموعة من الخطوات الأساسية اللازمة لإعداد السياسات الشبابية المعنية بتمكينه :

الخطوة الأولي[50]* : تحديد المخاطر والتحديات والفرص التي تواجه الشباب . وكلما تم هذا التحديد وفق معطيات وقرائن علمية ، كمية وكيفية معمقة يشارك الشباب في توفيرها ، اقتربنا من واقع الشباب على نحو أعمق وأشمل ، مع الأخذ في الاعتبار ضرورةَ مشاركة كافة الأطراف المعنية بتمكين الشباب في تحديد المخاطر والتحديات .

الخطوة الثانية : تحديد الأولويات ، سواء كانت أهدافاً ، أو مجموعات من الشباب ، بحاجة إلى تدخلات أسرع كالمعرضين للمخاطر والمهمشين ، والفتيات اللاتي يعانين من تحيزات بسبب النوع .

الخطوة الثالثة : وضع قضايا تمكين الشباب على الأجندة التنموية العامة : تُعنى هذه المرحلة بإدماج قضايا الشباب في السياسات التنموية العامة والقطاعية . وتختلف أساليب وضع قضايا الشباب على أجندة الأهداف التنموية باختلاف النظم السياسية ، ففي النظم الديمقراطية تكون هذه العمليةُ مفتوحةً أمام القوى الاجتماعية والسياسية المعنية بقضايا الشباب وأمام المنظمات الشبابية ، للحوار بشأن القضية أو القضايا المراد طرحها على الأجندة التنموية ، وتحديد موقعها من منظور ترتيب الأولويات ضمن تلك الأجندة .

أما في النظم المركزية التي تعتمد على البيروقراطية بديلاً للديمقراطية في كثير من الأحيان ، فمن المهم أولاً كسبُ الدعم والتأييد لقضايا الشباب من قبل مَن بيدهم صنعُ القرارات ، مع إدراك أن قناعة صناع القرار لا تكفي بمفردها لدعم إدراج قضايا الشباب ضمن أجندة الأولويات التنموية الأساسية .

الخطوة الرابعة : تحديد بدائل تحقيق أهداف السياسات وتقييم كل منها[51] : يتطلب طرح ومناقشة البدائل التي يمكن بها تحقيق أهداف السياسات الشبابية ، تحديداً وبلورة عميقة للآليات المضمونة لتمكين الشباب ، في ضوء نموذج يتم التطلع إليه ، ويقاس وفقاً له أي البدائل أكثر جدوى من غيرها

---

50 * تلعب البحوث العلمية المعنية بخدمة إعداد السياسات أدواراً مهمة تكاد تكون متقاطعة مع معظم خطوات إعداد السياسات المعنية بالشباب كشأن غيرها من السياسات ولا يكفي مجرد جمع بيانات ونشرها إذ لابد من إعدادها أو إعادة تصنيعها إذا جاز التعبير لتنتج :

معرفة من أجل إعداد السياسات ، بدءاً من تقييم الواقع وتحديد الأهداف .

أن تكون السياسة نفسها قائمة على قرائن علمية evidence based policy تيسر الإقناع بضرورتها والحاجة إلي إعدادها وتطويرها .

المساهمة في كسب الدعم للانتقال إلي الفعل .

لمزيد من التفصيل أنظر :

UNICCO ، Social development : From research to policy to action ، Concept paper for the meeting : from Research to policy to action ، Nairobi ، 22- 24 January ، 2007

51 . أنظر تعميقاً للبدائل في : اليونسيف ، الدليل حول السياسات الوطنية للشباب ، **مصدر سبق ذكره ، ص. 54.**

بالنسبة لتمكين الشباب وتحقيق التنمية المجتمعية.

الخطوة الخامسة: انتقاء المشروعات والبرامج لتنفيذ السياسات: إن انتقاء المشروعات والبرامج التي تحقق أهدافَ السياسات الشبابية، يمكن أن يكون رهاناً مهماً يفصح عن إمكانات إنجاح تلك السياسات أو الابتعاد بها عن أهدافها وغاياتها. ولهذا من المهم اشتقاق معايير تحقق الاتساقَ بين الأهداف والبدائل المشار إليها من ناحية والمشروعات والبرامج المختلفة من ناحية أخرى، لكي يتم الانتقاء منها بما يسهم في تحقيق المخرجات (الأهداف السريعة والكمية) والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة، وعلى المدى الأقرب والأكثر بعداً.

الخطوة السادسة: المتابعة والتقييم والتقويم: هي عمليات متتابعة يرتبط بعضُها ببعض. وهي تتطلب إعدادَ نسق من المؤشرات الكمية والكيفية التي تدلل على وصول السياسات الشبابية، للأهداف الساعية إلى تمكين الشباب. وللتأكد من هذا لا بد من:

- أن تعتمد مؤشراتُ التقييم على قرائن علمية.
- أن يكون هناك اتفاقٌ على المؤشرات باعتبارها معاييرَ للتقييم.
- التمييز بين معايير تقييم المخرجات، والتأثيرات أو المخرجات.
- تحديد المدى الزمني للتنفيذ.
- تفعيل دور كافة الشركاء، خاصة الشباب في التقييم. وأما عملية التقويم فهي تعتمد على المتابعة والتقييم، لدعم بعض عناصر البرامج أو المشروعات، أو إدخال تعديلات عليها، لدعم كفاءتها في ضوء زمن الإنجاز- الوقت- والتكلفة المالية.

عناصر دليل إرشادي للمنظمات المعنية بتفعيل مشاركة الشباب

أولاً: مقومات تفعيل مشاركة الشباب

قبل أن نشير إلى بعض الخطوات والعمليات الأساسية التي تنقل مشاركة الشباب من حيز المعرفة والتدريب إلى المشاركة الفاعلة، هناك مقومات أساسية لتحفيز الشباب على المشاركة. لقد تمكن الميثاقُ الأوروبي لتفعيل مشاركة الشباب من صياغة مقاربة عملية أطلق عليها اختصاراً لمفردتها Rmsos Approach وهي تشتمل على عناصر خمسة ضرورية لجعل مشاركة الشباب أكثر فاعلية وأكثر معنى ودلالة، مع ملاحظة أن غياب أي من هذه العناصر يجعل عملية المشاركة في ممارستها ملتبسة وعشوائية،[52] فالحق في المشاركة حق أصيل من حقوق الإنسان.

52 . Council of Europe، opit، p.p. 36- 41.

فحتى إن لم تؤكده القوانين الرسمية، فعلى المنظمات والمؤسسات المعنية بقضايا الشباب أن تدعم هذا الحق وتحوله إلى حيز التطبيق، وأن تتجاوز دعوتها للشباب للمشاركة من كونها هبةً من تلك المنظمات إلى كونها حقاً من حقوقهم تحثهم عليه وتدعم ثقتهم في أنفسهم وتهيئ لهم البيئةَ القائمة على المبادرة وأن تدرك المؤسسة أو المنظمة المحددة أهمية أن يكون الشباب إيجابياً، وأن نلتزم أمامه بالمكاشفة.

إن تفعيل هذا الحق يجعل المنظمات والمؤسسات، تتفهم أن للشباب أدواراً قائمةً على الشراكة، وتكافؤ الفرص، وتجعل العلاقةَ بين المسؤولين والشباب تتحرك من الرؤية الأبوية، إلى الاستعداد للاستماع للشباب، واحترام آرائهم ورغباتهم، وتقييمها تقييماً إيجابياً وموضوعياً، أما عن الوسائل فتبدأ بمعرفة الاحتياجات الأساسية المرغوب مشاركة الشباب فيها وما إذا كانت تحقق لهم الحدَّ الأساسي من إشباع تلك الاحتياجات الأساسية (عمل، مأكل، مسكن. .الخ). إن هذا البعدَ يؤكد على أن حرمان الشباب من إشباع أحد احتياجاته الأساسية يحول دون مشاركته، خاصة ما يتعلق بتحمل تكلفة المشاركة من وقت وجهد وتحمل نفقات الانتقال إلى حيث توجد مؤسسات المشاركة.

وأما بالنسبة لفضاء المشاركة، فيعني أولاً المكان المحدد الذي يجتمع ويلتقي الشباب من خلاله، كما يعني ثانياً وجود إطار تنظيمي رسمي أو غير رسمي (الجمعيات الأهلية) يجعل الشباب أكثر ثقةً في أنهم يساهمون بالفعل بالرأي والقول في صناعة القرارات ذات العلاقة واتخاذها. وكلما كان هذا الفضاءُ محملاً فكراً وممارسةً بأهمية وضرورة تمكين الشباب من خلال النشاطات المعروضة أفكار وقضايا وبرامج ومشروعات.

إتاحة الفرصة ولا تعني الإتاحة توفر فرصة المشاركة فقط، وإنما تيسيرها وتسهيل متطلباتها. ولكي تكون هكذا فمن الضروري توفير المعلومات الدقيقة عن كيفية المشاركة وزمانها، ومبرراتها وأهدافها، وطبيعة النشاطات والمشروعات، والدور المحدد للشباب فيها/ بإيجاز توفير ما يسمى بالفرصة الصديقة.

وأخيراً، يأتي عنصرُ الدعم الذي يشمل الدعمَ المادي- تكلفة المشاركة- والدعم المعنوي وتقديم المشورة للشباب عبر الحوار وليس عبر الأوامر المرسلة إن البيئة التي ترى الشباب فاعلاً تنموياً وتوفر له الدعمَ المادي والمعنوي، تجعل مشاركة الشباب ذات معنى وأكثر جديةً وتتيحُ له فرصاً لتطوير وعيه ومهاراته وقدراته على المشاركة.

ثانياً : الإعداد للتخطيط بمشاركة الشباب وممارستها

ثمةَ مجموعةٌ مهمة من الخطوات[53] أو المراحل يمكن الاسترشادُ بها عند الشروع في تهيئة الفرص لمشاركة الشباب في المنظمات ذات العلاقة بتمكينهم.

53 . Department of Health and Human Services، Family and Youth Survives Bureau، Putting Real Youth Participation into Practice date 2002، PP. 1-5.

الخطوة الأولى : رصد وتحليل استعداد المؤسسات والمنظمات لمشاركة الشباب .
الخطوة الثانية : إعداد خطة مشاركة الشباب في المنظمة أو المؤسسة المحددة .
الخطوة الثالثة : إعداد خطة التنفيذ .
الخطوة الرابعة : السعي لاختيار الشباب متنوعي الخبرة في نشاطات المشاركة .
الخطوة الخامسة : انتقاء وتدريب الكبار المشاركين مع الشباب في نشاطات المشاركة .
الخطوة السادسة : بلورة توجهات المشاركة وإلمام الشباب بها ، ودعم مشاركتهم .
الخطوة السابعة : وتُعنى بتوصيل حصاد تجربة الشباب في المشاركة إلى المنظمات الأخرى ومؤسسات المجتمع المحلي، بهدف بناء صورة إيجابية عن الشباب وقدراته، وعن أهمية المشاركة وجدواها للمنظمة وللشباب وللجماعات الأخرى في المجتمع المحلي .

وثمةَ مجموعةٌ من التساؤلات المهمة على قيادات المنظمات الشبابية وغيرها من منظمات المجتمع ، أن تطرحها وتجيب عليها ، بما يجعل مشاركةَ الشباب أكثر انتظاماً وإحكاماً وفاعلية[54] :

ما القيمُ والمعتقدات والمفاهيم والرؤى التي لديك حول مشاركة الشباب؟ وما الأهم فيها والضروري وما الذي يحتاج منك إلى مراجعة؟

ما العملية أو العمليات الأكثر ملاءمةً لمشاركة الشباب ، وتتسق مع أهداف المؤسسة أو المنظمة؟

كيف يرتب الشباب ، المنظمات المعنية بمشاركتهم لتحديد أكثرها ملاءمةً؟ .

ما المنظمة أو النشاطات التي اخترتها لمشاركة الشباب وما الإجراءات والآليات المحددة لضمان مشاركة فاعلة؟ وما المعايير التي تم تبنيها لاختيار المنظمة ، وهل تم تجربتها من قبل أم لا؟ وما هو حصاد تقييمها لتجربتها؟

ما المخاوف ومواطن القلق أو عدم التأكد التي لديك؟ وما هي أساليب التغلب عليها ومواجهتها وما أكثرها تأثيراً على مشاركة الشباب؟

هل تطرح دائما تساؤلاتٍ على الشباب بشأن مشاركتهم؟ وهل تستوعب بجدية تساؤلاتهم؟ وهل تضع بعضها في الاعتبار عند التنفيذ؟ وهل تقوم بإجراء تعديلات أو تطويرات في عمليات المشاركة وآلياتها؟

إلى أي مدى وفي أي المواقف تتيح للشباب أدوار القيادة؟ وما هي في رأيك أهم خصائص القيادة وشروطها وآليات فرزها؟ وما الإجراءات والأساليب التي تتبع لتنمية مهارات وقدرات الشباب على القيادة؟

54 . Ibid

كيف نبني شراكة مع الشباب العربي [55]

لا يعد العملُ من خلال جماعة – بصفة عامة – أمراً يسيراً في ثقافتنا العربية نتيجةً لميراث سلطة أبوية، سلطة تقوم على التمييز والحفاظ على الفجوات الاجتماعية القائمة بين من يحوزون السلطة وبين سواهم، يبدأ هذا من الكبار في الأسر والمعلمين بالمؤسسات التعليمية، وفي مؤسسات العمل. . ويبدو أننا جميعاً نحافظ عليها وتغذيها بيروقراطية مركزية، رسمية أو غير رسمية، ومن اليسير عليك أن تلحظ هذا في كثير من مجالات العمل العام، بما في ذلك بعض الجمعيات الأهلية الشبابية، ونفترض أنه حتى ما يرفضه الشبابُ اليوم من آبائهم سيمارسونه مع أبنائهم فيما بعد.

ولهذا علينا تدعيمُ سياق تيسير مشاركة الشباب، يقوم على قناعة حقيقية بشراكتهم، وهو ما يقتضي إحداثَ نقلة في العلاقات بين الكبار والشباب، من كون الكبار قادةً آمرين يحوزون وحدهم الخبرة والمعرفة والحكمة، ومن كون الشباب تابعين يجب أن يكونوا مطيعين منفذين (أكبر منك بيوم يعرف أكثر منك بعام من الزمان) إلى علاقات تقوم على الاحترام والتعلم المتبادل والتكافؤ في فرص الشراكة وأدوارها ومسؤولياتها.

وثمةَ بعضُ الأفكار التي تشكل رسالةً للكبار أياً كانت مواقعهم في الجماعات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، للاسترشاد بها لبناء شراكة صحية فاعلة بين الكبار والشباب:

إلمام الكبار بالمعارف والمعلومات وأساليب العمل مع الشباب أفراداً وجماعات. وكلما عُرف عن الشباب أكثر، من حيث قيمُهم وتصوراتُهم وتفضيلاتهم وطموحاتهم وقدراتهم ومهاراتهم وتنوعاتهم وما بينهم من تباينات وما يحفزهم على المشاركة، كان التفاعلُ مع الشباب أيسرَ وإيجابياً ومنتجاً.

العمل مع الشباب من منظور إشعارهم بأهميتهم والحاجة إليهم، فالشبابُ يستجيب بإيجابية كلما كان مقَدَّراً ومحل احترام الكبار، ويدعم هذا الاستماع إليهم بإنصات وتقدير، ومعرفة أسماء المشاركين في النشاط أو المشروع، وتوجيه النصائح على نحو دقيق يراعي رهافةَ وحساسية مرحلة الشباب.

تذكّر أن نجاح أي مشروع يعتمد على التشارك بين الكبار والشباب، يحتاج للكثير من المهام لتأسيس علاقة إيجابية مع الشباب، فعند عرض أهداف المشروع عليهم من المهم إقامةُ فرص تجعلهم يعبرون عن آرائهم ومناقشة مقترحاتهم بجدية، وتبني ما يمثل منها دعماً وإضافةً للمشروع.

الاستماعُ للشباب أكثر من الاهتمام بالحديث الموجه إليهم، والخطابة فيهم.. لقد قضى الشبابُ سنواتهم الماضية للاستماع للآخرين في مواقف حياتهم المختلفة، الأب والأم والأخوة الكبار

55 . Ibid، PP. 9 – 12

والمعلم والإعلامي . . الخ، وخلال فترة المراهقة يكونون بحاجة ملحة ورغبة أكبر من فرص التغيير عن مشاعرهم وأفكارهم ومشاركة الآخرين لهم فيها . ولهذا على الكبار سؤالهم عن خبراتهم وتجاربهم وعما يخشون التعبيرَ عنه من إحساس بالقلق والإحباط بشأن المسؤوليات التي اختاروها، وخاصةً عندما تكون المهامُ المحددة لهم جديدة عليهم .

توقّع أن يأتي الشبابُ بأخطاء بسبب عدم وضوح الأهداف والمسؤوليات أو نقص الخبرات والمهارات . وعليه، من الضروري تشجيعُهم على عرض أخطائهم ومناقشتها وتوجيههم بكيفية تصحيحها وتجنبها مستقبلا .

اعرض تجاربَك عليهم ووضّح كيف كنتَ تتصرف في المواقف المختلفة وما دروس النجاح والإخفاق التي واجهتك . إن الشباب رغم ما يحمله من حماسة ورغبة في الاستقلالية بحاجة إلي التوجيه والإرشاد من الآخرين .

تذكّر أنك كنتَ مراهقاً وشاباً في مراحل سابقة من حياتك، وكانت لك انفعالاتك، غضبك، تمردك على حائزي السلطة في بعض المواقف، إن تذكرك هذا يدعم نظرتك الإيجابيةَ للشباب ويجعلك أكثرَ مرونةً وتقبلاً لما يصدر عنهم من انفعال أو أفعال قد لا تروق لك .

المراجع

1. إدارة السياسات السكانية والهجرة ، " الحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي»، الإصدار الأول، سنة 2005.
2. إدارة السياسات السكانية والهجرة، « القيم السائدة لدى الشباب العربي»، 2006.
3. إدارة السياسات السكانية والهجرة، "الشباب العربي والمشاركة: الواقع وآفاق التفعيل» ، 2007.
4. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
5. اليونسكو، الرصد العالمي للتعليم للجميع.
6. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

7. UNFPA، State of World Population 2003، Investing in adolescent: health and rights، UN 2003.
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن.
9. T. DAX & I. Mackhold، «Accessment of rural development Programmes to Enhance Youth Integration» paper for the 41st congress of European Regional Social Sience Association، Zagreb Croatia، 29 August، 1st September، 2001.
10. UNICCO، Social development: From research to policy to action، Concept paper for the meeting :from Research to policy to action، Nairobi، 22– 24 January، 2007

11. Department of Health and Human Services، Family and Youth Survives Bureau، Putting Real Youth Participation into Practice date 2002.

هجرة الشباب الدولية والتنمية

الدكتورة: مجدة إمام ، مصر.

المحتويات

مقدمة
أولاً: العلاقة الجدلية بين هجرة الشباب والتنمية
ثانياً: ملامح ومحددات هجرة الشباب. (الحجم – عوامل الدفع والجذب)
ثالثاً: العوامل والآليات الدافعة والجاذبة للهجرة الدولية
رابعاً: الرؤى والتوقعات المستقبلية المختلفة لهجرة الشباب والتنمية

هجرة الشباب الدولية والتنمية*
ءالفرص والتحديات»

مقدمة

تُعد هجرةُ الشباب الدولية ظاهرةً مجتمعية مركبة ومتعددة الأبعاد، فهي ليست نتاجَ عوامل محلية وإقليمية فقط، وإنما هي أيضا نتاجُ أبعاد عالمية، حيث لعبت العولمةُ دوراً مباشراً في هذه الظاهرة.
حيث تفاعل العالمي مع الإقليمي والمحلي بشكل مباشر، ليشكل ويحدد ملامحَ الظاهرة بوضعها الحالي، فعندما وضعت الدول الأوربية قواعدَ صارمة للحد من الهجرة، وتقلصت أسواق العمل العربية، وظلت البطالةُ مستمرةً محلياً، نتج عن ذلك تفاقمُ ظاهرة الهجرة غير المنتظمة، وتأثر بها المجتمعُ تأثراً يستحق الدراسةَ والمعالجة ووضع الآليات المناسبة للمواجهة.
وتمثلُ هجرةُ الشباب بما تحتويه من هجرة للمهارات والكفاءات التي تمثلُ أحدَ أهم مقومات التنمية على المدى القصير والبعيد، فالشبابُ هم صانعو التنمية، والتنمية أُعدت من أجلهم.
والفرص التي تتيحها الهجرةُ للمجتمع تتمثل في تحويلات المهاجرين المالية، فهي ليست إلا ضريبة تأخذها الدولة مقابلَ التفريط في ثروات فشلت في تشغيلها التشغيلَ الأمثل، وجذبها للوطن.
«فالهجرة تمثل هدراً للطاقات والكفاءات الطازجة، وهذا الهدرُ له آثارُه على بناء المجتمع ونمائه وعلى صحة إنسانه وعافيته النفسية، وعلى الأمن الاجتماعي».[56]

---

*الدكتورة: مجدة إمام، مصر.

56 . مصطفى حجازي، **سيكولوجية الإنسان المهدور**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005 ص 211.

الهدف من الدراسة

تهدف الورقةُ إلى تحليل هجرة الشباب وعلاقتها بالتنمية بما تحتويه من كفاءات ومهارات عالية، لأن الشباب هم عماد التنمية الذين يساهمون في تقدم مجتمعاتهم، وتوضيح الفرص والتحديات لهذه الهجرة بما تتضمنه من آثار إيجابية وسلبية على المهاجر ومجتمعه، وسوف تتناول الورقةُ دول المشرق العربي وهي مصر، الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين حيث تغلب عليها سمةُ الدول المرسلة للعمالة، فكثيرٌ من الدول الآن تجمع بين الإرسال والاستقبال والمعبر، ولكن تظل هناك سمةٌ غالبة بين السمات الثلاث، ويغلب على دول المشرق العربي الإرسال.

والتركيز على البعد التنموي للهجرة. وتحليل البيانات الإحصائية المتاحة، من واقع القواعد الوطنية والدولية. مع وضع رؤية مستقبلية لهذه الظاهرة.

وقبل تناول محاور الورقة سنعرض نبذةً عن المصطلحات المستخدمة في الورقة وهي هجرة الشباب، التنمية، الفرص والتحديات.

أولاً: العلاقة الجدلية بين هجرة الشباب والتنمية

١-هجرة الشباب الدولية

نقصد بها تنقلَ الشباب من دولته الأصلية التي نشأ فيها إلى دولة أخرى بغرض العمل أو العلم أو السياحة أو أي أسباب أخرى، والهجرة التي نناقشها هنا هي الهجرة من أجل العمل. أما الشباب فهو مفهومٌ صار حوله جدلٌ كبير من أجل تحديده، وسوف نعرض لبعض منها وأيضا لأهم مداخل دراسة الشباب.

«الشباب هم فئة اجتماعية» وجيلٌ اجتماعي تتحدد خصائصُه وأوضاعُه وتطلعاته بالحالة البنائية للمجتمع المحدد، وفي علاقتها بالحقب التاريخية التي مرت بها، فشباب اليوم كانوا أطفالاً في عهد سابق أثرت في إعدادهم وفرصهم وطموحاتهم فأثرت في حاضرهم، كما أن إعدادهم وفرصهم وخياراتهم في الحاضر تؤثر، أيا كان حجم التأثير، في أوضاعهم وخصالهم وأفعالهم ومستقبلهم». [57]

تشير تقاريرُ الأمم المتحدة المتعلقة بالشباب عام 2003 إلى أن مفهوم الشباب يعكس معانيَ مختلفةً ترتبط بشكل واضح بالسياق المعرفي المراد استخدامُه فيه، « فالبعض يراهم الفئةَ العمرية الواقعة بين 15 – 24 سنة، ولهذا التحديد أهميةٌ عندما يتعلق الأمر بعقد مقارنات جيلية داخل البلدان المعنية وبين البلدان والمجتمعات، حيث يكون العمرُ هو المحك الأساسي فيها.

57 . **تقرير الشباب العربي**، جامعة الدول العربية ، 2006.

وثمة اتجاهٌ واضح لتوسيع الشريحة العمرية التي يتم إدماجُها تحت عنوان الشباب، حيث تصل أحياناً إلى 35 عاماً، ولعل ذلك يتفق وما تتجه إليه المواثيقُ الدولية من التوسع في حماية حقوق قطاعات سكانية أوسع، بهدف أن تصبح مشمولةً ضمن شبكات أمان اجتماعي جديدة، كما في مصر، حيث نجد إسكانَ الشباب يمتد ليشملَ من تجاوزوا الـ 35 سنة.

وقد حدد مشروعُ برنامج الشباب بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مرحلةَ الشباب بدايةً من سن الثامنة عشرة كحد أدنى، إلى الخامسة والثلاثين بحد أعلى، وسوف تعتمد هذه الورقة على هذه المرحلة في الدراسة الميدانية.

وبرغم الخلاف السائد حول تحديد المرحلة العمرية لفئة الشباب، إلا أن الورقة لم تهتم بهذا التحديد، بقدر الاهتمام بتحديد الدوافع والأسباب المؤدية للهجرة، لأنه أصبح من المعروف، أن الشباب أياً كانت مرحلتُهم العمرية هم الذين يُقبلون على الهجرة بنوعيها المنتظمة وغير المنتظمة.

وقد اعتمدت الورقةُ على الرؤية الكلية في تناول واقع الشباب للتركيز على فهم حاضر الشباب وتوقع مستقبلهم أو جدلية العلاقة بين أوضاعهم وفرصهم الاقتصادية والاجتماعية، فبرغم تركيزنا على قضية الهجرة، إلا أننا نتناولها في كل تفاعلاتها وديناميكياتها مع مستويات البنية الاجتماعية، والأهم في هذه الرؤية أنها تنظرُ إلى الشباب باعتباره فاعلاً تنموياً أصيلاً، له إمكانات وقدرات، غير أن ظروفاً مجتمعيةً متداخلة متشابكة حالت كلياً أو جزئياً دون تطويرها وتنميتها وتوظيفها فردياً ومجتمعياً.

ومن مداخل دراسة الشباب:

- مدخل العمل والنشاط الاقتصادي: ويتناول معدلات النشاط الاقتصادي والبطالة بين الشباب.
- مدخل الخيارات: يركز على توسيع خيارات الشباب في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تمكين الشباب*[58].
- مدخل الصراع الثقافي: انطلقت تلك المقاربةُ من قضيتين نظريتين أساسيتين:

1- تؤكد وحدةُ الإنسان في خصائصه الأساسية من النواحي العقلية والنفسية والوجدانية والفيزيولوجية واشتراك جميع المجتمعات في أساسيات الهياكل المؤسسية وبعض الأدوار الرئيسية. (العائلة والمدرسة على سبيل التخصيص).

2- ترى العولمةُ بآلياتها ونتائجها إطاراً وسياقاً عاماً موحداً لتطور المجتمعات، حتى وإن اختلفت بعضُ المجتمعات في موقعها من العولمة وفي ردود فعلها عليها، إلا أن آليات العولمـــــة قادرةٌ على

58 *. وفي ضوء هذا انطلق عدد من الدراسات والمسوح التي اعتمدت في رصدها لواقع الشباب على مؤشرات التنمية البشرية مثل المسح العربي لصحة الأسرة، بجانب التقرير السنوي الذي تصدره الأمم المتحدة حول الشباب.

اختراق الحدود الوطنية، تساعد في ذلك ثورةُ الاتصالات ووسائل الإعلام، بما يمكنها من التأثير أو حتى خلق سلوكيات ومفاهيم عابرة للقوميات. ومن هنا، طُرحت داخل هذه المقارنة قضايا المراهقة والشباب (كالعنف والجنوح) كموضوعات للبحث والدراسة، باعتبار أن الشباب والمراهقين هم الفئات الأكثر حساسيةً إزاء المجتمع وفعالية مؤسساته واحتمالات المستقبل، الأمر الذي يجعل إشكاليات المراهقة والشباب (على المستوى العالمي والإقليمي والوطني) ترتبط مباشرة بالأسئلة والتحديات التي يطرحها العالم المعاصر.

التنميــة

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة في العام 1955 . أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصادياً واجتماعياً . اعتماداً على اشتراك المجتمع المحلي ومبادأته . ثم عرفتها في عام 1956 تعريفا آخر باعتبارها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[59] ، وأيضا هي عملية تغيير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغاً لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع[60] .

وهي أيضاً العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة بعض آخر في نفس الوقت ونفس المجتمع[61] . أما ماركس فيعرفها على أنها عملية ثورية ، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلاً عن أساليب الحياة والقيم الثقافية ، وبالتالي فإن البلد الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدماً[62] .

مما تقدم من تعريفات مختلفة لمفهوم التنمية نستطيع أن نقول أنه مفهوم واسع وفضفاض لا يوجد إجماع على تعريف من التعريفات السابقة . فجاء كل تعريف منسجماً مع اختصاص كل كاتب وميوله وأيديولوجيته . خلاصة القول أن التنمية تعني التغييرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية . وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة . بالتساوي مع جميع الأبعاد دونما أن يكون هناك تركيزاً على

---

59 . محمد شفيق ، **التنمية الاجتماعية ، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، بدون سنة نشر ، ص 13 .

60 . إسماعيل عبد الرحمن ، والدكتور وحربي عريقات ، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد** ، عمان : دار الكرمل ، ط1 1999 ، ص 331 .

61 . عبد الهادي الجوهري ، وآخرون ، **دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1999 ، ص 10 .

62 . محمد شفيق ، **مرجع سبق ذكره** . ص 14 . وأيضاً صلاح عثامنة ، **التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج** ، اربد : مؤسسة دار العلماء ، ط1 ، 1997 ، ص2 .

جانب دون الآخر .

من هنا يمكن القول أن هناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية حيث تتيح التنمية فرصاً اكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة . في الوقت الذي تسمح المشاركة بممارسة الجماهير ضغوطاً على صانع القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية . وترتبط المشاركة السياسية في الغالب بوجود النظام السياسي الذي يعرف درجة مرتفعة من المشاركة في مؤسساته المختلفة فالمجتمع الذي تدار مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية على أساس سلطوي لا يسمح ولا يشجع على المشاركة السياسية لأفراد مجتمعه . والمجتمع الذي تدار مؤسساته المختلفة الاجتماعية والاقتصادية وفقاً للأسس الديمقراطية فإنه يفرض ظهور النظام السياسي الديمقراطي بمعناه الحقيقي والذي يعتمد على التعددية الحزبية، ويكفل تحقيق الاستقرار السياسي . ولا شك أن الحكومات خاصة في الدول النامية لديها الكثير من المسئوليات الكبرى على المستوى القومي، وعليها أعباء كثيرة والتزامات جمة نحو المجتمع، وذلك للتوسع في خطط وبرامج التنمية الشاملة وفى مقابل ذلك يبقى على الجماهير واجب أن تتحمل بعض الأعباء عن الحكومة، وأن تجند كل طاقاتها وخبراتها لمساندة الحكومة . وأن تسعى قدر استطاعتها للمشاركة رغم أي عراقيل قد تواجهها في هذا الصدد فالديمقراطية أريقت في سبيلها الدماء في المجتمعات المتقدمة ولم تفرض بقرار من أعلى ولم تكن الحرية منحة في يوم من الأيام[63] .

ولكي تؤتى جهود التنمية ثمارها لابد من اعتبارها هدفاً سامياً باعتبارها من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها ، وتعني التنمية المستدامة أن التقدم الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن يتحقق دون أن يكون هناك نفاذاً للمواد الطبيعية ، وهي أيضا تلك التنمية التي يمكن أن تحقق الحاجات وطموح الحاضر دون تضحية بقدرة الأجيال على مواجهة احتياجاتهم ، وهذا يعني إشراك وتعاون قدرات جميع فئات المجتمع دون استثناء[64] . ولكي تحقق التنمية المستدامة الأهداف المرجوة منها فإنه من الضروري النظر إلى الفئات الأكثر حاجة والأكثر تضرراً ، أو ما يعرف بالفئات المهمشة .

وإفساح المجال أمامها للمشاركة والتعبير عن آرائها بحرية . دونما أن يكون هناك سيطرة أو سطوة لفئة على أخرى ، ولتحقيق التنمية المستدامة لا بد أن يكون هناك ربط واضح وحقيقي بين جميع حلقاتها وفي ذات الوقت بين المشاركة والديمقراطية ، وأن يكون هناك ممارسة فعلية لهذا المفهوم . وتوزيع للسلطات من خلال اللامركزية باعتبارها آلية مهمة من آليات التنمية المستدامة . وإذا ما أردنا لذلك أن ينجح فلا بد من إشراك الأفراد في المشروعات التي تقوم على تنفيذها المؤسسات الدولية والإقليمية على أساس حكم القانون وتوزيع المسؤولية والمساءلة مما يؤدي إلى مزيد من الترابط الاجتماعي وترشيد الأداء في مجال التربية والتعليم والصحة والاقتصاد والاستثمار والسلوك العام

63 . السيد عليوة ، منى محمود http: //vb.arabsgate.com /archive /index.php /t-475871.html

64 . إسماعيل سراج الدين، ومحسن يوسف، **الفقر والأزمة الاقتصادية**، القاهرة: مركز ابن خلدون ودار نيمة للأبحاث، 1997، ص ١٥٢.

والمحافظة على البيئة وغيرها[65] .

وهي تمثل وسيلةً وغايةً في الوقت نفسه، وتتمثل هذه القدرات الأساسية الثلاث في الآتي :

أن يحيا الإنسانُ حياةً مديدة وصحية، وأن يحصل على المعرفة، وأن يحيا على الموارد اللازمة التي توفر له مستوى معيشياً لائقاً، يحرره من الفقر ويساعده على تنمية قدراته .[66] وهذا المفهوم اعتمدت عليه التقارير الدولية والمحلية، وأيضا اعتمدت عليه سياساتُ التنمية البشرية في الدول، ومن خلال مكونات هذا المفهوم تقاس التنميةُ البشرية من خلال دليل التنمية البشرية، الذي يتضمن المكونات الثلاثة الآتية :

1- الصحة

2- التعليم

3- الدخل

وقد تطور هذا المدخل تطوراتٍ عديدةً منها التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، لكن التنميةَ تضم عناصرَ أخرى، فالتنمية هي تحقيق الارتقاء بنوعية الحياة الإنسانية، التي تتيح الرضاء والسعادة للإنسان، وركائزها هي الحرية ــ العدالة ــ التميز ــ الاستدامة»[67] .

وتتضمن هذه الورقة المحاور الآتية :

أولاً : العلاقة الجدلية بين هجرة الشباب والتنمية .

ثانيا : ملامح ومحددات هجرة الشباب .

(تضم الحجم- العوامل الدافعة والجاذبة - خصائص هجرة الشباب والمهاجرين)

ثالثاً : الفرص التي تتيحها الهجرة (المهاجر- الدول المرسلة -الدول المستقبلة)

رابعاً : تحديات الهجرة (المهاجر- الدول المرسلة - الدول المستقبلة)

خامساً : الرؤى والتوقعات المستقبلية المختلفة لهجرة الشباب .

---

65 . إبراهيم الدقاق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 1998** : ملاحظات على الأداء، رام الله: برنامج دراسات التنمية 1999، ص 33 .

66 . Undo، «Human Development Report t «، Undp، New York، 2000 . p1

67 . مجدة إمام « التنمية الاجتماعية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي : دراسة سوسيولوجية للمؤشرات الاجتماعية «مؤشرات نوعية الحياة « **رسالة دكتوراه** ، جامعة عين شمس 2007، ص8.

أولاً : العلاقة الجدلية بين هجرة الشباب والتنمية

يعد المهاجرون بصفة عامة والعمال المهاجرون بصفة خاصة أطرافاً فاعلةً في كل من بلدان الإرسال والمقصد، ذلك أنهم يساهمون بمهاراتهم وعملهم ومعرفتهم ومبادراتهم في تقدم البلدان المستقبلة، كما أنهم يساهمون في بلدانهم الأصلية بفضل تحويلاتهم المالية وعودة المواهب منهم، ما يساهم في تحسين رأس المال البشري والاقتصاديات المحلية، كما أن هجرة الشباب أصبحت ميزةً رئيسية في تمكين البلدان الصناعية من مواجهة التحديات الاقتصادية المتعلقة بسوق العمل والإنتاجية في اقتصاد معلوم، فالهجرة اليوم أداةٌ لتكييف مهارات أسواق العمل الوطنية والإقليمية المتغيرة بسرعة في مجال المهارات والأفراد بسبب التغيرات التكنولوجية والتغيرات في ظروف الأسواق والتحولات الصناعية في البلدان التي يتسم سكانُها بالتقدم في العمر. تتيح الهجرةُ إمكانية تجديد القوة العاملة المتهورة، إضافةً إلى ضخ أعمال أكثر شباباً وزيادة الديناميكية والابتكار وحراك قوة العمل.

فللمهاجرين مساهماتٌ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم الأصلية وفي الدول المستقبلة لهم، إذ تشير الدراساتُ إلى أن المهاجرين يشغلون وظائف حيوية لا يريدها أبناءُ البلد، وأن حضورهم ونشاطهم يخلق المزيدَ من فرص العمل، وتساعد اشتراكات المهاجرين في نُظم الضمان الاجتماعي في توازن الحسابات القومية في عدد كبير من البلدان، والعديد منهم لا يستفيد.[68] تعد هجرةُ الشباب الدولية ظاهرة مجتمعية مركبة ومتعددة الأبعاد، فهي ليست نتاج عواملَ محليةٍ وإقليمية فقط، وإنما هي أيضا نتاج أبعاد عالمية، حيث لعبت العولمةُ دوراً مباشراً في هذه الظاهرة.

هناك علاقة وثيقة بين الهجرة وعمر المهاجر. حيث وُجد أن الشباب هم أكثر المجموعات السكانية ميلاً للهجرة. لذا فإن العلاقة بين عمر الهجرة وعمر المهاجر علاقة عكسية، فكلما كان السن صغيراً تزايدت إمكانية الهجرة.

وتنطبق هذه العلاقةُ على الهجرة العربية وإن تفاوت الوضع بين البلاد، فيتميز المهاجرون من شبه الجزيرة العربية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بصغر السن، حيث لا يتجاوز ثلاثة أرباعهم 35 سنة و50% منهم أقل من 25 عاماً، وهو ما يرتبط بهجرة العديد منهم للدراسة والتحركات قصيرة الأجل، بينما يتميز المهاجرون من مصر والجزائر وليبيا وتونس بارتفاع أعمارهم، فـ 20% منهم أكبر من 65 سنة و 40%–30 أكبر من 55 عاماً، وهذا ناجم عن أن كثيراً منهم هاجر في فترة الشباب واستقر بشكل دائم هناك. أما الوضعُ في دولة المغرب فيختلف كثيراً، إذ تستقبل أسبانيا وإيطاليا في الوقت الحالي أعداداً من المهاجرين الجدد، وخاصة العمالة منخفضة المهارة في وظائف الإنشاءات والزراعة والخدمات، ومعظمهم من صغار السن.[69]

---

68 . I.l.o»Handndbook on establishing effective labor migration policies 2007

69 . Jean-Christophe Dumont، Immigrants From Arab Countries To The OECD : From The Past To The Future، UN Expert Group Meeting on International Migration and Development in The Arab Region، 2006، p.7

وقد تراكمت الظروف الداخلية، فجعلت البلدانَ العربية، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، تعاني من ضغط هجري متواصل نتج من عدم قدرة أسواق العمل المحلية على استيعاب الأيدي العاملة، وخاصة من الشباب، فاضحت الهجرةُ إلى خارج المنطقة العربية متنفساً لاحتقان سوق العمل.[70]

فمن المتوقع بدخول الشباب في سن العمل أن يبدأوا في البحث عن الوظيفة المناسبة، والسعي نحو تكوين كيانهم الأسري المستقل، إلا أن الاختلالات الهيكلية في أسواق العمل العربية وفى ظل زيادة نسبة الداخلين في سوق العمل دفعت معدلَ البطالة في العالم العربي ليصبح من أعلى المعدلات في العالم، حيث تبلغ حوالي 20% في المتوسط. وتزداد المشكلة تعقيداً إذ يرتبط ارتفاع معدل البطالة مع ارتفاع المستوى التعليمي، حيث تتركز أعلى معدلات البطالة بين أصحاب التعليم الثانوي والمتوسط وتنخفض في المستويات الأعلى من التعليم بينما تكون معدلات البطالة أقل بين الأميين. وترتفع معدلات البطالة بين الشباب بشكل كبير حيث بلغت 80%من المتعطلين في كل من مصر والأردن، وتعد فترة الانتظار للحصول على وظيفة أطول نسبياً بالنسبة للشباب نظراً لأنهم لا يملكون خبرةَ العمل التي يحتاجها سوق العمل ويميلون إلى الحراك الوظيفي والمهني.[71]

ففي الأردن البطالة هيكلية وهي ناجمة عن زيادة كبيرة في مخرجات النظام التعليمي، بالإضافة إلى المهاجرين العائدين وبشكل لا ينسجم ومتطلبات الاقتصاد القومي، أما سوق العمل المصري فيتصف بارتفاع معدلات البطالة السافرة، وانخفاض الإنتاجية، مع وجود اختناقات بين العرض والطلب، لانخفاض المعروض من بعض التخصصات بالنسبة للطلب عليها وعدم وجود دراسات وافية عن الاحتياجات من المهارات والمهن المطلوبة.

---

70 . الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -الإسكوا -، **الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، تقرير السكان والتنمية** – العدد الثالث، نيويورك، 2007، ص 18-17.

71 . هبة نصار، **التحول الديموغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية**، الأمم المتحدة، 2006 ، ص8.

جدول رقم (1)

معدل البطالة بين الشباب ومعدلات نمو القوى العاملة في المشرق العربي

(1991-2004)

السنة / الدولة	نسبة البطالة بين الشباب%				الشباب المتعطلين بالآلاف 2004	الزيادة في المساهمة في القوة العاملة % (1991-2004)
	1991	1997	2003	2004		
المشرق العربي	27	30	28	28	1.850	35

Source: United Nations، International Migration in The Arab Region، UN Expert Group Meeting on International Migration and Development in The Arab Region، 2006، p. 20

وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات الميدانية ، ففي استطلاع للرأي قام به مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (سحر الطويلة 2007) بهدف التعرف على درجة شعور الشباب المصري بالانتماء من خلال عدد من المتغيرات منها الرغبة في الهجرة إلى الخارج . تبين التالي[72]:

- 19% من الشباب يرغبون في الهجرة الدائمة إلى الخارج .
- أشار أغلبية المبحوثين الراغبين في السفر إلى الخارج (88%) إلى أن أهم سبب وراء الرغبة في الهجرة هو الحصول على فرصة عمل ودخل أكبر .

وفى استبيان عن الأسباب التي تدفع الشبابَ المصري إلى الهجرة إلى أوروبا، وُجد أن الأسبابَ الدافعة من الدولة المنشأ هي اقتصادية في الأساس، حيث يرى الشبابُ المصري أن الهجرة، سواء منظمة أو غير منظمة، وسيلة للهروب من الفقر والبطالة، وهو ما يتوافق مع انخفاض مستويات الأجور ومستويات المعيشة في مصر مقارنةً بأوروبا، إضافة إلى محدودية فرص العمل، خاصـةً لحديثي التخرج، فنسبةٌ كبيرة من المبحوثين من خريجي الجامعات وفشلوا في الحصول على فرصة عمل لسنوات طويلة بعد التخرج .[73]

72 . سحر الطويلة، **استطلاع رأي حول آليات تأصيل الشعور بالانتماء لدى الشباب**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، أكتوبر 2007 .

73 . Ayman Zohry، Attitudes of Egyptian youth Towards Migration to Europe، Information Dissemination on Migration، ILO، 2006

الأثر على التنمية

1. الشباب هم أملُ الأمة العربية والمحرك الرئيسي للتنمية فيها، لذا فإن تفريغَ الوطن العربي من قوته النابضة، خاصةً أن الكثير من المهاجرين الشباب من أصحاب المؤهلات العليا، يثبطُ من جهود التنمية.

2. إن نسبةً كبيرة من المبعوثين للخارج (النصف تقريباً) للحصول على شهادات عليا والذين أنفقت عليهم دولُهم الملايين حتى يساهموا في النهوض ببلادهم، لا يعودون مرةً أخرى حيث الهوة الكبيرة بين مستوى المعيشة وظروف العمل والمناخ العلمي بين الدول الأجنبية والدول العربية، وهنا تصبح التكلفةُ مزدوجةً، تكلفة خاصة بالنفقات التي أنفقتها الدول العربية على هؤلاء المبعوثين، وتكلفة خاصة بفقدان أعلى الكفاءات من الشباب القادر على الخلق والإبداع.

3. إن الكثير من الشباب المهاجرين اضطُروا إلى الهجرة بعد أن أعياهم البحثُ عن فرص أفضل للمعيشة والعمل، لذا فإن نسبةً يُعتدُّ بها منهم ناقمون على الأوضاع في بلادهم ومن السهل استقطابهم بالخارج، وحيث إن الانتماء هو الحافز للنهوض بالإنسانية نحو مستقبل أفضل فإن فقدانه يعد من أخطر ما يهدد حياةَ أي مجتمع.

لذا يصبح التحدي الأساسي في المنطقة العربية هو خلق طلب على العمالة يمتص النسبةَ المتزايدةَ من الشباب وتحسين ظروف العمل والقدرة على الخلق والإبداع.

ثانياً : ملامح ومحددات هجرة الشباب. (الحجم – عوامل الدفع والجذب)

إن الهجرة الدولية هجرة واسعة النطاق، بل ويتسع نطاقها كل يوم (زيادة الهجرة بمقدار35 مليونا خلال فترة 1990– 2005 فقط). وسوف يتزايد هذا النطاق عبر الزمن، وإن تغيرت نوعية المهاجرين وطرق عملهم: فالميل التاريخي يتجه إلى تزايد هجرة المتعلمين وذوي الكفاءات على حساب العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة، ورغم محاربة أوروبا وأمريكا للهجرة غير النظامية أو غير القانونية، وخاصة من إفريقيا جنوب الصحراء– إلى أوربا (في حدود عشرة ملايين)، ومن المكسيك ودول أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة (في حدود 13 مليوناً) فإن الدول الصناعية المتقدمة تتزايد حاجتُها إلى المهاجرين بصورة منتظمة، استمراراً لاتجاه تاريخي يتمثل في انخفاض معدل النمو السكاني "الطبيعي" لديها– والناشئ عن الفرق بين المواليد والوفيات– إلى حدود الصفر تقريباً بين عامي 2010 و2030. إن إجمالي المهاجرين في العالم، بمعنى أن إجمالي عدد الأفراد الذين يعيشون خارج محل ميلادهم، يقدر بأكثر من 180 مليوناً، وهو ما يعادل 3% من سكان العالم.

–553654272أكدت نتائج البحث الميداني للحالة المصرية أن الهجرة المؤقتة تعقبها، بعد عودة المهاجر إلى الوطن، زيادةٌ في مستوى الأجر الذي يتقاضاه، بالمقارنة مع زميله الذي لم يسبق له

الهجرة، وذلك بنسبة 38 %، رغم تساوي درجة التأهيل، ويستنتج البنك الدولي من ذلك، أن من المفيد لمصر والدول النامية المرسلة للعمالة أن تنتهج سياسات محبذة للهجرة المؤقتة، بدلاً من الدائمة، وأن ذلك يمكن أن يساعد في الحد من الظاهرة المعروفة بهجرة الكفاءات أو "نزيف العقول".

-553654273تتأثر الهجرةُ الدولية إيجاباً بعاملين: الاشتراك في اللغة وقرب المسافة الجغرافية، بالإضافة إلى توقع الزيادة المحتملة في دخل المهاجر.

هذه أبرز نتائج دراسة البنك الدولي عن الهجرة، وهي تثير قضيةً مهمة يجسدها سؤال: ما الآثار السلبية للهجرة على الدول المرسِلة للعمالة، وخاصة من حيث نقصُ العمالة المؤهلة لديها في قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؟*[74].

وضع هجرة الشباب على المستوى الدولي والإقليمي

ارتفعت الدعوةُ في الخليج إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، واتخذت بعض الدول، مثل الكويت، خطوات عملية باتجاه إقرار نسب إحلال سنوية في قطاعات مختارة،

وقد أدى كل ذلك بالشباب الباحثين عن فرص عمل، من الدول العربية ذات العمالة الفائضة والتأهيل العادي والمتوسط، وفي مقدمتها مصر، إلى البحث عن فرص عمل في مناطق أخرى، وخاصةً في أوروبا، في نفس الوقت التي بدأت فيه « الدول الأوروبية غلقَ أبوابها أمام تيارات الهجرة العربية، لاسيما دول جنوب وشرق البحر المتوسط بعد أحداث سبتمبر 2001 نتيجةَ ضغوط الأحزاب اليمينية، ففتحت البابَ أمام القوى العاملة من دول شرق أوروبا (سابقا) وأصبحت تنافس القوى العاملة العربية التي صارت تواجه مأزقاً مزدوجاً أوروبياً في الشمال، وعربياً في الجنوب في منطقة الخليج كما سبق أن ذكرنا ذلك». [75]

بالإضافة إلى تزايد وزن العمالة الآسيوية في الخليج، توجد ظاهرة أخرى وهي تناقص إنتاجيةُ العمالة الوافدة في الخليج، منذ منتصف الثمانينات تقريباً، حسب البيانات المستقاة من دراسات لحالات ثلاث، هي العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة؛ حيث تشير بعض المصادر إلى أن

متوسط نسبة الانخفاض السنوي في إنتاجية العمالة الوافدة خلال الفترة من 1981 إلى عام 2000 يقدر بحوالي 2.9% في الإمارات و2.5 % في المملكة العربية السعودية.

ما سبق كان حول العوامل الدولية، أما الدوافع القُطرية فسنعرضها فيما يلي :

---

74 * وهذه القضية تناولها (التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية) و(الإعلان العربي لهجرة العمل الدولية).

75 . مصطفى عبد العزيز «الهجرة العربية بين الواقع والمأمول "**في مؤتمر أزمة البطالة العربية بين الواقع والمأمول**" 18-17/ مارس 2008 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص8.

عوامل على المستوى القُطري

تصلُ نسبةُ البطالة (الشق المتعطل من قوة العمل) بين الشباب في الدول العربية إلى حوالَي 25%، وهي تمثل ضعف المعدل العام للبطالة في المجتمع عموماً، والبالغ نحو 12،2%. أما في مصر فوصلت إلى 10% عام 2008 وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- تزايُد معدل البطالة بين الشباب المتعلم؛ إذ يلاحَظ أن البطالةَ بين الأميين أقل منها بين المتعلمين، وهي أقل بين حمَلة الشهادة الابتدائية، عنها بين حمَلة المؤهلات الثانوية والجامعية.
- تزايد نسبة الشباب المشتغل في القطاع غير الرسمي أو غير المنظم، ويمتلئ هذا القطاع بكل عناصر الإحباط والاستلاب، لافتقاده إلى أبسط شروط بيئة العمل التي يمكن أن تحقق حداً أدنى من الأمن النفسي والصحي والمادي والاجتماعي.

وقد أسهمت سياساتُ الإصلاح الاقتصادي التي بدأ تنفيذُها في عام 1999 وطبيعتها الانكماشية في زيادة معدلات البطالة، بالإضافة الى « تقليل حجم التشغيل في المؤسسات العامة التي تم بيعها تم تطبيق المعاش المبكر» الذي أضاف رصيداً آخر من البطالة.[76]

ولذلك، لا نستغرب اتجاهَ بعض الشباب العربي إلى التضحية بحياته في الهجرة غير المنتظمة بحثاً عن فرصة عمل مجزية له ولأسرته الصغيرة وعائلته الكبيرة المقيمة في الوطن. وقد أثبتت إحدى الدراسات المحلية، أن من أسباب الهجرة الريفية إلى ايطاليا شيوع البطالة، حيث إن معظم المهاجرين كانوا يعانون من البطالة (الاختيارية أو الإجبارية أو المقنعة) أو أنهم كانوا يتوقعون حدوثَ البطالة، وخاصةً فِئتَي الحاصلين على تعليم متوسط أو جامعي، أو لرغبتهم في الحصول على دخل أعلى، وذلك بسبب قلة العائد من العمل الحكومي، أو حيازة ملكية محدودة من الأرض الزراعية ومقارنة الدخل الناتج من الهجرة إلى البلاد العربية بالدخل الذي يحصل عليه المهاجرون من إيطاليا بصفة خاصة.[77]

«ما أثبتته دراسةُ المركز القومي للبحوث الاجتماعية أن من أهم العوامل الدافعة للهجرة عدم وجود فرص عمل مناسبة بدخول تتناسب مع ارتفاع مستوى المعيشة».[78]

– أثر التقليد والمحاكاة: وهو من المفاهيم التي تم تداولُها في دراسات اقتصاديات التنمية وعلم الاجتماع (Effect Demonstration) كتعبير عن ظاهرة انتقال وانتشار أنمـاط السلوك الاستهلاكـي

---

76 عبد الباسط عبد المعطي "**السياسات الاجتماعية في مصر**" **في مؤتمر السياسات الاجتماعية المتكاملة في مصر** وزارة التضامن الاجتماعي، القاهرة2007.

77 . ربيع كمال كردي "الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفية إلى إيطاليا : دراسة انثروبولوجية بقرية تطون محافظة الفيوم. **رسالة دكتوراه**، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة 2005. ص314، 312.

78 . إيمان شريف وصفية عبد العزيز، **مرجع سابق** ص16.

عبر الحدود الدولية، وعبر التكوينات الاجتماعية المحلية. وفي البداية، كان أثر التقليد منصباً على التأثر بأنماط الإنفاق الاستهلاكي من الدول الغنية والصناعية المتقدمة إلى البلاد النامية، ما أضعف الميلَ للادخار وخاصةً بين الشرائح الاجتماعية ذات المواقع المنخفضة على سلّم الدخل.

وفي فترة تالية، أصبح استخدامُ المصطلح أكثرَ تداولاً، تحت تأثير التقدم التكنولوجي وخاصةً من حيث حيازةُ السلع والأجهزة بغرض التسلية أو الاستخدامات المنزلية، وفرَض هذا المتغيرُ تطلعاتٍ اجتماعيةً متنامية، وتم التعبيرُ عن ذلك عبر آليات الحراك الاجتماعي، في سياق ما يسمى ثورة التوقعات المتزايدة [79]. ويتضح أثرُ التقليد والمحاكاة، كسلوك حاكم لأنماط الهجرة، بما فيها الهجرةُ غير المشروعة، أن لبعض القرى المصرية التي شهدت موجاتٍ كثيفةً من انتقال العمالة، بحيث يساندُ الأفرادُ بعضُهم البعض، ويقلدون بعضَهم البعض، وتشجعهم في ذلك علاقات القرابة والجوار أو تجمعات الشباب فيما يسمى بالزمرة أو الشلّة.

وكل ذلك يعد من العوامل الدافعة للهجرة، حيث يتطلع الشبابُ إلى حياة أفضل في ظل الانفتاح على العالم وثورة التوقعات المتزايدة وانتشار أنماط الاستهلاك ذات الطابع الغربي في المجتمعات النامية، فالحد الأدنى لتحقيق متطلبات الشباب هو في إيجاد فرصة عمل توفر له الحد الكافي من مستوى معيشي لائق وتكوين أسرة، ولما كانت هذه الفرصةُ غيرَ متاحة، فليس أمامه إلا هذا الطريق المليء بالمخاطر، التي يضطر لها مغامراً بحياته في سبيل تحقيق نوعية الحياة الأفضل.

حيث تتسم خصائصُ المهاجرين الشباب في الدول العربية بما يلي :

- **المرحلة العمرية**

يمثل الشبابُ في المرحلة العمرية 30-15 عاماً كمتوسط عام أكثر من 20% من إجمالي السكان في الوطن العربي. وتتراوح النسبةُ (عام 2004) في مصر 30% وفي الأردن 31%، وهي أقل الدول في النسبة.

كما أن تزايُدَ نسبة الشباب في الهرم العمري للسكان، يؤدي إلى زيادة نسبة الشباب المنخرط في قوة العمل العربية إلى أكثر من الثلث (34% عام 2005) وترتفع النسبةُ إلى 42% في اليمن.

- **البطالة والتعليم**

تصل نسبةُ البطالة بين الشباب العربي عموماً إلى حوالي 25% (وهذه النسبة لها علاقةٌ قوية بالهجرة غير المشروعة للشباب بالذات) وهي تمثل ضِعف المعدل العام للبطالة في المجتمع عموماً، والبالغ نحو 12،2.

79 . محمد عبد الشفيع عيسى "**أمركة الثقافة العالمية" في أبحاث النظام العالمي** ، مركز دراسات المحروسة ، القاهرة ، 2002.

- **تزايد معدل البطالة بين الشباب المتعلم**

إذ يلاحَظ أن البطالة بين الأميين أقل منها بين المتعلمين، وهي أقل بين حمَلة الشهادة الابتدائية منها بين حمَلة المؤهلات الثانوية والجامعية. ولكن بعض الدراسات الميدانية عن البطالة والتشغيل في مصر تشير إلى أن معدلات البطالة بين (غير المتعلمين) آخذةٌ في الزيادة مؤخراً، وخاصة في القطاع الريفي والزراعي، نظراً لمزاحمة المتعلمين لغيرهم على فرص العمل المحدودة، رغم عدم ملاءمتها لمستواهم التعليمي والمعرفي.[80]

- **تزايد نسبة الشباب المشتغل في القطاع غير الرسمي أو "غير المنظم"**

نلاحظ أن ثلث المهاجرين هجرةً دائمة هم من الشباب الذين تتراوح أعمارُهم بين 30-40 سنة، وحوالي 27% من المهاجرين تتراوح أعمارهم بين 40-50 سنة، وحوالي 21% أعمارهم أقل من 20 سنة، بينما تنخفض نسبةُ المهاجرين الذين تتراوح أعمارُهم بين 50- 60 سنة إلي 13%.

80 . هبة الليثي وهناء خير الدين، الفقر والدخل في مصر، **كتاب الأهرام الاقتصادي**، العدد242 ، 2007.

أما خصائص المهاجرين وفقاً للحالة التعليمية فسيوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (2)

حالة السكان والشباب في دول الدراسة

السكان والبطالة

الدولة / المتغير	مصر	سوريا	الأردن	لبنان	اليمن	فلسطين
عدد السكان	٧٢,٥٧٩	١٩,١٧٥	٥,٧٢٤,٠٠٠	٣,٨٣٥	٢٢,٦٤٩	٤,٤٩١
معدل نمو السكان	٪٢,١	٪٢,٤	٢,٣	٪٢,٧	٪٣,٥	٪٣,٤
معدل مشاركة القوى العاملة(١٥ سنة فأكثر)	٪٤٩,٧	٪٤٧	٪٣٧,٨	٪٤٥	٪٤٦,٣	٪٦٧,٦
معدل البطالة	٪٩,٣	٨,٣	٪١٣	٪٨,٢	١٦,٣	٢٣,٥

المصدر : منظمة العمل العربية، إحصاءات التشغيل والشباب والهجرة والتنمية البشرية في البلدان العربية لعام 2006، منظمة العمل العربية . 2007مصدر بيانات جمهورية مصر العربية، تقرير التنمية البشرية لمصر 2008 .

يشير الجدول إلى حالة السكان في بلدان الدراسة، حيث نجد أن مصر تعد اكبر الدول في عدد السكان، وأقلها نمواً واقلها عدداً لبنان، أما أكثرها نمواً في عدد السكان فهما اليمن وفلسطين (3.5%) و (3.4%) على التوالي . وفيما يتعلق بمعدل البطالة فنجد أنها تتركز في دولة فلسطين، ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية والحروب التي تمر بها، تليها اليمن 16.3 . أما أقل معدلات البطالة فهي في سوريا ومصر (8% ، 9%) على التوالي مقارنة بباقي دول المشرق العربي .

جدول رقم (3)
بطالة الشباب

المتغير / الدولة	مصر	سوريا	الأردن	لبنان	اليمن	فلسطين
نسبة الشباب إلى إجمالي السكان	٢١,١	٪٢٠,٢	٪٢١,٥	٪٢٠,٩	٪٢١,٤	٪٢١,٢
نسبة البطالة بين الشباب (١٥-٢٤)	٢٥,٨	٪١٩,٨	٪٣٨,٩	٢١,٣	١٨,٧	٪٣٣,١
نسبة بطالة الشباب إلى إجمالي البطالة	٦٠,٣	٪٥٧,١	٪٦٦,١	٥٥,٤	٪٥٧,٥	٪٣٥

المصدر : منظمة العمل العربية، إحصاءات التشغيل والشباب والهجرة والتنمية البشرية في البلدان العربية لعام 2006 ، منظمة العمل العربية 2007 .

يوضح لنا الجدولُ حجمَ الشباب من إجمالي عدد السكان، فنجد أنه يحتل نفس النسب تقريباً في كل مجتمع الدراسة مع الاختلافات البسيطة، ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمعات العربية الفتية، أما نسبة البطالة بين الشباب فتصل إلى معدلات مرتفعة كما في الأردن (38.9 %)، تليها فلسطين. ولكن هذه الدولة لها ظروفٌ خاصة، ثم مصر (25.8). أما نسبة بطالة الشباب إلى اجمالي البطالة فبلغ 60% ووصل الى66% في الأردن. وهذه النسب تدعونا إلى معرفة أسباب ودوافع الهجرة الشبابية من هذه الدول التي تعد دولاً مرسِلة للعمالة كسمة غالبة على السمات الأخرى (كدول مستقبِلة أو معبر) بالإضافة إلى ارتفاع النسب التي تعدت الـ 50% على مستوى أقطار الدراسة.

ثالثاً: العوامل والآليات الدافعة والجاذبة للهجرة الدولية

تتعدد وتتنوع أسبابُ الهجرة، ولكنها تتجمع كلها لتدل على وجود بيئتين: الأولى طاردة والثانية جاذبة. ويكون اتجاهُ حركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة. ويدل التحليلُ النفسي الاجتماعي لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة التي تُحدث في نفس المهاجر شعوراً داخليا ينفّره من بيئته الأصلية، ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروفُ الحياة فيها أفضلَ من الظروف التي يعيشُ في ظلها في موطنه الأصلي[81]. وتشير بعض الدراسات إلى أن 90% من المهاجرين مهاجرون للعمل وباقي النسبة مصاحبون للمهاجر (الزوجة – الأولاد).[82]

إن التدفق الضخم للهجرة الماهرة هو نتاجٌ لعدد من العوامل:

العوامل الطاردة

- الانقسام التكنولوجي المتنامي ما بين الدول المتقدمة والدول الصاعدة أو النامية.
- فجوات الرواتب الضخمة بين الدول.
- الحاجة إلى المهارات والإبداع المرتبطة بالتنافسية العالمية.
- تدني العائد على التعليم وانكماش فرص العمل في القطاع العام ومحدودية فرص العمل في القطاع الخاص.
- تدني البحث العلمي في أولويات الدولة ولا سيما بالمقارنة مع ما تخصصه الدول الأخرى للبحث العلمي.
- برغم أن المشتغلين بالبحث العلمي يحظون بمعاملة مالية خاصة (كادر خاص)، فإن التصاعدَ في مستوى أجور هذه الفئة لم يكن مواكباً قط لقفزات معدل التضخم خلال العقود الثلاثة الأخيرة.
- غياب خطة قومية لاستثمار البحث العلمي وحمايته وتفكُك بنية البحث العلمي في مصر وتشتتها بين الوزارات المختلفة.

81. عبد الفتاح العموص، **المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية**: إشارة للبلدان المغاربية

82. إبراهيم النور، **مركز شركاء التنمية 2009**.

العوامل الجاذبة[٨٣]

تتوفر في دول المقصد عواملُ جاذبةٌ حتى ولو كانت شاقةً، فجاذبيتها تتعدى المشقة، هذا على المستوى العام، بالإضافة إلى سمات المهاجرين الجاذبة أيضاً لدول الاستقبال « فعوامل الجذب تميلُ إلى الطابع الانتقائي للهجرة استناداً إلى معايير رأس المال البشري، مع توفر عوامل الطرد السائدة في دولة المنشأ، حيث تلعب الدورَ الأكبر في نشوء تيارات الهجرة»[84].

1- حرية ممارسة المهنة في بلاد المهجر وتوافر ما يحتاجه الباحثُ من استقرار والبحث العلمي من مواد مختلفة وأجهزة وجو علمي.

2- مستوى الدخول المرتفعة في الدول المتقدمة التي تدفع بالكفاءات العلمية العربية بالهجرة إلى الخارج لتحقيق مستوى معيشي لائق ومقبول لها ولأسَرها، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعضَ الدول العربية مثل الدول الخليجية تتوافرُ فيها دخولٌ مرتفعة، إلا أن الكفاءات تهاجرُ لأسباب أخرى، نذكر منها الحريةَ الأكاديمية والديمقراطية، وحرية الرأي، والاهتمام بالباحث والبحث العلمي.

3- التقدم العلمي والاستقرار السياسي والجو الديمقراطي وحرية الرأي.

4- "وجود آمال في استخدام المعدات الحديثة والمتطورة ومتابعة آخر التطورات في مختلف المجالات العلمية".

5- التشجيع الذي تمنحه الدولُ المتقدمة للبحث والابتكار وتوفر المناخ الملائم للعمل والبحث.

---

83 . نزار قنوع وآخرون، هجرة الكفاءات العلمية العربية (النقل المعاكس للتكنولوجيا)، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (1)2006.

84 . محمد محيي الدين "**النظريات الاجتماعية للهجرة** " في مؤتمر الهجرة الغير منتظمة ، 10-9مايو 2009 ، مركز شركاء التنمية القاهرة ، 2009.

طبيعة الهجرة في دول الدراسة والفرص والتحديات

«اتسمت البلدانُ العربية المرسِلة للعمالة، وهي بالدرجة الأولى، مصر وسوريا والأردن ولبنان واليمن، بقدر كبير من التشابه في أسواق العمل لديها، مع بعض التفاوتات فيما بينها، فمعظم هذه الدول كثيفةُ السكان ويتراوح معدل نمو السكان فيها ما بين 2% : 3.5%.

ويتميز الهيكلُ السكاني فيها بأنه هيكل فتيّ، وباستثناء الأردن ولبنان تميزت هذه الدول بالمستوى المهاري المنخفض، حيث يستحوذ القطاعُ الزراعي على النسبة الكبرى من القوى العاملة فيها»[85].

«وتتسم هذه الهجرة بأنها هجرة مهنية، غايتُها اقتصادية يتوخى منها المهاجرُ زيادةَ دخله ورفع مستواه الاجتماعي والاقتصادي.

وقد تحتوي هذه الهجرةُ على هجرة كفاءات وهي أكثر العناصر البشرية تكلفةً على المجتمع والأسرة على حد سواء، بالإضافة إلى أنهم ذوو إنتاجية عالية وأصحاب ابتكار وإبداع ينعكس على مجتمعاتهم تقدماً اجتماعياً واقتصادياً وزيادةً في الرفاه، وهذه الكفاءات تهاجر إلى أوروبا والأميركيتين هجرةً دائمة، نظراً لعناصر الدفع في الوطن الأم وعناصر الجذب في دول الاستقبال[86].

مصر

« تُظهر مسوحُ الهجرة بمصر أن تدفقَ الهجرة للعمل خارجها يتكون من تيارين: أحدهما غير المؤهلين وهم الأغلبية، والآخر المؤهلون، ومن الواضح أن درجة انتقائية المؤهلات العليا في مصر قد انخفضت في الثمانينات بسبب إسناد العديد من الدول النفطية الوظائفَ التقليدية إلى مواطنيها، وأن الطابع المميز للمهاجرين المصريين هو المستوى المهاري المنخفض[87].

ولكن ذلك لا يعني انتفاءَ صفة الانتقائية، حيث نجد أن 57% من المهاجرين الدائمين المصريين حصلوا على مؤهل جامعي و24% منهم حصلوا على مؤهل متوسط وحوالي 10% على مؤهل أقل من المتوسط، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2007) وهذا يؤكد أن الهجرةَ الدولية الآن أصبحت هجرةً انتقائية لا تتيح الفرصةَ إلا للمهارات المرتفعة تعليمياً أو فنياً[88].

---

85 . هبة نصار، **إعادة تقيم الآثار الاقتصادية الناجمة عن انتقال العمالة في بعض الدول العربية**، في سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الآسكوا)، الأمم المتحدة ص2001، 19.

86 . ميشال عبس « سياسات الهجرة في الدول العربية ، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

87 . **المرجع السابق** ص65.

88 . هبة نصار **مرجع سابق** ص23.

سوريا

تعد سوريا من البلدان المرسلة للعمالة، » فليس هناك قيودٌ حكومية على هجرة السوريين إلى الخارج أو على عودتهم متى يشاؤون، وقد شهدت سوريا موجاتٍ متتاليةً من الهجرة المغادرة إلى أمريكا ودول النفط، رغم أن الذين يهاجرون إلى الخليج هم في مستوى تعليمي ومهني أعلى من المتوسط السائد في سوريا[89] .

الأردن

الأردن من الدول المرسِلة للعمالة ذات المستوى التعليمي المرتفع مثل لبنان، حيث يشكلُ العاملون في الخارج من الحاصلين على شهادة الثانوية وما فوقها 75% ولا تتجاوز من هم في مستوى تعليمي اقل 25%، وأشار العديدُ من الدراسات إلى ارتفاع نسبة ذوي الياقات البيضاء من القوى العاملة الأردنية المهاجرة والتي تمثل المرتبةَ الثانية من حيث المهارةُ بعد الوافدين من الدول الغربية الذين يمثلون أعلى الفئات مهارة[90] .

لبنان

يشكل لبنانُ بلدَ إرسالٍ واستقبالٍ في آن واحد،[91]وتضع بعض التقديرات عدد اللبنانيين المقيمين خارج لبنان بحوالي 11 مليوناً في أنحاء العالم، أي أكثر من ضعف عدد سكان لبنان في الوقت الحالي، ويتميز المهاجرون اللبنانيون بالمستوى المهاري المرتفع، فهي مصدر لهجرة الأدمغة.

وفي دراسة عن المهندسين اللبنانيين وسوق العمل والهجرة في لبنان، يتضح جلياً أن خريجي الجامعات إنما يختارون اختصاصاتهم على ضَوء حاجات الاستخدام التي رصدوها على الصعيد الإقليمي في الدول المجاورة «(1)

اليمن

تعد اليمنُ من البلدان المرسِلة، وقد ازدهرت هجرةُ العمالة اليمنية في أعقاب تصحيح أسعار النفط عام 1973، إذ تم تقدير أعداد اليمنيين العاملين في الخارج بحوالي 20% من سكان اليمن الشمالي، كما قُدر أن 40% من قوة العمل الريفية تأثرت بحركة الهجرة، والطابع المميز للمهاجرين اليمنيين هو المستوى المهاري المنخفض، حيث أظهرت الإحصاءاتُ أن الريف هو المنبع الأساسي للهجرة

89 . ميشال عبس ، سياسات الهجرة في الدول العربية ، **المرجع السابق** ص70-69 .

90 . هبه نصار **مرجع سابق** ص23 .

91 . ميشال عبس **مرجع سابق** ص . 69 .

اليمنية، وأن المستوى التعليمي لأغلب المهاجرين هو دون الشهادة الثانوية، كما تتميز القوةُ اليمنية المهاجرة والعائدة بتركيب فتي، قد بلغت نسبةُ العائدين في فئة العمر (49-20 سنة) حوالي 69%، أما فيما يتعلق بالمهارة فإن 60% من العمالة العائدة غير ماهرة، و28% عمال لديهم بعض المهارات، أما العمالة الماهرة فلا تمثل إلا 5% من المغتربين العائدين. »[92]

فلسطين

إن طبيعة الهجرة الفلسطينية تختلف عن باقي دول المشرق، لأنها هجرةٌ قسرية، فهي من أقدم الهجرات القسرية وأطولها عالمياً، حيث قدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في منتصف عام 2000 بحوالي 3.7 مليون فلسطيني في الأردن ولبنان"[93] ولذلك لم تتطرق الورقة بالتفصيل إلى ذلك، لأن الهجرةَ القسرية لها طبيعتُها والظروف المحددة لها التي تجعلها تختلف عن هجرة العمل في الظروف العادية أو اللاقسرية.

الآثار السلبية لهجرة الشباب

اليمن

ترتبت على انتقال القوى العاملة للعمل في الخارج أثارٌ مهمة على سوق العمل فيها :
استخدام الأطفال في العمل وبشكل خاص في قطاع الخدمات في المناطق الحضرية وفي بعض الأعمال الزراعية في الريف، الأمر الذي ترك أثراً سلبياً على مستوى مهارة العمالة التي تميز معظمها بانخفاض مستوى التعليم.
تأثرت الوظائفُ الحكومية تأثراً شديداً بالنقص في القوى العاملة، نظراً لانخفاض الأجور في هذا القطاع مقارنةً بالقطاع الخاص.
- ارتفاع أجور العاملة المهارة.
- تسرب الأطفال من التعليم والتحاقهم بسوق العمل.
- هجرة أعداد كبيرة من الذكور.

92 . هبة نصار **مرجع سابق** ص23 .
93 . جامعة الدول العربية "**التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية** " جامعة الدول العربية ،2006 ص16-15.

رابعاً: الرؤى والتوقعات المستقبلية المختلفة لهجرة الشباب والتنمية

إن الهجرةَ أصبحت ظاهرةً أكثر تنوعاً وتعقيداً، ينبغي تناولُها بطريقة شاملة، وبالتالي تتطلب نهجاً ذا أبعاد شاملة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، فعلى جميع الدول أن تعتمد أطراً وطنيةً فعالة من أجل إدارة الهجرة. وبما أن الهجرة عبر وطنية في الأصل فتقتضي التعاونَ بين الدول، وتشكل الهجرةُ عاملاً اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً مهماً للبلدان المرسِلة والمستقبلة.

ويجب التعاون كذلك مع منظمات الهجرة مثل تيسير الحوار والتعاونَ مع الدول المشاركة بما فيها بلدان الإرسال والاستقبال والمعبر في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (osce) بالإضافة إلى شركاء المنظمة.

من المتوقع استمرارُ اتجاه زيادة الهجرة والمهاجرين الشباب على المستوى الدولي، بمعدل 3% من مجموع السكان (وفقا لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة).

وحتى نتمكن من وضع رؤية مستقبلية لا بد من تحديد المكونات الفاعلة له.

والمكونات الفاعلة في ظاهرة الهجرة هي :

1. المستوى الدولي بمعاييره وقواعده.
2. المستوى الإقليمي.
3. المستوى الوطني والشباب.

١ – المستوى الدولي

للمستوى الدولي قواعدُه ومعاييرُه وسياستُه التي يتحكم من خلالها في نوعية المهاجرين، لذا تقترح الدراسةُ وضعَ سياسات وإستراتيجيات جديدة للهجرة والتنمية تتناسب مع المستجدات والمتغيرات السريعة التي تحدث في ظل العولمة وما تفرضه على الدول من ضغوط وقيود، وخصوصاً سياسات الهجرة المصرية إلى الاتحاد الأوروبي تتمثل في تطوير إطار قانوني ذي بعد تنموي، التأهيل الثقافي للمهاجرين، تشجيع الهجرة المنظمة والحد من الهجرة غير الشرعية، إدماج المهاجرين في مجتمعات المهجر، حماية حقوق المصريين المقيمين بالخارج، وتعظيم الاستفادة منهم، الحد من هجرة العقول المصرية.

كما تقترح الباحثةُ أن تتولى منظمةُ الهجرة الدولية التنسيقَ بين الدول العربية والدول الأجنبية لتنظيم هجرة رأس المال البشري، أي أن تكونَ حلقةَ الوصل بينهما، أما منظمة العمل العربية فتتولى التنسيقَ بين الدول العربية لتنظيم وتيسير الهجرة، بالإضافة إلى التنسيق فيما بين المنظمتين حتى لا تعملَ كلُ

واحدةٍ منهما بصورة منعزلة عن الأخرى.
على الدول المستقبلة للكفاءات الماهرة تعويضُ الدول المرسِلة، بمعنى إذا كان أجرُ الطبيب العربي يتساوى مع أجر الطبيب الأمريكي أو يقل عنه بسبب فرق الخبرة مثلاً، هذا شيء عادل على مستوى الفرد ولكن أين حقُ الدولة التي تحملت تكلفةَ تعليم هذا الطبيب؟، إذن لا بد أن تعوض الدولُ المستفيدة الدولَ المرسِلة عن ذلك، على أن تستخدم هذه المبالغ في إعادة إنتاج رأس المال البشري وتحسين نوعية برامج التعليم والصحة في الدول المرسِلة.

٢. الدولة الوطنية

تعد الدولةُ المرسلة للمهاجرين هي الدول المعنية بالإعداد لمستقبل الشباب الخاص بها ووضع إستراتيجيات مستقبلية لرعايته واحتضانه وخصوصاً الكفاءات، لأن الكفاءاتِ والمهارات العالية من الشباب هي التي ستقود عمليات التنمية داخلها، فعليها أن تراعي ذلك، إما في وضع إستراتيجيات جديدة للاستفادة من الكفاءات الموجودة عندها بالفعل، أو عمل برامج للاستفادة من المهاجرين بتوفير المناخ المناسب لهم في وطنهم والهجرة العائدة من خلال بناء شراكة مع العقول العربية المهاجرة.
"تحصين الاقتصاديات العربية بمزيد من النشاط في الاقتصاد الحقيقي وبمزيد من التكامل، سوف يخفف من أثر أزمات الاقتصاد العالمي على اقتصادياتنا العربية، وبشكل خاص في درء مخاطر البطالة والركود وتراجع ظروف وشروط العمل في وطننا العربي الكبير" (منظمة العمل العربية، مؤتمر ابريل 2009).
وأيضاً على مستوى العالَم بعد حدوث الازمة المالية العالمية، وضع سياسات للحد من الهجرة المنتظمة واتخاذ كافة التدابير للحد من الهجرة غير المنتظمة، وأيضاً الدول العربية تقوم بتنفيذ سياسات الإحلال للوصول إلى الإحلال الكامل في السنوات القادمة.
ومن الجهود التي تُبذل على المستوى العربي، ما قامت به جامعةُ الدول العربية بالتعاون مع منظمة العمل العربية بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، من خلال تنفيذ الأتي:
1- تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، من خلال منظمة العمل العربية وأجهزتها القائمة والجهات المعنية في الدول العربية.
2- اعتماد الفترة من 2010 – 2020 عقداً عربياً للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف بحلول عام 2020، وإعطاء أولوية متقدمة في سياسات التنمية في الدول العربية لدعم التشغيل المجزي والمنتج، وإيجاد فرص العمل، والحد من البطالة، وتحسين ظروف حياة وعمل المشتغلين.

على مستوى كل قطر

فمع ظهور تحديات اقتصادية جديدة، منها الأزمةُ المالية العالمية وما أحدثته من آثار من أهمها ارتفاعُ نسب البطالة، في الدول الأوروبية، وهذا يعني انفضاض الطلب على تشغيل العمالة العربية المهاجرة، بالإضافة إلى آثار تلك الأزمة على آليات سوق العمل في الدول العربية وعلى انتقال العمالة بينها، الأمر الذي يحتاج إلى ضرورة إعادة تقييم الآثار الاقتصادية لانتقال العمالة بغرض تقليل الأضرار المتولدة عنها وتعظيم الفوائد منها، ويتطلب ذلك :

- القضاءُ على الاختلالات الهيكلية السائدة في أسواق العمل في الدول المرسِلة والدول المستقبِلة للعمالة.
- توجيهُ استخدام التحويلات إلى الأنشطة الإنتاجية بغرض زيادة فرص العمل المنتجة.
- محاولةُ القضاء على الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال برامج خلق فرص عمل تعويضية حتى يخفف ذلك من الضغوط على أسواق العمل في الدول المرسلة للعمالة.
- الاهتمامُ ببرامج التنمية البشرية بغرض توفير الكوادر اللازمة لتحقيق متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تحرير التجارة واتفاقات المشاركة، ما يساعد على استيعاب العمالة الفائضة في القطاعات الإنتاجية التي سوف تتوسعُ من جراء الاندماج في الاقتصاد العالمي حتى لا تزيد الاختلالاتُ الهيكلية في أسواق العمل.
- التسليمُ بأن الحلول الخارجية للأزمات الداخلية ما هي إلا حلولٌ مؤقته للأزمة، ولا تتمكن من إيجاد حلول جذرية لأية مشكلات، فالهجرة كانت آليةً غير منظمة لاستيعاب العمالة الفائضة في دول الإرسال، حيث لم يصاحبها التوجهُ السليم لحل مشكلات العمل في أسواق تلك الدول، أو الاهتمام المناسب ببرامج التدريب والتنمية البشرية وعمليات إعادة التأهيل والتدريب، ورفع معدل نمو القطاعات الإنتاجية، ما أدى إلى تفاقم مشاكل الاختلالات الهيكلية في أسواق العمل في دول الإرسال عند تراجع هذه الظاهرة "[94].

وقد أثبت العديدُ من الدراسات أن خلقَ فرص العمل أحد أكبر التحديات المهمة التي تواجه الاقتصادَ المصري، فبالرغم من النمو الاقتصادي المتزايد، إلا أن البطالة ما زالت مرتفعةً وقدرة الاقتصاد المصري والقطاع الخاص على توليد وظائف ما زالت محدودة، بالإضافة إلى ما يعانيه سوقُ العمل

94 . هبة نصار مرجع سابق ، الاسكو 2001 .

من اختلال بين جانبي عرض وطلب المهارات الملائمة، يمكن تفسيرُ ضعف أداء سوق العمل بالعديد من العوامل التي تشمل السياسات الكلية وسياسات سوق العمل.

وتقترح الدراسةُ وضعَ إستراتيجية توظيف قومية تندمج مع خطة التنمية القومية بهدف خلق فرص عمل أكثر، ومعالجة عدم التوافق بين العرض والطلب، مع مراجعة السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات سوق العمل من خلال الاستفادة من أفضل التجارب الدولية.[95]

وكذلك رفع مستوى أداء وإنتاجية القوى العاملة لتصبح نداً ومنافساً للعامل الأجنبي، إضافة إلى إدماج سياسات تمكين الشباب في كافة القطاعات (التعليم – التشغيل – الصحة – المشاركة بمختلف أشكالها) ووضع الآليات المناسبة لذلك، ومنها التنسيق والتكامل بين هذه القطاعات، ووضع قضايا تمكين الشباب على الأجندة التنموية مع استدامة تمويل سياسات تمكين الشباب».

"كما نودُّ أن نشير إلى أن توفيرَ فرص العمل بالطريقة الحالية ليس هو الحل الأمثل للحد من الهجرة الدولية، وإنما جودةُ وفاعلية فرصة العمل (Quality of Job).

وتقصد الباحثةُ هنا بجودة وفاعلية فرصة العمل مدى الكفاية التي تحققها هذه الفرصة من توفير الحد الأدنى لمستوى معيشي لائق ومدى ما تحققه من الاستفادة المثلى لطاقات الشباب في العمل، حيث توجدُ بعضُ فرص العمل ولكنها لا تتناسب مع تكلفة المعيشة، بمعنى أنها لا توفر الحد الأدنى لتكلفة المعيشة، ولذا في بعض الأحيان يوجد عزوف عنها".

في حالة اتخاذ الدولة المقترحات السابقة موضع التنفيذ، سيجد الفردُ أمامه الفرصَ متاحةً للعمل المناسب الذي يحقق له مستوى معيشياً لائقاً، أو يحصل على فرصة عمل خارجية آمنة، فالدول التي تهتم بمواطنيها وتسعى جاهدةً لاحترام حقهم في العمل المناسب أو اللائق لا يتركها أبناؤها بل يساهمون في نهضة وتقدم بلادهم التي تسعى لإعطائهم كافةَ حقوقهم وأهمها الحق في العمل المناسب، وهذا لا يعنى الحد تماماً من الهجرة وإنما ستظل الهجرة سمةَ الحياة.

95 . Nehal El-Mgharb ،2006، p11، 12.

المراجع

1. إبراهيم الدقاق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 1998 : ملاحظات على الأداء، رام الله : برنامج دراسات التنمية 1999

2. إبراهيم النور مركز شركاء التنمية 2009 .

3. إسماعيل سراج الدين، ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، القاهرة : مركز ابن خلدون ودار الأمين، 1997 .

4. إسماعيل عبد الرحمن، والدكتور وحربي عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عمان : دار الكرمل، ط1 1999 .

5. السيد عليوة ، منى محمود . http : / /vb . arabsgate . com /archive /index . php /t-475871 . html

6. تقرير الشباب العربي، جامعة الدول العربية ، 2006 .

7. ربيع كمال كردي "الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفية إلى إيطاليا : دراسة انثروبولوجية بقرية تطون محافظة الفيوم . رسالة دكتوراه ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، القاهرة 2005 .

8. . جامعة الدول العربية «التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية «جامعة الدول العربية ، 2006 .

9. سحر الطويلة، استطلاع رأي حول آليات تأصيل الشعور بالانتماء لدى الشباب، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، أكتوبر 2007 .

10. عبد الباسط عبد المعطي "السياسات الاجتماعية في مصر" في مؤتمر السياسات الاجتماعية المتكاملة في مصر وزارة التضامن الاجتماعي ، القاهرة2007 .

11. عبد الفتاح العموص، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية : إشارة للبلدان المغاربية .

12. عبد الهادي الجوهري، وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1999 .

13. صلاح عثامنة ، التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج ، اربد : مؤسسة دار العلماء ، ط1 ، 1997

14. Undo، «Human Development Report t «، Undp، New York، 2000 .

15. مجدة إمام " التنمية الاجتماعية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي : دراسة سوسيولوجية للمؤشرات الاجتماعية "مؤشرات نوعية الحياة" رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس 2007.
16. مصطفى حجازي، سيكولوجية الإنسان المهدور، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 2005.
17. I.l.o"Handndbook on establishing effective labor migration policies 2007
18. Jean-Christophe Dumont، Immigrants From Arab Countries To The OECD: From The Past To The Future، UN Expert Group Meeting on International Migration and Development in The Arab Region، 2006،
19. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، تقرير السكان والتنمية – العدد الثالث، نيويورك، 2007.
20. Ayman Zohry، Attitudes of Egyptian youth Towards Migration to Europe، Information Dissemination on Migration، ILO، 2006
21. مصطفى عبد العزيز «الهجرة العربية بين الواقع والمأمول « في مؤتمر أزمة البطالة العربية بين الواقع والمأمول «18-17/ مارس 2008 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.
22. محمد شفيق ،التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر.
23. محمد عبد الشفيع عيسى " أمركة الثقافة العالمية " في أبحاث النظام العالمي ، مركز دراسات المحروسة ، القاهرة ، 2002.
24. هبة الليثي وهناء خير الدين، الفقر والدخل في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد242 ، 2007.
25. نزار قنوع وآخرون، هجرة الكفاءات العلمية العربية النقل المعاكس للتكنولوجيا)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (1)2006.
26. محمد محيي الدين" النظريات الاجتماعية للهجرة " في مؤتمر الهجرة الغير منتظمة ، 10:9-مايو 2009 ، مركز شركاء التنمية القاهرة ، 2009.
27. هبة نصار، التحول الديموغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق، اجتماع الخبراء

حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، 2006.
28. هبة نصار، إعادة تقيم الآثار الاقتصادية الناجمة عن انتقال العمالة في بعض الدول العربية، في سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الآسكوا)، الأمم المتحدة ، 2001.

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية ـ شمس
Human Rights & Democracy Media Centre
"SHAMS"
رام الله، فلسطين، عمارة راحة، ط2
خلف الممثلية الألمانية
RAHA Bldg. 2nd floor, Ramallah, Palestine
Behind the German representative office
Tel: 022985254, Fax: 022985255
بريد الكتروني: E-mail: info@shams-pal.org
c_shams@hotmail.com
www.shams-pal.org

www.shams-pal.org

بدعم من
مبادرة التنمية الشبابية المجتمعية
Community Youth Development Initiative